



جامعة وهران 2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحة

دكتوراه للحصول على شهادة

العلاقات الدولية و الأمن الدولي في

الفكر الاستراتيجي الأمريكي بين النظرية و التطبيق

" دراسة تحليلية حول الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية "

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد: بلعريف رشيد

أمام لجنة المناقشة

| | | | |
|-------|---------------|-------|----------------------------------|
| رئيسا | جامعة وهران 2 | أستاذ | الأستاذ بن سادات نصر الدين |
| مقررا | جامعة وهران 2 | أستاذ | الأستاذ فرح سعد |
| غضوا | جامعة وهران 2 | أستاذ | الأستاذ طيبي محمد بلهاشمي الأمين |
| غضوا | جامعة تلمسان | أستاذ | الأستاذ بن صايم بولنوار |
| غضوا | جامعة مستغانم | أستاذ | الأستاذ حمو بوعلام |

مقدمة:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها أن تتبنى رؤية استراتيجية مغايرة لتواجدها على الساحة العالمية، خضعت هذه الرؤية الاستراتيجية لمتغيرات بنائها الداخلي وكذا تحولات الساحة العالمية، حيث سعت الى بناء نموذج قوة عالمية استثنائية في قيمها، وأحادية في دورها من خلال الموقع الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وانعزالها عن العالم وبفائها بعيدة عن بؤر صراعاته، وانكفائها لقرون على مشكلاتها الداخلية، وبناء مؤسساتها، مما أكسبها مناعة أمنية وساهم في تكوين تراكمات قوتها على كافة الأصعدة، وجاءت محاولات ترجمة قوتها الداخلية خارجيا بالتزامن مع ضرورات استيعاب تلك التحولات والاستجابة لذلك النمو بتوسعات خارجية ونفوذ عالمي، وقد كانت الظروف التي يمر بها العالم مواتية ومناسبة لطرح المفاهيم والرؤى الاستراتيجية الأمريكية عالميا.

وتعتبر مفاهيم القيادة والسيطرة والنفوذ والهيمنة مفاهيم رئيسية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي لمختلف النخب الفكرية الأمريكية وكذا صناع القرار فقد تبنت الكثير من الإدارات الأمريكية المتعاقبة تلك المنظورات الاستراتيجية وعملت على تحقيقها على أرض الواقع وحشدت لها كافة الأدوات والوسائل والمقومات في سبيل تعظيم القوة الأمريكية وتوسيع نفوذها وهيمنتها العالمية من خلال تبني عديد الأطروحات المقدمة في سياق الفكر الاستراتيجي الأمريكي لقيادة العالم والسيطرة على كل أقاليمه وقيادة مختلف المؤسسات الدولية والتحكم في قراراتها وتوجهاته، وهذا بعدما عملت منذ قرون على مراكمة قوتها المتكاملة على كافة الأصعدة من البناء الداخلي لمؤسساتها السياسية وبناء قدراتها العسكرية، وتطوير بنيتها التحتية، وتنمية اقتصادها الذي أصبح ينافس الانتاج العالمي مجتمعا، بالإضافة الى قوة تأثير قيمها ونموذجها الثقافي، وبالتالي فإن هذا الرصيد التراكمي لقوتها المتعددة أعطاها دافعا للتوسع العالمي والتوجه نحو أهداف كبرى نقرأها مجمل النظريات الاستراتيجية التي ترى في الدولة كائنا حيا يسعى للتطور ولو على حساب محيطه وهذا ما ينطبق على القوة الأمريكية.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتخلى عن سياسات العزلة واستغلت الظروف والمتغيرات الدولية التاريخية التي أتاحها نهاية الحرب العالمية الثانية بانهيار أوروبا وتراجع الدور السوفيياتي وبالتالي استغلال فرصة القيادة العالمية ولهذا عملت على توظيف مختلف الأدوات الاستراتيجية لتحقيق تلك الطموحات الاستراتيجية للهيمنة على العالم وبناء الامبراطورية المنشودة التي نظرت لاتجاهاتها العديد من الاتجاهات ومراكز الفكر الأمريكية وطبقته العديد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

الإشكالية:

تعالج هذه الدراسة إشكالية المسعى الجدلي للأمريكيين في استراتيجيتهم العالمية بين رؤى الهيمنة على العالم وبناء امبراطورية عظمى وبين اتجاهات تناصر قيادة العالم في اطار تعاوني وتنافسي تلعب فيه القيادة الامريكية الدور الابرز بعيدا عن الهيمنة العالمية بشكل كلي على مختلف المؤسسات الدولية ، وعليه نطرح الاشكالية التالية :

- الى اي مدى يساهم الفكر الاستراتيجي الامريكي في تجسيد الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية ؟

وتتدرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي التغيرات التي طرأت على تطور الفكر الاستراتيجي الامريكي ؟
- ما طبيعة الأدوات التي تطبقها الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجيتها العالمية ؟
- ما هو مقدار الأطروحات الفكرية التي تحتويها من اجل تحديد طبيعة السلوك المستقبلي لولايات المتحدة الأمريكية ؟

فرضيات الدراسة:

حتى تتمكن من التوصل الى اجابات و ردود على الاشكالية المطروحة اعتمدنا فرضية نصوغها كالتالي :

- لقد شهد الفكر الاستراتيجي الامريكي حيزا واسعا من التطورات على مستوى سياساتها و عقائدها من اجل فرض مشروعها الامبراطوري على العالم .
- طبقت الولايات المتحدة الامريكية اهم الوسائل و الادوات السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الثقافية لتأكيد الهيمنة عالميا .

-لقد ساهم تنازع الاطروحات و النقاشات في رسم مسار مستقبل الولايات المتحدة الامريكية في العلاقات الدولية .

اهمية الدراسة :

تكتسي هذه الدراسة اهمية بالغة من خلال السعي نحو تحقيق تراكم معرفي مع ضرورة تقديم اضافات علمية تزيد من اهمية الموضوع ، وفتح المجال للبحث للوصول الى نتائج جديدة انطلاقا من معطيات ومتغيرات مستجدة .والاساس في دراستي هو القيام بتفكيك طبيعة الاستراتيجية الامريكية والدور الذي تقوم بهعالميا وتأثيراتها على الساحة الدولية انطلاقا من التفاعل التاريخي والجغرافي وإفرازات التفاعل الحضاري لقيمها، وطبيعة الأدوات التي تتبعها في سبيل تحقيق استراتيجيتها عالميا. سواء اتجاه حلفائها وأصدقائها أو اتجاه بقية الدول ، كما تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة الأدوات ومضمون مختلف السياسات والاستراتيجيات الامريكية الساعية الى تحقيق الهيمنة الاقليمية والعالمية، وتوضيح أبعاد تلك السياسات والاستراتيجيات وانعكاساتها على العالم، والدول العربية؛ ومستقبل النظام الدولي.

اهداف الدراسة :

- المساهمة في بناء اطار نظري وتحقيق المزيد من الفهم لفكر الاستراتيجي لدول الفاعلة في العالم المعاصر مما يخلق تراكم معرفي يكون مدخلا لدراسات المستقبلية.
- تسعى هذه الدراسة الى تقديم تحليلات جديدة حول الدوافع و التبريرات الامريكية لقيادة العالم
- هذه الدراسة تساهم في توضيح اهمية الهيمنة الامريكية في الفكر الاستراتيجي الامريكي مما يضيف فهما جديدا لتساؤلات القائمة حول مستقبل النظام الدولي .
- معرفة كيفية التخطيط والتفكير لا سيما الدول التي تتمتع بمقومات التأثير و النفوذ كا لولايات المتحدة الامريكية.
- الاهتمام بما ستفرزه هذه الاستراتيجية من نتائج على جميع الاصعدة و ما سيؤول اليه المستقبل من احتمالات.

اسباب اختيار الموضوع :

الاسباب الموضوعية :

يمتاز هذا الموضوع بقيمة معرفية و علمية لاندرجه ضمن الاشكاليات الفكرية مع مطلع القرن الواحد والعشرين ،حيث استولى هذا الموضوع على اهتمام العديد من المنظرين و المفكرين لكونه يشكل سابقة لا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية ،وبدرجة اساسية مع نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد

السوفياتي ، الامر الذي ادى الى بروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى و تصرفها بشكل منفرد بهدف ضمان استمرار الهيمنة الامريكية و التفرد في قيادة العالم.

كما تهدف الدراسة الى البحث عن مكانة الهيمنة في التفكير الاستراتيجي الامريكي من جهة و دراسة معمقة حول الاطروحات و الرؤى و التصورات التي استحكمت في صميم التفكير الاستراتيجي التي تسعى للبحث عن ديمومة مكانة الولايات المتحدة الامريكية كقوة مهيمنة مستقبلا

الاسباب الذاتية:

-تدعيم المكتبة بموضوع جديد يكون مرجعا يعتمد عليه طلبة العلاقات الدولية كخطوة اولى في دراسة التوجهات العالمية الأمريكية نحو العالم

-الاهتمام الشخصي بالعلاقات بين القوى الكبرى المرشحة للعب دور عالمي مميز في القرن الحادي و العشرين

-محاولة فهم الغموض الذي يكتنف العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية و القوى الاخرى من خلال محاولتي دراسة و تحليل طبيعة هذه العلاقات من اجل وضعها في اطار معين حتى يتسنى للباحث فهم حقيقة هذه العلاقة

-ميولي الشخصي لشؤون الامريكية في ظل ما تملكه من مقومات ومصالح عالمية تسعى لتحقيقها بشكل انفرادي

مناهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الدراسة يستوجب علينا تحديد الاطار المنهجي الافضل الذي يمكن ان نتبعه في تحليل الفكر الاستراتيجي الامريكي، وهو ما يجعلنا نقف على مجموعة من المقاربات والنماذج التي تساعدنا على ابراز معالم الاستراتيجية الامريكية من حيث الفكر و من حيث الممارسة في العلاقات الدولية ولهذا تستخدم هذه الدراسة مجموعة من المناهج اهمها :

المنهج التاريخي : يقوم بدراسة الحوادث و الوقائع الماضية و تحليل المشكلات الانسانية و محاولة فهمها لكي نفهم الحاضر على ضوء احداث الماضي و نتمكن من التنبؤ بالمستقبل لان الماضي يتضمن الحاضر و الحاضر يتضمن المستقبل .فقد تطور المنهج التاريخي من سارد الاحداث و مجمع للمعلومات الى مفسر لأحداث من خلال سعيه الى بناء اطر لتفسير و التحليل. أي تحليل الحقائق الماضية وعرضها وتنظيمها و استخلاص النتائج منها.لذا تستوجب هذه الدراسة استخدام هذا المنهج لدراسة تبلو الفكر

الاستراتيجي الأمريكي و الذي تزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي وكذا أحداث 11 سبتمبر 2001 في ظل التطورات التي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا .

المنهج المقارن : يعتبر من اهم المناهج استخداما خاصة في العلوم السياسية ،فاصبح يشكل احد حقوله و مجالاته كحقل السياسات المقارنة ، فيعمل هذا المنهج على معرفة المسببات التي ادت الى حدوث هذه الحادثة و مقارنتها مع حوادث اخرى من خلال الكشف عن العناصر التي تتحكم في اوجه الشبه و الاختلاف بينهما. وهوما دفعنا إلى استخدامه في دراستنا .

منهج تحليل المضمون : يقوم هذا المنهج بوصف منظم و دقيق لمحتوى النصوص المكتوبة والمسموعة، فعادة يستخدم هذا المنهج لإجابة على اسئلة يتم صياغتها مسبقا بحيث تساعد الاجابة الاسئلة على وصف وتصنيف مضمون النصوص بشكل يؤدي الى ابراز العلاقات و الترابطات بين اجزاء النصوص .فقد دفعت التقارير و الوثائق الرسمية التي تطرانا اوليها في الدراسة كوثنائق الامن القومي ووثيقة مشروع الشرق الاوسط الكبير الى الاستعانة بهذا المنهج بهدف استيعاب ردود افعال مختلف الجهات اتجاه هذه القرارات .

ولهذا تنطلق هذه الدراسة من مقارنة تاريخية، وتوظيف المنهج المتكامل لتحليل مضمون الاستراتيجية الامريكية ومن ثمة استنتاج مختلف الأبعاد التي أفرزتها تلك السياسات، وانعكاساتها على العلاقات الدولية

هيكلية الدراسة :

انطلاقا من الاشكالية و الفرضية المطروحة عمدنا الى تصميم الدراسة وفق خطة شملت اربعة فصول:

الفصل الاول:الاطار المفاهيمي و النظري لدراسة

الفصل الثاني: المرجعية الفكرية والتاريخية للفكر الاستراتيجي الأمريكي

الفصل الثالث:مقومات و ادوات تجسيد الهيمنة الامريكية

الفصل الرابع: انعكاسات و مستقبل الهيمنة الامريكية

صعوبات الدراسة :

بصدد انجازنا لهذه الأطروحة صادفنا مجموعة من العراقيل و الصعوبات بحكم حداثة الموضوع و يمكن ابراز اهمها فيما يلي :

-ندرة المراجع المتعلقة مباشرة بموضوع الدراسة و هذا بحكم حداثته .

-صعوبة التعامل مع المكتبات الجامعية بخصوص استعارة المراجع المتعلقة بموضوع البحث

-مدة دراسة الموضوع طويلة نسبيا ،لما تشهده هذه الفترة من احداث و ووقائع و تحولات عديدة على مستوى العلاقات الدولية مقارنة بالفترات السابقة ،ولهذا سنحاول التركيز على العناصر الرئيسية و عدم الخوض في الجزئيات والتفاصيل بهدف الوصول الى اجابة صحيحة عن الاشكالية المطروحة .

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

نتناول من خلال هذا الفصل التدخل العسكري الإنساني للحلف الأطلسي في صراع كوسوفو، و ذلك من خلال العودة إلى الجذور التاريخية للصراع و موقف الفواعل الدولية منه، بالإضافة إلى إشكالية مشروعية التدخل العسكري للحلف الأطلسي و موقف الفقه الدولي منه، مع تبيان لأهم التداعيات والآثار الناجمة عن التدخل تجاه الإقليم من جهة، وإبراز واقع استقلال إقليم كوسوفو في مرحلة ما بعد الحرب من جهة أخرى، وكذلك مواقف الفواعل الدولية عقب الإعلان عن استقلال إقليم كوسوفا. ثم نشير في الأخير إلى السيناريوهات المحتملة ورسم معالم مستقبل الدولة بعد الإعلان عن الاستقلال.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

المبحث الأول: الجذور التاريخية للصراع في كوسوفا و موقف الفواعل الدولية منه.

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى الخلفية التاريخية للصراع في كوسوفا، و ذلك بتحديد طبيعة الصراع، أسبابه و خلفياته من جهة و أهم التطورات السياسية و الأمنية و العسكرية من جهة أخرى، مع تبيان الأهمية الجيو-استراتيجية لإقليم البلقان الذي كان موضعاً لتنافس الإمبراطوريات سابقاً، و هو الآن موضع تنافس بين القوى الكبرى، مما أدى إلى التضارب في مواقف الفواعل الدولية تجاه الصراع في كوسوفا.

المطلب الأول: طبيعة الصراع في كوسوفا.

إقليم كوسوفا هو جزء من إقليم البلقان، هذا الأخير يمتاز بمجموعة من الخصائص والمميزات، التي منحته الأهمية الجيو-استراتيجية، وعليه في البداية لابد من التمييز بين منطلق التفكير الجيوبوليتيكي ومنطلق التفكير الجيو-استراتيجي، فمنطق التفكير الجيوبوليتيكي ينطلق أساساً من الدول ككيان سياسي وكيان عضوي، أما منطلق التفكير الجيو-استراتيجي فينطلق من دراسة الإقليم، يضم عدد محدود أو كبير من الدول كإقليم الشرق الأوسط، و القوقاز وإقليم آسيا، وإقليم البلقان، كما أن وظيفة الدولة في التفكير الجيوبوليتيكي هو النمو والتوسع غير فكرة المجال الحيوي، أما وظيفة الإقليم في التفكير الجيو-استراتيجي فهي الجذب، بمعنى جذب قوى إقليمية أو دولية للتنافس عليه نظراً لما يتمتع من خصائص و مميزات¹.

من خلال دراستنا لإقليم البلقان يمكن القول أنه ليس مجالاً حيويًا تنافسيًا فقط، وإنما يعتبر أيضاً كإقليم جذب للقوى الكبرى من بينها روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ضمن الحلف الأطلسي.

¹ - عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص. 82-83.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

إقليم البلقان تاريخياً برز إلى الوجود كأحد المناطق الحيوية الإستراتيجية التي شغلت مساحة واسعة في التفكير السياسي و الأمني العسكري الأوروبي، و خصوصاً في نهاية القرن التاسع عشر، حيث أن المسألة الشرقية طفحت على سطح الأحداث الأوروبية و تصارع قواها الاستعمارية لم تكن إلا لإيجاد الكيفية التي من شأنها انتزاع إقليم البلقان من السيطرة العثمانية¹، فالبلقان يمثل مفتاح السيطرة العالمية، على اعتبار أن نظرية الصراع بين القوى البحرية **Sea Powers** و القوى البرية **Land Powers**، الذي يقع طرفها الشمالي في قلب العالم و يقع معظم أجزائها في المنطقة البيئية (الهلال الداخلي)، كما جاء في نظرية **ماكندر* Mckinder Theory**، لم تكن وليدة هذا العصر فحسب بل إنها انطلقت عملياً في الماضي و يمكن اعتبارها أساساً لفهم التاريخ و الإستراتيجية العالمية في العالم القديم، من الأمثلة التاريخية هو تنافس قوى البر و البحر على منطقة البلقان، يمكن أن نذكر قدوم السلاف و الجماعات الهندوأوروبية إلى المنطقة على شكل أفواج من غزوات البربر في نهاية الإمبراطورية الرومانية².

أما بريطانيا فكانت ترفض أي محاولة أوروبية لتقسيم الدولة العثمانية قبل ضمان سيادتها على البحار و المحيطات، وكانت مشكلات الأقليات القومية و الدينية في الإقليم أحد الأسباب الرئيسية لتفجير الحرب العالمية الأولى، و جغرافياً يتمتع إقليم البلقان بموقع حيوي جعلته

¹ - ناضم عبد الواحد الجاسور، "آثار انتهاء الحرب على يوغوسلافيا و منطقة البلقان"، مجلة دراسات سياسية ، بغداد، العدد 03، 1999، ص. 16.

* - نظرية **ماكندر Mckinder Theory**: هو المفكر الاستراتيجي البريطاني، تركز نظريته على فكرة معطيات الجغرافية و الامتيازات أو العيوب التي تمنحها للدولة، من أجل فهم السياسة الخارجية للأطراف الدولية، على افتراض أن هذه المعطيات تتحكم إلى ابعده في السلوك الإنساني سواء الحربي منه أو السياسي أو الاقتصادي، ومن المفارقات المثيرة للاهتمام في نظرية ماكندر، هي اعتقاده انه من يتحكم في أوروبا الشرقية، سوف يتمكن من الهيمنة على قلب الأرض، وهذه المفارقة تبرر الصراعات و النزاعات و المنافسة الحادة بين القوى الأوروبية و الغير أوروبية، و هذا التنافس أشعل حربين عالميتين الأولى و الثانية... أنظر: عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 311-314.

² - فهد بن عبد الرحمان بن أحمد آل ثاني، "البلقان مفتاح السيطرة العالمية: دراسة جيوبوليتيكية عن منطقة البلقان"، مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الاجتماعية، العدد 24، 2001، ص. 29.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

موضع لتنافس القوى الكبرى، فهو يتوسط القارة الأوروبية تقريبا، و متاخم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط المهمة لخطوط الملاحة الدولية، وقريب إلى حد ما من منابع النفط في الشرق الأوسط¹، فضلا عن ذلك اقتراب إقليم البلقان من المضائق التركية، وامتدادها نحو الجزر اليونانية في بحر إيجه، تمثل موقعا حيويا للسيطرة على مداخل و مخارج الأسطول الروسي من البحر الأسود ويوغوسلافيا السابقة²، كما هو موضح في الخارطة أدناه:

خارطة موقع إقليم البلقان

¹ - مالك عوني، "حلف الأطلسي و أزمة كوسوفو: حدود القوة و حدود الشرعية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 137، 1999، ص. 111.

² - موسى الزغبى، "الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية: حرب على المنافسين أعداء و أصدقاء"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 21، 2005، ص. 30.

الفصل الاول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي



المصدر: إيليزابات يوند، الجولة الأخيرة في البلقان: تغيير أنظمة الحكم على الطريقة الأوروبية، ط1، (ترجمة: ميشال دانو)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

يمثل إقليم البلقان مصلحة حيوية لروسيا الاتحادية، وبالنسبة لروسيا يحظى هذا الإقليم بقدر عالي من المزايا الجيو-إستراتيجية منذ العهد القيصري مروراً بفترة الحرب الباردة وكان يشكل أهمية قصوى في صراع الشرق والغرب وصولاً إلى الوقت الحاضر، إذ تعتبر الرؤية الإستراتيجية الروسية لهذا الإقليم بوابة خروج الأساطيل عبر الأديرياتيك نحو مياه البحر

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

المتوسط لتعزيز الحضور البحري الروسي الذي يعد ضروريا في التأثير على تفاعلات السياسة الدولية، كما تنظر روسيا إلى هذا الإقليم من زاوية العلاقة بالشعوب السلافية كحامية للديانة الارثوذكسية، فضلا عن أن مجاورة الإقليم لأوروبا الغربية و إطلالته على تركيا يرتب وضعاً جيو-استراتيجياً، يمكن للروس من التأثير بشكل كبير على الجناح الجنوبي لحلف الناتو¹، وفي ضوء المكانة التي احتلها إقليم البلقان في الإدراك الاستراتيجي الروسي تجاه الإقليم، لاعتبارات الجوار الجغرافي والارتباطات القومية والدينية مجالا للنفوذ وعمقا للأمن القومي الروسي بعد الحرب الباردة².

أما بالنسبة للرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية (القوة البحرية)، تجاه إقليم البلقان بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد شهد الإقليم مشكلات عرقية ودينية معقدة، تحولت إلى حروب أهلية طاحنة، أدت إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية تارة عبر الأمم المتحدة وتارة أخرى عبر حلف الناتو كما حصل في البوسنة والهرسك و في كوسوفو.

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه المشكلات بقدر ما تهدد الأمن الأوربي فإنها تعرقل مشروع الناتو للتوسع نحو الشرق، وهذه الحقيقة أوضحتها مادلين أولبرايت **Madeleine Albright** وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة عندما أشارت إلى أن منطقة البلقان تحضي بأهمية خاصة في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي لكونها منطقة عدم استقرار تقع ضمن المصالح الحيوية للولايات المتحدة و حلفائها تركيا واليونان وألمانيا وإيطاليا، وطبقا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 1999، فإن للولايات المتحدة لها هدفان إستراتيجيان في أوربا الأول، بناء تكامل أوربي حقيقي والذي تم إدراكه قبل 50 سنة من خلال مشروع مارشال وحلف الناتو، والثاني، العمل مع حلفائنا عبر الأطلسي لمواجهة التحديات الجديدة، فعدم الاستقرار البلقاني يهدد الأمن الأوربي، والتاريخ يبين لنا بأن أمريكا لا يمكن أن تكون

¹ - السيد ولد أباه، "ليست حرب باردة"، مجلة الشرق الأوسط، عدد 10305، شباط 2007، ص. 03.

² - مالك عوني، مرجع سابق، ص. 113.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

آمنة إن لم تكن أوروبا آمنة كذلك، والأحداث تذكرنا مرارا بأن أوروبا لا يمكن أن تكون آمنة أيضا عندما تلتهم الصراعات الاثنية و العرقية دول البلقان¹.

عبر زيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى **The Grand Chessboard**، إقليم البلقان بـ - دول البلقان الاوراسية- يقول ما يلي:

" تشكل البلقان الاوراسية القلب الداخلي لهذا المستطيل الكبير، و هي تختلف عن منطقتها الخارجية بشيء واحد مهم على نحو خاص هو إنها، أي هذه البلقان، هي فراغ خال من القوة، و بالرغم من أن أغلب الدول الموجودة في الخليج الفارسي، و الشرق الأوسط ليست مستقرة أيضا، فإن القوة الأمريكية هي الحكم النهائي في هذه المنطقة، و هكذا فإن المنطقة الغير مستقرة في المنطقة الخارجية هي منطقة لهيمنة قوة واحدة و بالتالي، فهي تقوى بهذه الهيمنة، و في المقابل فإن البلقان الاوراسية هي ما تبقى فعلا من البلقان الأقدم، و الأكثر تآلفا في جنوب شرق أوروبا و ليس فقط أن كيانها السياسي غير مستقر بل إنها تحت على، و تدعو إلى، إدخال المزيد من الجيران الأقوياء، على أن كلا من هؤلاء مصمم على معارضة السيطرة على المنطقة من قبل أي طرف آخر، و إن هذا الجمع المؤلف بين فراغ القوة و امتصاص القوة هو الذي يبرر التسمية الحالية أي -البلقان الأوراسية-"².

لقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها الإستراتيجية منذ البداية على ضوء سعيها لتحقيق أهدافها ودوافعها انطلاقا من رؤية محددة لما يجب أن يكون عليه الدور الأمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مستغلة أزمة كوسوفا كستار لتنفيذ أهداف السياسة الأمريكية في

¹- Steven Metz, **The American Army in The Balkan's Strategic**, Alternatives And Implications, Strategic Studies Institute: U.S.A: Army war college Carlisle, 2001, p.09.

² - زيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية و ما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999، ص. 118.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

| الديانة | عددھا | نسبتها % |
|------------|-----------|----------|
| مسلمون | 1,652,600 | 89,1 % |
| أرثوذكس | 155,994 | 8,4 % |
| كاثوليك | 24,651 | 1,3 % |
| أديان أخرى | 22,410 | 1,2 % |
| المجموع | 1,855,655 | 100 % |

المصدر : الأمم المتحدة، دائرة شؤون الإعلام، جداول موجز الأعمال السنوي، 2010.

بالتالي فإن الوجود القوي للألبان في دول الجوار بصفة عامة وإقليم كوسوفا بصفة خاصة، أدى إلى صعوبة حصر الصراع الصربي-الكوسوفي وعليه احتمالات حدوث حرب إقليمية في شرق أوروبا وهو ما دفع بفرنسا وبريطانيا وإيطاليا بالضغط على صربيا وتهديدها عسكريا إذ اندلعت حرب في كوسوفو¹.

¹ - جلال عزة، "كوسوفا: جذور الصراع في البلقان"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 137، جويلية 1999، ص.83.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

المطلب الثاني: موقف الفواعل الدولية من الصراع.

لاشك أن تطور الأحداث في إقليم كوسوفا، الذي يعد من الناحية الرسمية جزءا من جمهورية صربيا والذي تقطنه أغلبية ساحقة من الألبان الكوسوفيين الذين تعرضوا لسياسات تمييزية حادة من قبل النظام الصربي، ازدادت حدتها في عهد سلوبودان ميلوزوفيتش مما أدى بتضارب مواقف الفواعل الدولية تجاه الصراع في إقليم كوسوفو، من بين هذه المواقف ما يلي:

1. موقف دول الإتحاد الأوروبي :

لقد تفاقمت الأزمة في كوسوفا على النحو الذي كان يفرض ضرورة تدخل دولي وذلك من أجل وقف العنف وتوفير الحماية لسكان الإقليم، فتوجهت جهود الإتحاد الأوروبي صوب إقليم كوسوفا في محاولة لمنع تفجير الصراع و تسوية المشكلة، ومن هنا تشكلت مجموعة الاتصال الدولية من ست دول وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، عام 1998، إذ أن موقف المجموعة الأوروبية كان يؤكد على

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

ضرورة التركيز على المفاوضات كأداء من أدوات التسوية وأن أي تدخل عسكري لا بد وأن يكون بموافقة مجلس الأمن¹.

حاول

يف حدة التوتر من خلال تقديم حلا يقضي بإعادة الحكم الذاتي ووقف العمليات العسكرية وهو ما دفع بموافقة الرئيس 02 سبتمبر 1998 على الإدارة الذاتية التي يمكن أن تطور خلال فترة زمنية تتراوح بين سنتين إلى خمسة سنوات، إلى أن الأوضاع عادت إلى الأسوأ خاصة بعد مذبحه رাকা **Raka** التي نفذها الجيش اليوغوسلافي ضد ألبان كوسوفا في كانون الثاني 1999، الأمر الذي أدى بمجموعة الاقتصاد الدولية إلى بدئ إعلان مفاوضات السلام بدعوة الأطراف المتنازعة، في إطار **Rambouillet Negotiations** مفاوضات رامبويه بهدف تهدئة الأوضاع و إيجاد صيغة للحكم الذاتي تتلاءم مع الصيغة التي اقترحها الرئيس ميلوزوفيتش غير أن المفاوضات لم تلق إجماعا من الأطراف المتحالفة².

أما فيما يخص أعمال العنف التي سبقت نشوب العمليات العسكرية، فلقد أفاد تقرير لمنظمة الأمن و التعاون الأوروبية، الذي نظم بتاريخ 22 من شهر كانون الأول من عام 1999، هي الوثيقة الوحيدة و الشاملة للموضوع بأكمله، أشار هذا التقرير إلى أن غالبية الضحايا وقعوا منذ ربيع عام 1999، يضيف هذا التقرير أنه تم تمركز القوات العسكرية وقوات الأمن اليوغوسلافية و الصربية ضد جماعات في كوسوفو موجودة في مناطق عبور جيش تحرير كوسوفو، أو ضد قاعدة هذا الجيش و ارتكابها العديد من المجازر و المذابح ضد الكوسوفيين الألبان³.

¹ - غيث مسعود فتاح، مرجع سابق، ص. 170.

² - تامر سليم المعبطة، "العوامل المؤثرة على قرارات الأمم المتحدة في التدخل الدولي في الفترة 1990/2002: دراسة قانونية لحالتي كوسوفا و تيمور الشرقية"، رسالة ماجستير، جامعة البيت المفرق، الأردن، 2003، ص. 64.

³ - تزفيتان تودوروف، مرجع سابق، ص. 345.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

إذن حاولت منظمة الأمن و التعاون الأوروبية في ظل المأساة الإنسانية التي عرفتها كوسوفو التدخل لوقف هذه المآسي الإنسانية، و لكن صربيا رفضت هذه المساعي، بسبب التقرير الذي أفادت به المنظمة كما أشرنا سابقاً¹.

د².

إذن الموقف الأمريكي يسير قدما في إحكام قبضتها على زمام قضية كوسوفا، وفي الإشراف عليها، وسعيها الحثيث في ترسيخ علاقات وأعراف دولية جديدة تحافظ من خلالها على تفرداها التام في الموقف الدولي، وتحول دون وجود أية دولة أو قوة تنافسها أو تزاحمها أو تسعى لزعزعتها عن تسنمها لذروة الموقف الدولي، وهي قد استطاعت أن تسيّر بقضية كوسوفا في أوروبا المركزية لتحقيق غايتها في إكمال إخضاعها لدول أوروبا وفي تحديد وجهة شمال الأطلسي خاصة وأنها قد أعطت نصرا سياسيا لروسيا بعد الاتفاق الذي وقعه وزير الدفاع الأمريكي مع نظيره الروسي يوم الأحد 19 جوان 1999 والمتعلق بموضوع مشاركة روسيا لقوات حلف الأطلسي كي فور KFOR، وقد أرادت أمريكا أن تحافظ على نوع من التوازن في منطقة أوروبا المركزية³.

II. موقف مجلس الأمن:

اعتبر المجتمع الدولي هذا الصراع الدائر بين القوات الصربية و ألبان كوسوفا حربا أهلية ينطبق عليها نص المادة 02 الفقرة 07 من ميثاق الأمم المتحدة حيث يبقى حق التدخل مقتصرًا على الأمم المتحدة في حالة تفاقم الصراع الداخلي وتهديد السلم والأمن الدوليين،

¹ - مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، مرجع سابق، ص ص. 291-292.

² - نقلا عن وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة الأمريكية "مادلين اولبرايت" في واشنطن بوست، (ترجمة: رفيق الجرجاوي)، جريدة الإتحاد، 2001/03/06.

³ - __ __، الموقف الدولي تجاه الصراع في كوسوفا، حزب التحرير، تاريخ النشر يوم 26 أوت 1999، تاريخ الإطلاع يوم 2014/05/30، على الرابط التالي:

<http://arabic.hizbuttahrir.org/index.php/int-sit/18-international-situation/180-i-s-99>

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم: 1160 المؤرخ في 31 مارس 1998 بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و تأييد جهود مجموعة الاتصال الدولية في التوصل إلى التسوية السلمية وإدانة كافة الأعمال العدائية التي تنفذها القوات اليوغوسلافية ضد المدنيين في الإقليم مع تأييده لمنح الإقليم درجة من الاستقلالية والسماح بدخول منظمة الأمن والتعاون الأوروبية والمنظمات الإنسانية لإقليم كوسوفا¹، أيضا القرار رقم: 1160 تم بموجبه أيضا فرض عقوبات اقتصادية على بلغراد، في الوقت عينه أعلن الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، تجريد الودائع اليوغوسلافية في الولايات المتحدة، أيضا أصدر مجلس الأمن في 23 سبتمبر 1998 قراره رقم: 1199 الذي تحدث فيه عن "كارثة إنسانية حتمية" إذا لم تتوقف أعمال العنف فورا، معتبرا كذلك عن التطورات العسكرية والأمنية مهددة للسلام والأمن في المنطقة².

وكان القرار رقم: 1203 عام 1999 بموجب الفصل السابع من الميثاق و ضرورة الالتزام الحكومة اليوغوسلافية بقرارات مجلس الأمن السابقة في ظل عدم استطاعته اتخاذ التدابير بسبب الموقفين الروسي والصيني المناهض لفكرة استخدام القوة العسكرية وفرض تسوية سياسية إذ تحول دور مجلس الأمن إلى مجرد إضفاء المشروعية القانونية على الحملة العسكرية لحلف الناتو بعد نجاحه لفرض مشروعية التسوية السياسية³. في حين أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، على ضرورة صدور قرار جديد من مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية كشرط مسبق لأي عمل عسكري

¹ - أبو العلاء أحمد عبد الله، تطور مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدوليين، بيروت: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008، ص. 241.

² - جان فهوجي، "الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في كوسوفو"، مجلة الدفاع الوطني، (بدون عدد)، تاريخ النشر يوم أفريل 2000، تاريخ الإطلاع يوم 2014/05/30، على الرابط التالي :

<http://lebanesearmy.gov.lb/ar/news/?1331#.U4YR1ihCBc8>

³ - سلامة غسام، "التدخلات و المقاومات في زمن العولمة"، (ترجمة: ناصف يوسف حتي)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 234، أوت 1998، ص ص. 166-167.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

ضد صربيا، و هو ما لم يأخذ به الحلف الأطلسي، و الذي قرر بإرادته المنفردة التدخل في صربيا لوقف الصراع المسلح¹.

III. موقف دول البلقان صربيا /كوسوفا:

إذا ما أردنا أن نفهم جيدا الموقف الصربي فلا بد أن نعرف جيدا في ما تتمثل الإستراتيجية الصربية تجاه الصراع من أجل كوسوفو، إنها تتمثل في عدم الاعتراف مطلقا باستقلال إقليم كوسوفو و عدم الاعتراف بالهزيمة بعد صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، والمراهنة على الموقفين الروسي والصيني في مجلس الأمن، والاستمرار في إقناع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعدم الاعتراف باستقلال كوسوفو، وعدم ربط انضمام صربيا للاتحاد الأوروبي، بشرط الاعتراف باستقلال كوسوفو، وهي رغبات صعبة التحقيق باعتراف مهندسها، رئيس الدبلوماسية الصربية، فوك يريميتش².

في حين أن الإستراتيجية الكوسوفية تجاه الصراع، تتمثل في استثمار ورقة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في زيادة عدد الدول التي تعترف باستقلال كوسوفو، وكانت الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في انتظار ما ستنمخض عنه المداولات في محكمة لاهاي من نتائج، لتتخذ موقفا حيال استقلال كوسوفو، ومواصلة الاتصالات بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبشكل فردي، لإقناعها على الاعتراف باستقلال كوسوفو مستعينة بالثقل السياسي والاقتصادي والعسكري والمعنوي للدول المؤيدة للاستقلال، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، وهي من بين الدول الـ 22 في الاتحاد الأوروبي التي أعلنت تأييدها لاستقلال كوسوفو، و السعي للحصول على العضوية في الأمم المتحدة ، وهو ما أكده رئيس كوسوفو، فاطمير سيديو³.

¹ - مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، مرجع سابق، ص.296.

² - عبد الباقي خليفة، " الصراع من أجل كوسوفو"، مجلة الشرق الأوسط، العدد 11567، 2010، تاريخ الاطلاع يوم 2014/05/30، الرابط التالي:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=580247&issueno=11567#U4kOKYhCBc8>

³ - عبد الباقي خليفة، مرجع سابق.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

المبحث الثاني: التدخل العسكري للحلف الأطلسي في صراع كوسوفا.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على التدخل العسكري الإنساني للحلف الأطلسي في صراع كوسوفا، و أيضا الجدل حول مدى مشروعيته وما يحمله هذا التدخل من دلالات ومبررات، وما يمكن أن يحدثه من آثار تداعيات على الإقليم.

المطلب الأول: مدى مشروعية التدخل ومبرراته.

في ظل تصاعد أزمة اللاجئين الكوسوفيين تبنى مجلس الأمن عدة قرارات، وبعد فشل مساعي التسوية السلمية واستمرارية روسيا والصين معارضة صدور القرار بحيز العمل العسكري، فقد كان بإمكان دول الحلف أن تلجأ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار توصية بهذا، بخصوص وفقا لقرار رقم: 337 لعام 1950 و المعروف باسم قرار من أجل السلام¹، والتي تسمح لمجلس الأمن في حالة عجزه عن ممارسة مهامه باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمات الدولية التي من شأنها تهدد السلم و الأمن الدوليين و توجيه توصية ملائمة للأعضاء حول الإجراءات الجماعية الواجب اتخاذها بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، والتي كان من شأن هذه التوصية أن تعطي إطارا شرعيا لتدخل الحلف الأطلسي².

1- التدخل العسكري للحلف الأطلسي: إن الحملة العسكرية لحلف الناتو من خلال استخدام القوة العسكرية ضد حكومة سلوبودان ميلوسيفيتش على كوسوفو من بين الجوانب الأكثر إثارة للجدل و تورط الحلف في خرب على ضفة جنوب شرق أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة، العمليات الجوية في مارس 1999، وصفت هذه الحرب بأنها: الحرب الإنسانية **Humanitarian War**، حرب افتراضية **Virtual war**، و التدخل **Intervention**

¹ - على إبراهيم، الحقوق و الواجبات الدولية في عالم متغير، القاهرة: دار النهضة العربية، 1997، ص. 416.

² - محمد علوان، القانون الدولي العام: وثائق و معاهدات دولية، عمان: الجامعة الأردنية، 1978، ص. 520.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

، التدخل الإنساني **Humanitarian Intervention**، من قبل العديد من فقهاء القانون الدولي¹.

إلا أن تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفا لم يستنفذ جميع الوسائل السلمية قبل استخدام القوة العسكرية، إذ أنه لم يتبع دبلوماسية مرنة، وتخليه عن التزاماته الأخلاقية والقانونية يجعل الخيار العسكري الملاذ الأخير لحل المشكلات الدولية، لأن حجم القوة المستخدمة يتعارض مع الإدعاءات الإنسانية للحلف الأطلسي²، وعلى إثر تدخل الحلف الأطلسي في مارس 1999، وبدأ شن غاراته الجوية و البحرية على الأهداف الإستراتيجية والعسكرية ليوغوسلافيا لمدة 79 يوما متواصلة، ودون أي تفويض من مجلس الأمن الدولي، حققت هذه الغارات الأهداف المنوطة على إجبار يوغسلافيا لقبول تنفيذ قرارات مجلس الأمن³. والخريطة التالية توضح لأهم الأهداف الصربية التي تعرضت للقصف حلف شمال الأطلسي أنظر الخارطة التالية:

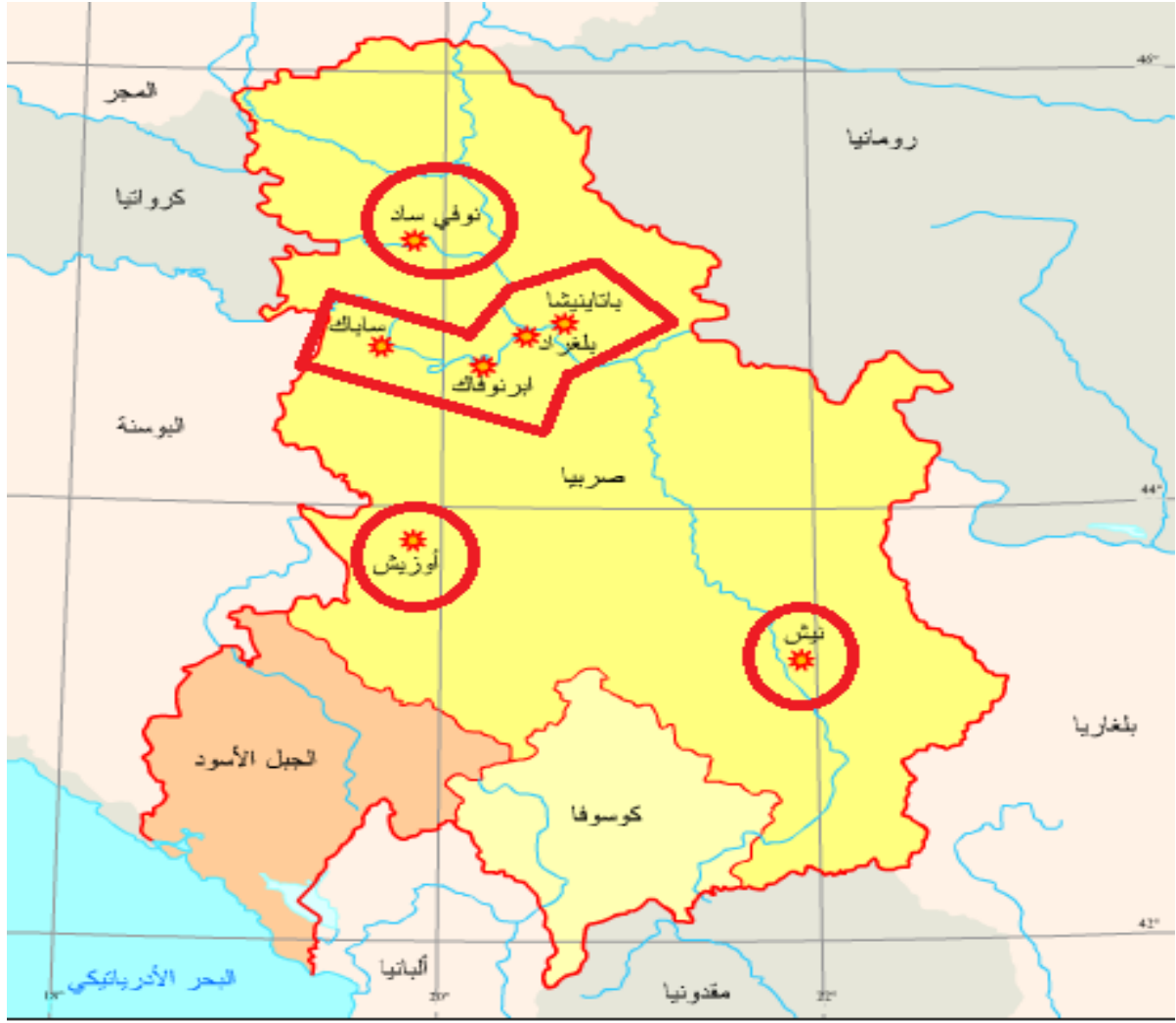
أهم الأهداف الصربية التي تعرضت للقصف من طرف الحلف الأطلسي مارس 1999.

¹ - Paul Latawski and Martin Smith, **Op.Cit**, p .01.

² - عبد المعز عبد الغفار نجم، "مفهوم التدخل الإنساني في القانوني الدولي مع دراسة لبعض تطبيقاته"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 12، 1990، ص. 31.

³ - غسان الجندي، **حق التدخل الإنساني**، ط1، عمان: الجامعة الأردنية، 2002، ص. 96.

الفصل الاول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي



MAGELLAN Geographix, (800) 929-4627, www.maps.com

- ✳ بلغراد - وزارة الخارجية
- ✳ ياتاينشا - انفجارات بالقرب من المطار العسكري
- ✳ ابرنوفاك - خطوط الكهرباء في غابة بوليفاتشكا
- ✳ سابالك - جبل شير
- ✳ لوزيش - محول تل زابوشى

المصدر: موسوعة مقاتل الصحراء، كوسوفا التاريخ و المصير، تاريخ الاطلاع 2014/05/30، على الرابط التالي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Kosovo/map01.htm_cvt.htm

- بناء على ذلك جرت مفاوضات بين يوغسلافيا و الحلف الأطلسي تحت رعاية روسية- فنلندية حول خطة السلام المفتوحة في 6 ماي 1999 و تمثلت في ما يلي¹:
- إنشاء إدارة مؤقتة بالقرار اللاحق من مجلس الأمن، و عودة اللاجئين إلى إقليم كوسوفا.

¹ - تامر سليم المعيطة، مرجع سابق، ص. 67.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

- انسحاب القوات المسلحة اليوغسلافية ووقف القمع الصربي للألبان و نشر وقات منظمة الأمم المتحدة.
- نزع أسلحة جيش تحرير الألباني و ضرورة تسمية الإقليم.
- منح إقليم كوسوفا الحكم الذاتي و ضرورة التأكيد عل الوحدة الترابية اليوغسلافية.

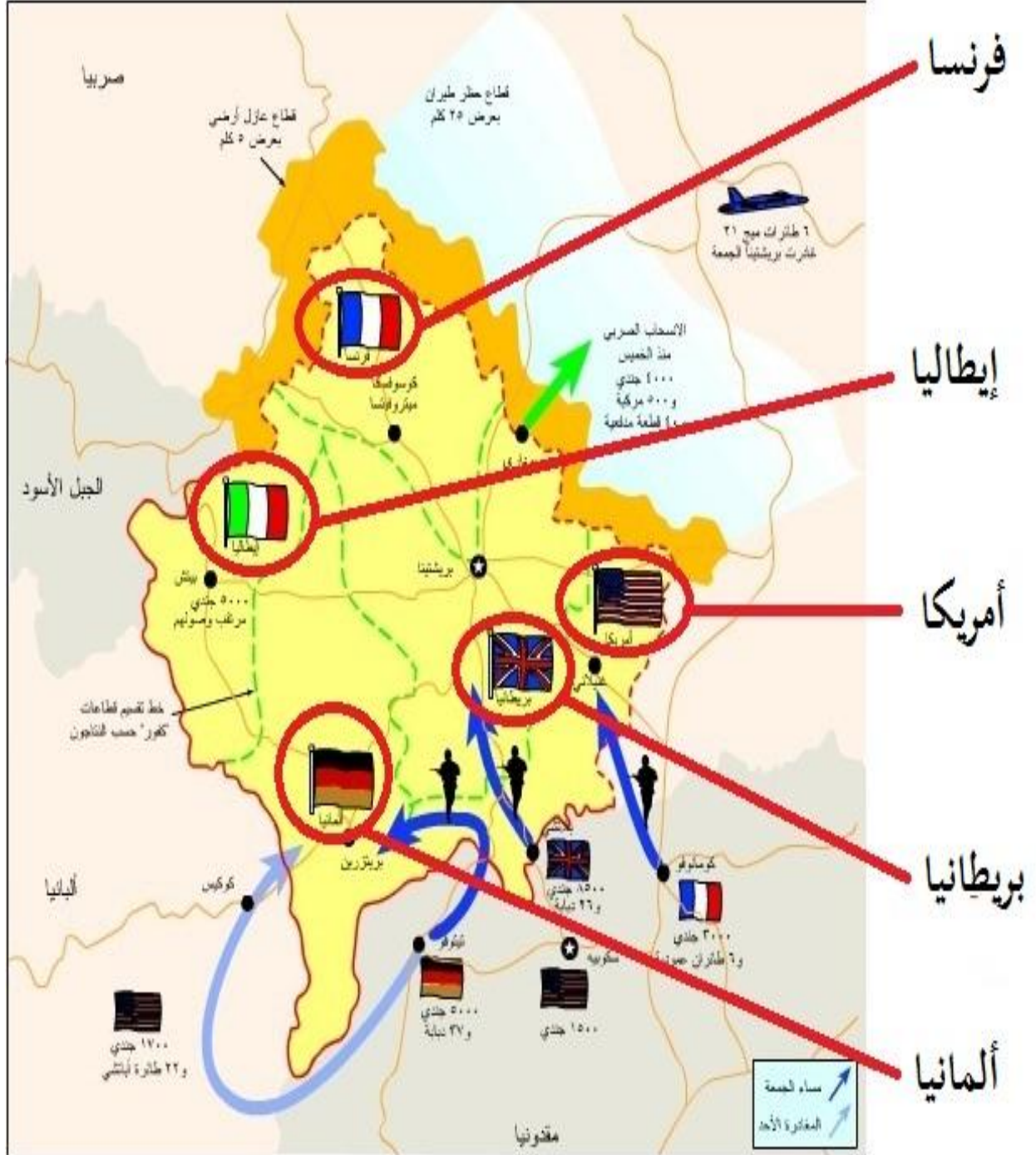
أدت هذه المفاوضات على توقيع خطة السلام في 3 جوان 1999 مما أدى بمجلس الأمن تبني القرار رقم: 1244 في 10 جوان 1999، ومنح الحلف الأطلسي سلطات واسعة في السيطرة على قوات الأمن الدولية و ضمان وقف إطلاق النار، و فرض تواجد مدني دولي هدفه إدارة مؤقتة لإقليم كوسوفا الذي يتماشى مع انتشار القوات الدولية في كوسوفا. وفي يوم الأحد 13 جوان 1999 تم بالضبط انتشار لقوات حلف شمال الأطلسي في إقليم كوسوفا، من خلال قوات التحالف التابعة للحلف الأطلسي و التي ساهمت فيها كل من، القوات الفرنسية بنشر حوالي 3000 جندي و 6 طائرات عمودية، القوات البريطانية بنشر حوالي 1500 جندي و 26 دبابة، أما القوات الألمانية فنشرت حوالي 5000 جندي و 38 دبابة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فنشرت 1500 جندي، القوات الايطالية 5000 جندي (مرتقب وصولهم)¹. كما هو موضح في الخارطة التالية:

انتشار قوات حلف شمال الأطلسي في إقليم كوسوفا الأحد 13 جوان 1999.

¹ - موسوعة مقاتل الصحراء، كوسوفا التاريخ و المصير: شكل توزيع قوات التحالف التابعة للحلف الأطلسي، تاريخ الاطلاع يوم 2014/05/30، على الرابط التالي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Kosovo/fig03.htm_cvt.htm

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي



MAGELLAN Geographix, (800) 929-4627, www.maps.com

المصدر: موسوعة مقاتل الصحراء، كوسوفو التاريخ و المصير: شكل توزيع قوات التحالف التابعة للحلف الأطلسي، تاريخ الاطلاع يوم 30-05-2014، على الرابط التالي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Kosovo/fig03.htm_cvt.htm

لقد جسدت حالة كوسوفو المأساة الإنسانية التي تعرض لها المسلمون على يد قوات الصرب بقيادة سلوبودان ميلوزوفيتش، و قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري تحت مظلة الناتو **NATO**، لوضع حد لهذه المأساة، مما أثار جدلا سياسيا و قانونيا حول

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

خطورة السماح بمثل هذه التدخلات الخارجية الدولية، التي تتم بعيدا عن منظمة الأمم المتحدة حتى و لو كان هناك مبرر إنساني يتناقض مع مبدأ سيادة الدولة الذي يعد المبدأ الحاكم للعلاقات الدولية، كما انه يبرر ممارسة أنواع من الوصاية من قبل الدول الأقوى على الدول الأضعف باسم حقوق الإنسان و حماية الأقليات¹.

انسحب الصرب بفضل ضربات جيش تحرير كوسوفو والضربات الجوية للنااتو، وتحرر الإقليم من حكم ميلوسوفيتش الدموي لكن كان ثمنه غاليا، فوفقا لإحصائيات لجنة حقوق الإنسان الكوسوفية فإنه قد تم²:

- قتل أكثر من 12 ألف ألباني (العدد كل فترة يتزايد باكتشاف المزيد من المقابر الجماعية، حيث اكتشف منها أكثر من 550 مقبرة، كل واحدة منها تضم ما بين خمسين و 150 قتيلًا، وبين هذه المقابر ما يضم رفات 170 عائلة قتل جميع أفرادها).
- تدمير وإحراق 128 ألف بيت.
- فقدان حوالي 3200 ألباني لا يعرف لهم أثر حتى الآن.
- اغتصاب أكثر من 3000 فتاة وسيدة.
- تعذيب عشرات الآلاف في معسكرات جماعية.

رغم كل تلك الخسائر في الأرواح البشرية و المادية إلا أن إشكالية مشروعية التدخل العسكري للحلف الأطلسي أثارت جدلا كبيرا في أوساط الفقه الدولي، نظرا لتجاوز الحلف التفويض المسبق اللازم من قبل مجلس الأمن، حيث اعتبر الفقه الدولي هذا التدخل غير

¹ - فالنتين كوين، "شهادات بعد عام من عدوان الحلف الأطلسي على يوغوسلافيا، هذه هي أهداف أمريكا الحقيقية في البلقان"، جريدة الأهالي، تاريخ النشر يوم: 2000/05/31.

² - محمد عبد العاطي، "كوسوفو الطريق نحو تقرير المصير"، مركز الجزيرة. نت، نشرت بتاريخ 25 جانفي 2008، تاريخ الاطلاع 2014/05/30، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b997-1784ea612f0c/a2c29930-6f9f-45db-bb39-2c4498e5baa0>

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

مشروع وفقا للقانون الدولي، في حين برر الحلف الأطلسي تدخله العسكري في صراع كوسوفا.

II - مدى مشروعية التدخل العسكري الإنساني للحلف الأطلسي في صراع كوسوفا:

إن استخدام القوة من طرف المنظمات الإقليمية لوقف كارثة إنسانية يثير قلق المجتمع الدولي، الحق بالتدخل الإنساني والتي ستضل حدة استخدام القوة بشكل انتقائي¹، و لهذا فإن الأعمال العسكرية للناو في كوسوفا يجب أن تتضم في ضوء الضوابط التي حددتها الأمم المتحدة نصا وممارسة، لأن نص ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية نص على انه لا يجوز للدول الأعضاء في علاقاتها الدولية اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية بأي شكل لا يتفق و أغراض الأمم المتحدة، أما حالة الدفاع الشرعي أو اعتداء فإن استخدام القوة العسكرية سواء بشكل فردي أو جماعي يتطلب تصريح مباشر من مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية بعدما أصبح يشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين.

على ضوء القراران السابقان لمجلس الأمن رقم: **1199/1160** فإن كلاهما لا يقدمان أساسا قانونيا، و عدم مشروعية الأعمال العسكرية و هو ما دفع بالسلطات اليوغوسلافية في فيفري 1999 بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن و اعتبار التهديد بمثابة اعتداء ضد دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة، رغم تبرير قادة الناو بمشروعية العمل العسكري ضد يوغسلافيا لعدم اتخاذها أي إجراءات جادة نحو تسوية الأزمة و كذل في ظل صعوبة إصدار قرار جديد من مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية في ضوء معارضة روسيا للتدخل².

¹ - Rox Michel, **Les Abonais en Yugoslavie**, Minorité national Teritoire et Developpement, Paris: Editions de la Maison des sciences de l'homme, 1992, p. 70.

² - محمد فايز فرحات، "الأمم المتحدة و أزمة كوسوفو"، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، يوليو 1999، ص. 126.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

- يمكن القول أن تدخل الحلف الأطلسي في الصراع الداخلي لكوسوفا خرج عن الشرعية الدولية، و بأنه غير مشروع للأسباب التالية:
- أن الحلف يضم في عضويته دولا خارج القارة الأوروبية و هي: الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و بالتالي اختلاف هذه الدول و الدول الأوروبية في كيفية التعامل مع صراع داخلي بدولة أوروبية.
 - لم يستند هذا التدخل لقرار دولي أو قاعدة قانونية دولية تسمح بمثل هذا العمل العسكري الذي قام به الحلف الأطلسي.
 - لقد خالف الحلف الأطلسي ميثاقه، لأن المادة 02 من الميثاق الأطلسي، تنص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، فما محل التدخل في شؤون دولة من خارج دول الحلف الأطلسي.
 - الحلف الأطلسي ذو طابع عسكري لأنه أنشئ لمواجهة الشيوعية المعادية للدول الرأسمالية، فهذا الحلف يعمل لمصلحة أعضائه في هذا الإطار¹.

- في الأخير يعتبر الأستاذ مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم أن تدخل الحلف الأطلسي عسكريا في كوسوفا غير مشروع على الإطلاق للأسباب الآتية²:
- لم يستند هذا التدخل إلى أية قاعدة قانونية دولية أو قرار دولي يسمح بمثل هذا العمل العسكري الذي قام به الحلف الأطلسي ضد يوغوسلافيا.
 - لحلف شمال الأطلسي طابع عسكري منذ نشأته، ذلك لأنه أنشئ في أبريل 1949 لمواجهة الدول الشيوعية و المعادية للدول الرأس مالية آنذاك، و لهذا فهو يعمل لمصلحة أعضائه في هذا الإطار.
 - يضم حلف شمال الأطلسي في عضويته دولا من خارج القارة الأوروبية وهي الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، و لذلك فقد يكون هناك إمكانية لاختلاف وجهات النظر بين هذه الدول و الدول الأوروبية حول كيفية التعامل مع نزاع داخلي بدولة أوروبية، و هو ما حدث فعلا في يوغوسلافيا.

¹ - مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، مرجع سابق، ص. 291.

² - أحمد سي علي، التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني و الممارسة، مرجع سابق، ص ص. 481-482.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

- إن حلف شمال الأطلسي بتدخله العسكري ضد يوغوسلافيا قد خالف ميثاقه، ذلك لأن المادة 02 منه تقرر عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، فما بالنّا بالتدخل في شؤون دولة من خارج دول الحلف.

III- المواقف الدولية من تدخل الحلف الأطلسي في صراع كوسوفا:

1- الموقف الروسي/الصيني:

اعترضت روسيا والصين وغيرهما من الدول على الحملة العسكرية، إلى أنّ الأهداف البعيدة لحلف الناتو بزعمامة الولايات المتحدة الأميركية تتجاوز هذه الحالة العرقية المعقدة لتطال بلاد البلقان، التي تضمّ، إلى يوغوسلافيا السابقة، كلاً من ألبانيا ورومانيا وبلغاريا. بعبارة أخرى يهدف الحلف إلى تحطيم خطوط روسيا الحالية الدفاعية الأمامية المستهدفة في أمنها واقتصادها وربما في اتحادها الفيدرالي، هذا بالإضافة إلى تطويقها، وثمة محاولات حثيثة لإخضاع الجبل الأسود وإخراجه من دائرة الاتحاد مع صربيا، وضم ثلاث دول من أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي (تشيكيا، بولونيا، المجر)، وتنتظر دول أخرى مثل بلغاريا ورومانيا دورها¹.

2- موقف محكمة العدل الدولية:

قامت يوغوسلافيا بعد مرور شهر على العمليات الجوية ضدها باللجوء إلى محكمة العدل الدولية بالطعن في قانونية التدخل العسكري الذي شنّه حلف شمال الأطلسي فرفعت

¹ - إلياس أبو جودة، التدخل الدولي الإنساني و إشكالية السيادة (حرب كوسوفو)، تاريخ الإطلاع يوم 2014/05/30،

على الرابط التالي:

<https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/-GKqAmvtBsA>

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

دعاوي ضده وضد دول الحلف المشاركة في التدخل العسكري ضدها، و قد أبدت يوغسلافيا في مرحلة النظر بالتدابير المؤقتة التي طلبت من المحكمة تقريرها المتعلقة بالتدخل الإنساني.

- لا يقر القانون الدولي النافذ فعلا حقا للدول في التدخل الإنساني.

- يفرض وجود مثل هذا الحق، فإن أسلوب العمليات العسكرية الأطلسية لا يمكن أن يشكل تدخلا إنسانيا.

- أما في مرحلة الإجراءات الشفوية أوضحت يوغسلافيا أن المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة تتضمن تحريفا غير موصوف، كما أن القصف الجوي من مسافات عالية من 15 ألف قدم، لم يكن الغرض منه إنسانيا أكثر مما هو هدافا إستراتيجيا.

- رفضت المحكمة طلب يوغسلافيا الخاص بتدابير مؤقتة في القضايا العشرة المرفوعة من يوغسلافيا، ضد الدول الأعضاء في الحلف شمال الأطلسي، و بررت المحكمة قرارها بأنها لا تتمتع باختصاص ظاهري للنظر في أساس الدعاوي المرفوعة أمامها و أضافت المحكمة أنها مدركة تماما لمقاصد و مبادئ الأمم المتحدة و لمسؤوليتها في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة و نظامها الأساسي.

و خلصت المحكمة في النهاية بأنها من الضروري التأكيد على انه يجب على جميع الأطراف الذين يمثلون أمامها أن يحترموا التزاماتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة و قواعد القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني¹.

3- موقف دول الحلف الأطلسي:

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تقويض و تحطيم الاتحاد السوفييتي، و بعد انتهاء الحرب الباردة سعت إلى القضاء على بقايا الشيوعية في أوروبا محاولة فرض

¹ - أمر صادر عن محكمة العدل الدولية في 02 جوان 1999، في القضية المتعلقة بمشروعية استخدام القوة (يوغسلافيا ضد بلجيكا)، تدابير مؤقتة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ص.75.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

استراتيجيات المتمثلة في لعب دور الشرطي العالمي، ضد كل من يهدد مصالحها مع تبني المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي. أما فرنسا فلم تخفي رغبتها في التدخل العسكري لوقف الحرب في يوغوسلافيا خوفا من امتداد القتال إلى دول البلقان الأخرى خاصة بعد التعنت اليوغوسلافي/الصربي في العديد من المسائل و بالتالي ضرورة إبقاء الحل العسكري لإنهاء الحرب، كما شجعت بريطانيا التدخل العسكري في اجتماع وزراء الدفاع الحلف الأطلسي في البرتغال من أجل إقرار التدخل العسكري و ضرب الأهداف الصربية في الإقليم. يكاد يتفق الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي بالإجماع على أن أعمال العنف الصربية في كوسوفو، لا تمثل تهديدا إقليميا لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بل هو تحديا للمهام والأدوار الجديدة التي يقوم بها الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة، و هكذا تعتبر استجابة والرد أن اقتضى الأمر عسكريا من طرف الحلف ضرورة ليس فقط لهزيمة هذا التحدي ووضع حد للصراع ، ولكن في القيام بذلك، لدعم مصداقية المؤسسة نفسها¹.

أما الموقف الألماني فكان على لسان الجنرال الألماني كلاوس ناومان **Klaus Naumann**، حين قال في ماي 1999، ما يلي :

" نحن بحاجة إلى إيجاد طريقة للتوفيق بين ظروف الحرب من جهة ومع مبدأ الاستخدام المفاجئ و مبدأ استخدام القوة الساحقة، نحن سنعمل في إطار قوات التحالف وهذه المرة لا بد من أن نكون على يقين بالتكلفة و الجهد والخسائر المحتملة"².

4- موقف دول البلقان:

نتيجة القوة الكبيرة التي يتمتع بها الحلف الأطلسي فلم تكن دول البلقان قادرة على اتخاذ التدابير العسكرية أو مواقف سياسية، كما سعت اغلبها لإنهاء حالة عدم الاستقرار في

¹-Paul Latawski and Martin Smith, **Op.Cit**, p.03

²- **Idem**, p. 40

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

يوغوسلافيا تخوفا من امتداد الحرب الأهلية إلى الدول المجاورة في البلقان، و كذا تأثيرها السلبي على الناحيتين السياسية و الاقتصادية.¹

IV - أهداف و مبررات التدخل العسكري للحلف الأطلسي:

1. الأهداف المعلنة:

- المحافظة على الوضع القائم: من خلال الحفاظ على الحدود السياسية القائمة و رفض محاولات تفسيرها بالقوة لتفادي امتداد الصراع إقليميا أو تكرار هذا الصراع في أجزاء أخرى من المنطقة.²

- تنفيذ قرارات مجلس الأمن: ذهب رئيس وزراء المملكة المتحدة إلى أن مجلس الأمن يطالب بوقف أعمال العنف ضد المدنيين في كوسوفا، كما أشار وزير الدفاع البريطاني إلى أن التدخل العسكري للحلف الأطلسي يتم بهدف عدم السماح لسلوبودان ميلوزوفيتش باضطهاد ألبان كوسوفا دون معاقبته و كذا رفضه الانصياع لقرارات مجلس الأمن.³

- منع وقوع كارثة إنسانية: لقد دعا رئيس وزراء بريطانيا توني بلير **Tony Blair** و ريسكوت **Rescott** نائبه أن التدخل العسكري لحلف الناتو يهدف إلى منع وقوع كارثة إنسانية ساحقة و لم توجد الوسيلة اللازمة لمنع الأزمة الإنسانية، و ذهب وزير الدفاع البريطاني برتسون **Bresston**، أن المبررات القانونية للقصف الجوي إنما تمثل في المبدأ الذي يقضي بأنه في حالات الظروف القاهرة كحالة كوسوفا يمكن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، و قد كان رئيس الوزراء البريطاني توني بلير واضحا في ربط الحرب بعناصر ذات طابع أخلاقي، أي القضاء على السياسة الصربية التي تستند إلى التطهير العرقي في كوسوفا⁴، نلمس أيضا نفس الطرح من خلال تصريح الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك

Jacques

¹ - بويارحو، الألبانيون و السلام، القاهرة: دار السلام للنشر و التوزيع، 2004، ص. 20.

² - مالك عوني، مرجع سابق، ص. 110.

³ - عماد الدين عطلة محمد، مرجع سابق، ص. 221.

⁴ - حسين أبو طالب، "حرب كوسوفو و حدود التغيير في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، جويلية

1999، ص. 95.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

رجية الأمريكية مادلين أولبرايت في معارضة أي نوع من المرونة في التعامل مع بلغراد تحضيرا للحرب و ثانيا في معارضة إشراك الأمم المتحدة في عملية حماية سكان إقليم كوسوفا، حيث تم الانتقال من مستوى الحرب إلى مستوى ما بعد الحرب عبر إتباع خطة عسكرية من ثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى:** التركيز على القوات الصربية المنتشرة في كوسوفو ومراكز الدفاع الجوي والاتصالات داخل صربيا والجبل الأسود.
- **المرحلة الثانية:** تنفيذ هجمات مركزة و أكثرها عنفا و قوة ضد مواقع القوات الصربية.
- **المرحلة الثالثة:** ارتبطت برد الفعل الصربي بموافقة ميلوزوفيتش على خطة السلام مقابل توقيف الحلف الأطلسي عملياته الجوية، غير أن إصرار ميلوزوفيتش على موقفه أدى إلى استمرار المرحلة الثالثة من العمليات الجوية حتى عمق صربيا.

تجلت نتائج التدخل العسكري لحلف الناتو بعد توصل وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وروسيا في 08 جوان 1999 إلى اتفاق في إطار مجموعة الثمانية *G8 على إنهاء ضربات الحلف الأطلسي الجوية على يوغوسلافيا بعد مرور 79 يوما منذ بدايتها في 24 مارس 1999، و هو ما قبله في الأخير¹.

1. نتائج التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو:

يمكن حصر لأهم النتائج التي أسفر عنها التدخل العسكري في صراع كوسوفو في ما يلي:

1- النتائج الإيجابية²:

* - مجموعة الثمانية *G8: مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم، أعضائها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا، يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية (تحتل 7 من 8 مراكز الأكثر أنفاقاً على التسلح وتقريباً كل الأسلحة النووية عالمياً)... أنظر الرابط التالي:

http://dosfan.lib.uic.edu/ERC/g8usa/G8high_Lesson1.pdf

¹ - Rox Michel , Les albanais en yougoslavie minorité national territoire et developpement, Paris, Editions de la maison des sciences de l'homme, 1992, p.70.

² - أحمد سي علي، التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني و الممارسة، مرجع سابق، ص ص. 484-483.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

- وقف التطهير العرقي الذي مارسته صربيا بزعامة الرئيس سلوبودان ميلوزوفيتش ضد الأكثرية الألبانية بإقليم كوسوفو، بحيث طرح السيد **دفيد شيفر David Chever** سفير الولايات المتحدة السامي لجرائم الحرب، أن 225 ألف ألباني يتراوح عمرهم بين 14 و 59 سنة تم قتلهم على أيدي الصرب.
- جمع طرفي النزاع حول طاولة المفاوضات من أجل إيجاد حل نهائي للوضع في إقليم كوسوفا، إما بتقرير استقلال الإقليم عن يوغوسلافيا أو أن يمنح له الحكم الذاتي.
- لم تحل قوات حلف شمال الأطلسي المؤسسات المدنية في كوسوفو، بل أبقّت عليها كما هي و فككت جيش تحرير كوسوفو **KLA**، الذي أعيد تشكيله في تنظيم مدني تم استيعابه في قوات الشرطة، أما الميليشيات الصربية فقد انحلت تلقائيا بانحيازها لصربيا مع القصف الجوي لصربيا.
- حرسّت قوات حلف شمال الأطلسي حدود كوسوفو مع صربيا بشكل محكم مكثفة الدوريات و الطلعات الجوية و الاستخباراتية مانعة أي تدخل لهذه الدولة في جارتها الهشة.
- يتميز إقليم كوسوفو بالفقر، حيث تصل نسبة البطالة فيه بالأرقام الرسمية إلى نحو 60 % ليصبح وجود قوات حلف شمال الأطلسي مصدر دخل و فرصة عمل للمواطنين الذين تفاعلوا مع هذه القوات.
- الجانب الإنساني في نشاط قوات حلف شمال الأطلسي في كوسوفا واضح و يكاد يطغى على الجانب العسكري، ويظهر ذلك من خلال إنشاء مراكز المساعدات الإنسانية، بحيث ينشط في هذه المراكز الموظفون المدنيون للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وأعضاء المنظمات الدولية الغير حكومية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورابطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تضطلع هذه المراكز باختصاصات عامة في مجال المساعدة الغذائية والطبية، إنعاش القطاع الزراعي وتوفير المأوى للاجئين الذين يريدون العودة إلى ديارهم بعد أن فروا منها أثناء الأحداث المأساوية التي حلت بهم، كما تم إنشاء الأروقة الإنسانية، وذلك في إطار تهيئة الممرات و المسالك اللازمة لعودة اللاجئين إلى ديارهم.

2- النتائج السلبية:

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

التعارض الممكن بين الغايات والوسائل تشكل معضلة حلف شمال الأطلسي الأساسية التي تواجه صياغته لرؤية جيو-إستراتيجية محددة للتعامل مع منطقة البلقان في هذا السياق وضعت عدم استجابة الرئيس ميلوسوفيتش لمطالب الحلف هذا الأخير في معضلة خطيرة مما دفع بالرئيس ميلوسوفيتش الى تبني إستراتيجية في هذا المجال من خلال خمسة عناصر¹:

- تصعيد عمليات التطهير العرقي ضد ألبان الإقليم بالرغم من استمرار الهجمات.
- العمل على إطالة أمد العمليات العسكرية بما يساهم في إثارة الشك في جدواها من ناحية، و تقاوم الآثار السلبية.
- الضغوط الناجمة عن أزمة اللاجئين.
- العمل على توسيع نطاق الصراع ونقله إلى دول الجوار.
- المراهنة على استمرار الدعم الروسي بالنظر لما يمثله تدخل حلف الأطلسي من تهديد للمفهوم التقليدي للأمن القومي الروسي.

مما لا شك فيه أن تأثير القصف الجوي على صربيا كان عظيما، فقد دمرت الغارات الأطلسية شبكة المصانع والطرق، الجسور، السكك الحديدية، وسائل الاتصالات، والمصفاةين الرئيسيتين اللتين تغذيان البلاد، تشير التقديرات إلى أن تدمير المصنع أوقف عن العمل نحو 400.000 عامل أضيفوا إلى نصف مليون شخص بطل، و 100.000 آخرين غادروا البلاد، إزاء هذا الوضع الاقتصادي المنهار، عادت ثلاثين سنة إلى الوراء، ففيما كان معدل دخل الفرد اليوغوسلافي 3000 دولار قبل الحرب، انخفض إلى 1000 دولار بعد انتهائها، مع تضاعف في نسبة البطالة التي وصلت إلى حدود 54 % نتيجة الكوارث التي خلفها القصف الجوي لحلف الناتو².

¹ - مالك عوني، مرجع سابق.

² - كميل حبيب، دروس من الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في كوسوفو، معهد الإمام الشرازي الدولي للدراسات، واشنطن، (ب.ت)، تاريخ الإطلاع 2014/05/30، على الرابط التالي:

<http://www.siionline.org/alabwab/derasat%2801%29/330.htm>

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

في نفس السياق أفادت وثيقة عامة حررها كل من ماركو ساسولي، أنطوان بوفيه، سوزان كار، ليندسي كامرون، و توماس دي سان موريس، في 06 جوان 2000 ناقشوا فيها مجموعة مختارات من قضايا خاصة بممارسات معاصرة في القانون الدولي الإنساني، التابع للصليب الأحمر، تشير الوثيقة إلى العديد من القضايا المتعلقة بخروقات القانون الدولي الإنساني و جرائم الحرب، و الآثار السلبية التي تخلفها، فتم رفع قضية رقم: 193 جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تدخل حلف شمال الأطلسي، إلى منظمة العفو الدولية، تدخل حلف شمال الأطلسي (النااتو) في يوغوسلافيا، أضرار عريضة أم قتل غير مشروع؟، ارتكبت العديد من انتهاكات لقوانين الحرب من قبل النااتو أثناء عملية قوات التحالف **Operation Allied Force**، و أشارت الوثيقة إلى مجموعة من الأضرار و النتائج السلبية التي خلفها القصف الجوي للحلف الأطلسي، منها ما يلي¹:

- مهاجمة جسر سكة حديد غردليكا **Grdelica**، وإصابة قطار للركاب: 12 نيسان/أبريل جنوبي صربيا، بقذيفتين.
- أثيرت أسئلة أخرى حول هذا الهجوم في صحيفة نيويورك تايمز **New York Times** في 14 نيسان/أبريل، التي أوردت أنه في حين رفض مسئولوا النااتو تسمية نوع الأسلحة أو نوع الطائرة المستخدمة، قال مسئولون في واشنطن إن الطائرة كانت من طراز **F-15E**، وأطلقت قذيفة **AGM-130**، خلفت خسائر مادية كبيرة.
- وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد في وقت لاحق من ذلك اليوم، وضع العقيد كونراد فرايتاغ **Konrad Freytag**، باسم النااتو، هذا الهجوم في سياق سياسة النااتو في "تعطيل شبكة القيادة الوطنية والحط من جهاز دعاية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية". وأوضح قائلاً:

"إنّ قواتنا ضربت قدرة قيادة النظام على بث روايتهم الخاصة بالأخبار وبث تعليماتهم للقوات في الميدان".

¹ - ماركو ساسولي و توماس دي سان موريس، كيف يوفر القانون الحماية في الحرب، مختارات من القضايا الخاصة بممارسات معاصرة في القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2000، ص ص. 388-400.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

- خلال حملة القصف، قامت طائرات الناتو بـ 38400 طلعة جوية، من بينها 10484 طلعة ضربات جوية، وخلال هذه الطلعات، تم إطلاق 23614 ذخيرة جوية (أرقام من الناتو)، و قتل ما يقارب 500 مدني قد قتلوا خلال الحملة، ولا تشير هذه الأرقام إلى أن الناتو يمكن أن يكون قد شنّ حملة تهدف لإحداث إصابات مدنية أساسية سواء بصورة مباشرة أو عرضية.

- توافق اللجنة على أنه لا يوجد أصلاً ما هو غير مشروع بشأن الطيران فوق الارتفاع الذي يمكن أن تصل إليه الدفاعات الجوية للعدو، مع ذلك، على قادة الجو التابعين للناتو واجب اتخاذ التدابير الممكن استخدامها للتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأهداف المدنية، والارتفاع إلى 15 ألف قدم كحد أدنى الذي اعتمد في جزء من الحملة قد يكون أدى إلى عدم إمكانية التحقق من الهدف بالعين المجردة، مع ذلك، يبدو أنه مع استخدام التقنية الحديثة، فقد جرى الاضطلاع بصورة فعالة بالالتزام بالتمييز في الغالبية العظمى من الحالات خلال حملة القصف.

لم يشر إلى مصير الأقاليم الغير مجانسة عرقياً¹.

فبعد إنهاء الضربات الجوية ووقف إطلاق النار و إنهاء الحرب يوم 09 جوان 1999، وإصدار مجلس الأمن للقرار رقم: 1244 بتحديد جدول زمني محدد لعملية الانسحاب أي 07 أيام و سحب أسبحة الدفاع الجوي في غضون 48 ساعة إلى خارج منطقة أمان تمتد على 25 كلم، إلا أن الحلف الأطلسي واجه مشكل أمني آخر بعد انسحاب القوات اليوغوسلافية و هو جيش تحرير كوسوفو **KLA**، الذي تعدى 30 ألف جندي و تعاونه مع الحلف الأطلسي في الحرب ضد النظام الصرب، و في ظل تخوف القوة الأمنية الدولية من أفراد جيش تحرير كوسوفو القيام بأعمال انتقامية ضد المجموعة العرقية الصربية، و أعمال استشهادية ضد المدنيين لأن تولى مسئولية الحفاظ على الأمن في الإقليم بدون تفويض دولي، رفض جيش تحرير كوسوفو وضع السلاح في البداية، و إقراره بأنه يقوم بمهمة الحفاظ على الأمن الداخلي و الخارجي، حيث بدأت المفاوضات شهر جوان 1999 لنزع سلاح جيش تحرير كوسوفو 1999 في تيرانا **Tirana** العاصمة الألبانية، و أعلن عن توقيع اتفاقية

¹ -Franz lothar altman, **the statue of Kosovo**, chaillot paper 50, oct 2001, p. 08.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

السلاح لجيش تحرير كوسوفو في 21 جوان 1999، و تسليمها خلال ثلاثة أشهر، و نصت الاتفاقية على:

-دمج جيش تحرير كوسوفو في جهاز جديد (يسمى جهاز حماية كوسوفو).

-عادم استعمال القوة و الامتثال إلى قائد القوة الأمنية في كوسوفو.

لقد نص قرار الأمم المتحدة على نشر الوجود المدني والعسكري في كوسوفا حيث طالب الأمين العام للأمم المتحدة السابق السيد كوفي عنان تعيين ممثل خاص له لمراقبة الوجود المدني الدولي، كما أكد القرار بالتزام جميع الدول الأعضاء باحترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والدول الأخرى في المنطقة، كما انتزع القرار سيادة بلغراد على كوسوفو وأصبح الإقليم تحت إدارتها، أما الإدارة الدولية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة هي المسؤولة عن السلطة السياسية والثقافية والاجتماعية وعينت لهذا الغرض أول حاكم للإقليم وهو فرنسي **بيرنارد كوشنير Bernard Kouchnir**، الذي أمر بان القوانين التي طبقت يوم 24 مارس 1999، سارية المفعول شرط أن لا تتعارض مع القوانين الدولية¹.

بناء على الدعوة من الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، **مايكل ستاينر**، قرر مجلس الأمن إيفاد بعثة إلى هناك ونقل القرار إلى الأمين العام للأمم وكان المجلس قد أوفد بعثتين إلى كوسوفو في أبريل 2000 وفي حزيران 2001، وللبعثة مجموعة من الأهداف، وهي²:

- البحث عن سبل لتعزيز الدعم في مجال تنفيذ قرار مجلس الأمن 1244 عام 1999، والعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحقيقاً لهذه الغاية.

- الوقوف في هذا السياق على عمليات بعثة الإدارة المؤقتة والحالة في الميدان، والحصول بشكل خاص على آخر المعلومات المتعلقة بالنقاط المرجعية التي حددها السيد **ستاينر**.

¹ - أنظر القرار رقم: **1244**، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، 28 جانفي 1999، تاريخ الإطلاع يوم 2014/01/06، على الرابط التالي:

<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N99/020/77/PDF/N9902077.pdf?OpenElement>

² - تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى كوسوفو و بلغراد، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، ديسمبر 2002، ص. 02. تاريخ الإطلاع يوم 2014/05/30، على الرابط التالي:

<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/746/46/PDF/N0274646.pdf?OpenElement>

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

- نقل رسالة قوية إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والقادة المحليين والمسؤولين البلديين المنتخبين حديثاً و جمع الجهات المعنية الأخرى.

- استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بعثة الإدارة المؤقتة وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤرخة في نوفمبر 2001 و فرص زيادة التعاون مع بريشتينا و بلغراد.

-النظر في أثر الحالة الإقليمية على عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

كما واجهت إدارة الأمم المتحدة مشكلة عودة اللاجئين بسبب الاضطرابات العرقية التي حدثت بين الألبان والصرب كما شهدت كوسوفو عدم استقرار أمني و فوضى أثناء انسحاب القوات اليوغوسلافية اثر حدوث عمليات انتقامية من كلا الطرفين و بعد تصريح الأمين العام السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان**، أن إقامة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو هي الأولى في القانوني الدولي وواجهة مسئولية غير مسبوقة في تعقيداتها و حجمها لأية منظمة دولية أخرى حيث تشمل المسئولية الرئيسية للوجود المدني في¹:

-أداء الوظائف المدنية الأساسية، حينما لزمتم و طالما كانت ضرورية.

-تنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي.

-الإشراف في مرحلة نهائية على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب التسوية السياسية.

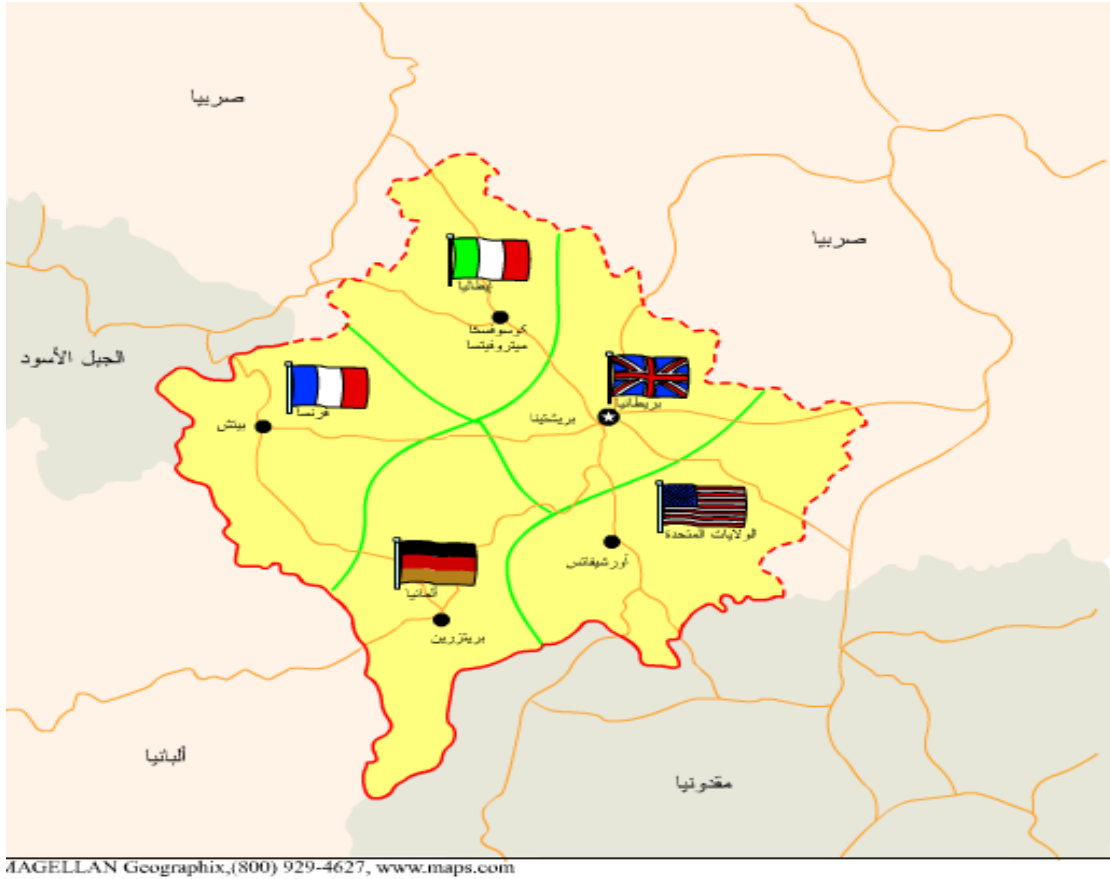
قسمت كوسوفو إلى خمسة قطاعات تتولى قيادتها دولة عضو في الحلف الأطلسي، فنجد في شمال كوسوفو القطاع الفرنسي وهو المسئول عن الحماية المدنية المضطربة والمقسمة عرقياً وهي مدينة ميتروفيكيا، وفي شمال غرب كوسوفو القطاع الإيطالي، وفي الجنوب القطاع الألماني الروسي، أما القطاع الشرقي هو أمريكي-روسي، وفي الشمال الشرقي بريطانيا وروسيا وكان مقر القيادة العامة في العاصمة الكوسوفية بريشتينا، إذ قدر عدد القوات المتعددة الجنسيات عند دخولها لكوسوفو بـ 16 ألف جندي، أما جهاز حماية كوسوفو حول من النشاط العسكري إلى النشاط المدني إلى في التدخل عند الكوارث الإنسانية². والخريطة أدناه توضح ذلك:

التقسيم المؤقت لإقليم كوسوفو

¹ -Steven woehrel, Julie kim **Kosovo and US policy**; U.S.A, library of congress, 2006, p. 25.

²-young tim , Oakes mark, Bower Paul, **kosvo and the nato military action**, House of Hammons Library, 1992, p.12

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي



المصدر: موسوعة مقاتل الصحراء، كوسوفو المصير و التاريخ: التقسيم المؤقت لإقليم كوسوفو، تاريخ الإطلاع: 31-05-2014، على الرابط الإلكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Kosovo/fig02.htm_cvt.htm

إن السنوات التي خضعت كوسوفو فيها لإدارة مدنية دولية مؤقتة التابعة للأمم المتحدة كانت بمثابة فترة تأهيلية لإعادة الحياة إلى إقليم كوسوفو قبل تحديد وضعه القانوني المستقبلي حيث تمت إعادة بناء المؤسسات الرسمية وإصلاح الحد الأدنى من بنيته التحتية ونتيجة فشل كافة المفاوضات التي تمت برعاية الأمم المتحدة ثم الترويكا الدولية لمدة سنتين وتعنت الجانب الصربي وادراك أن الاستقرار في منطقة غرب البلقان بات مهددا سارع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية لدعم مشروع التسوية¹.

¹ - هاني صلاح، "كوسوفو تحديات ما بعد الإستقلال"، مجلة السياسة الدولية، العدد 172، أبريل 2008، ص ص.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

في ظل الحلول المقترحة لحل الخلافات العرقية في كوسوفو كان الصرب يرفضون الحماية والوصاية والاستقلال ويؤيدون الحكم الذاتي أما الألبان يرفضون الحكم الذاتي أو جمهورية تحت فيدرالية ضمن يوغوسلافيا، وتظهر لنا اللعبة الصفرية في الصراع الصربي/الكوسوفي، أي ما يريحه أحد الأطراف هو خسارة للطرف الآخر (+1، -1)، وقد أوضح الوزير الأول ليوغوسلافيا فويسلاف كوستو نيتشا في 24 أكتوبر 2000، لدى مجلس الأمن، أن كوسوفو من المستحيل أن تصبح مستقلة لأن هذا غير شرعي ومعناه تفتيت بلد ديمقراطي ومستعدون لمناقشة أي مسألة تتعلق بالحكم الذاتي في كوسوفو باستثناء الاستقلال الكامل¹.

لهذا الغرض عين كوفي عنان الرئيس الفنلندي السابق السيد مارتي ايهتيساري لرعاية المفاوضات حول الوضع النهائي للإقليم إثر تجاوب المسؤولين الكوسوفيين مع متطلبات المجتمع الدولي، و من أهم مظاهر التجاوب كالاتي²:

- قيامهم بتطبيق المعايير الدولية الثمانية التي طالبهم بها المجتمع الدولي خاصة المعيار الثالث و الرابع اللذان يتعلقان بضمان عودة اللاجئين الصرب إلى ديارهم و ضمان حرية وامن حركتهم داخل الإقليم.
- تمسك الجانب الكوسوفي بضبط النفس إزاء استفزازات الصربية المتكررة من أن لآخر بهدف تشويه صورتهم أمام العالم.
- موافقة الطرف الألباني على مقترحات الرئيس الفنلندي مرتي بما فيها منح الإقليم استقلال مشروط تحت إشراف دولي و التأكيد على عدم اتحادها مع أي دولة مجاورة.

وقد استمرت المفاوضات أكثر من سنة بعد التنقل الدبلوماسي السابق مارتي مرات عديدة إلى بريشتينا وبلغراد وتشاوره مع أطراف الفاعلة في كوسوفو و الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، إلى أن المفاوضات انهارت بعد لقاء فيينا في 12 مارس 2007 و في مواقف الطرفين الألباني والصربي المتباعدة ، قدم الدبلوماسي الفنلندي مارتي تقريراً للأمين العام للأمم

¹ :4 - Steven Woehel, Juliekim, Op.Cit. p.12.

² - هاني صلاح، مرجع سابق، ص. 171.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

المتحدة كوفي عنان ما فاده ضرورة استقلال كوسوفو تحت إشراف دولي لعدة أسباب منها ما يلي¹:

- قلة المشاركة الصربي في المؤسسات الديمقراطية المنتخبة.
- عجز مؤسسات كوسوفو في حماية الأقليات التي تقطن في الإقليم.
- عدم إمكانية كوسوفو من مواجهة المشاكل الاقتصادية (جلب رؤوس الأموال، الاستثمار، حماية إقليمها...)
- استحالة العودة إلى النظام السابق للحكم الذاتي.

يبرز عام 2008 كعام ذي أهمية بالنسبة لكوسوفو، فعلى ضوء مجموعة من المقترحات التي قدمها مبعوث الأمم المتحدة الخاص الى مجلس الأمن، قرار المجلس أن يتيح الفرصة لأعضائه للوقوف بأنفسهم على الحالة على ارض الواقع، و ذلك بإيفاد بعثة لمجلس الأمن الى بلغراد و كوسوفو، في الفترة من 25 إلى 28 أبريل 2008، وسيأتي لأعضاء مجلس الأمن من خلال برنامج متوازن من جدول اجتماعات تكون الفكرة المباشرة عن التقدم المحرز منذ أن اتخذ مجلس الأمن 1244 من عام 1999، و سنتيح البعثة لمجلس الأمن فهما مستنيرا للحالة السياسية و الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية في كوسوفو، و كانت أهداف البعثة ما يلي*:

-الحصول على معلومات مباشرة عن التقدم المحرز في كوسوفو منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 1344 عام 1999، بما في ذلك معلومات عن تنفيذ المعايير المتفق عليها.

¹ - تقرير مبعوث الخاص للأمين العام بشأن وضع كوسوفو في المستقبل، تاريخ الإطلاع يوم 2014/05/21، على الرابط التالي:

www.unosek.org/docrefkaide/raport/arabic.Pdf

* - تقرير بعثة مجلس الأمن بشأن مسألة كوسوفو، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، ص ص. 02-03. تاريخ الإطلاع يوم 2014/05/30، على الرابط التالي:

<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/328/74/PDF/N0732874.pdf?OpenElement>

و للإطلاع على باقي التقارير الخاصة ببعثات الأمم المتحدة الخاصة بإقليم كوسوفو من خلال الرابط الرسمي للأمم المتحدة:

[/http://www.un.org/ar/sc/documents/missions](http://www.un.org/ar/sc/documents/missions)

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

-تلقي المعلومات مباشرة من ممثلي المجتمع الدولي في بروكسل و في الميدان عن الحالة السياسية، و الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية، في كوسوفو، فضلا عن الحالة في المنطقة.
-تلقي المعلومات مباشرة من قيادة صربيا و مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو و من ممثلي طوائف الأقليات العرقية في كوسوفو.

كما أشار التقرير إلى أن الإدارة الدولية في كوسوفو لا تستمر بصفة دائمة و مستمرة خاصة عندما تستطيع المؤسسات السياسية و الاقتصادية تأدية مهامها على أحسن وجه، واثر ذلك أعلن برلمان كوسوفو في 18 فيفري 2008 عن استقلال كوسوفو عن صربيا، وكان هذا الإقرار من طرف واحد، وهو ما أدى إلى تباين ردود الأفعال وانقسمت مواقف الفواعل الدولية حول مسألة استقلال كوسوفو، إلى ثلاثة اتجاهات المؤيدة والمعارضة والمتحفظة.

المطلب الثاني: المواقف الدولية و الإقليمية تجاه استقلال إقليم كوسوفا، و السيناريوهات المحتملة.

1-المواقف الدولية و الإقليمية تجاه الاستقلال:

تباينت العديد من المواقف تجاه استقلال الإقليم الكوسوفي بين مؤيد و رافض و منحاز، ومن بين أهم تلك المواقف ما يلي:

1- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استقلال كوسوفو، حيث صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ما يلي:

"أن الولايات المتحدة الأمريكية يتقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إقليم

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

كوسوفا و في حديث صحفي له، أثناء زيارته لتنزانيا قال إن التاريخ يثبت أن هذا كان تحركا صحيحا لجلب السلام إلى البلقان". **؟؟؟؟. التهميش**

كما عول ألبان كوسوفو كثيرا على تأييد واشنطن إثر تحقيقها لأمالهم وطموحاتهم الاستقلالية، منذ تأييد الإدارة الأمريكية لمخطط المبعوث الأممي فيفري 2007 وصرحت الوزيرة الخارجية الأمريكية "كوندو ليزا رايس" في بيان لها ما يلي:

"إن بلادها اعترفت رسميا بكوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة".؟؟؟؟. التهميش

كما هنأت الشعب الكوسوفي بهذه المناسبة التاريخية، يعتبر إعلان استقلال كوسوفو في الواقع هدف أمريكي لأنه يرسخ واقع ملء الفراغ بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، و حريصة على تأمين النفط و التحكم في المسارات و خطوط نفلها و توزيعها، لأن الدوائر النفطية الأمريكية استغلت حرب كوسوفو لبناء قاعدة كامب بوند ستيل المجهزة بأحدث الأنظمة التكنولوجية وتتيح السيطرة على 320 كلم من الطرق البرية أي أن استقلال كوسوفو يشكل نوعا من الانتصار للإستراتيجية الأمريكية في إعادة هندسة منطقة البلقان.

2- موقف الإتحاد الأوروبي:

إن النقاط المشتركة التي اتسمت بها مواقف الدول الأوروبية، لا يعني عدم وجود تباين في مصالح كل دولة منها على حدة، بناء على الخلفيات التاريخية والجغرافية والعرقية، ولكن شدة هذا الاختلاف لم يصل إلى درجة التناقض العنيف، ولم يمنع من التواصل إلى تفاهم فيما بينها على قواعد وحدود التعامل مع الأزمة ومع أطرافها لقد تفجرت خلافات شديدة بين دول الإتحاد الأوروبي عقب إعلان استقلال كوسوفا، إذ اعترفت بعض الدول الأوروبية بالدولة الجديدة، في حين اعترضت غالبية الدول الأعضاء في الإتحاد بسبب من أن يشجع ذلك الحركات الانفصالية في العديد منها¹.

¹ - طالب حسين حافظ، مرجع سابق، ص.91.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

تفجرت خلافات شديدة بين دول الاتحاد الأوروبي عقب استقلال إقليم كوسوفو حيث أيدت بعض الدول لاستقلال كوسوفو وهي بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، أما الدول المعارضة في طليعتها اليونان، قبرص واسبانيا، بلغاريا ورومانيا، سلوفاكيا، إذ تبنت اسبانيا الموقف المعارض بسبب وجود حركة انفصالية باسكية وكاتالونية، أما رومانيا وسلوفاكيا عارضوا بسبب وجود الأقليات على أراضيها لأن الاستقلال قد يجع الانفصال، ولدى اجتماع وزراء الاتحاد الأوروبي في بروكسل في اليوم التالي لإعلان استقلال كوسوفو " أن مستقبل كوسوفو " هو في إطار ديمقراطي مستقر و في ظل التعددية العرقية و ضمن أفق أوروبي"، ورغم أن الانقسام حول قضية الاستقلال فقد أخذ الإتحاد الأوروبي على عاتقه مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية في الإقليم و التي ستفصل بين إعلان الاستقلال و تسلم السلطات الشرعية، أما فيما يخص مستقبل العلاقات بين صربيا و أوروبا فقد صرح الرئيس الوزراء الايطالي رومانو برودي **Romano Brodie**، خلال اجتماع وزراء الإتحاد الأوروبي، يجب أن لا تشعر صربيا بأن أوروبا تخلت عنها كما أطلق الإتحاد الأوروبي المهمة الأمنية في الإقليم يتولاه 110 من خبراء الأمن الأوروبيين و القضاة ورجال الجمارك إضافة إلى نشر 110 عنصر ميدانيا¹.

3- الموقف الصربي:

عقب تصويت برلمان كوسوفو على استقلال إقليم كوسوفو، أعلن وزير الخارجية الصربي **فوك بريميتش** أن صربيا لا توافق على الاستقلال و ستتصدى سياسيا و دبلوماسيا على كل المستويات لهذا القرار الغير شرعي حيث سعت مع روسيا إلى الأمم المتحدة لإلغاء إعلان الاستقلال، إلى أن جهودهما باءت بالفشل، كما وصف الزعيم الراديكالي للحزب الصربي طومي سلاف **Tomie Slave**².

¹ - هاني صالح، مرجع سابق، ص. 181.

² - International Crisis Group Report ,Crisis in Kosovo, No:155, 22 Avril 2004, p. 09.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

إثر الاعتراف الأمريكي باستقلال كوسوفو استدعت صربيا سفيرها لدى الولايات المتحدة الأمريكية تبنى برلمانها قرارا بالإجماع ألغى بموجبه إعلان استقلال كوسوفو، و اعتبر رئيس الوزراء فويسلاف كوستو نيتشا أن الخطوة الأمريكية هي استمرار لعدوان حلف شمال الأطلسي، و انتهاك الشرعية لقرار مجلس الأمن رقم: 1244، الذي يعتبر كوسوفو إقليما داخل جمهورية صربيا، و إنها ستلجأ إلى إجراءات قضائية، و كسعي منها للتصدي لتداعيات استقلال كوسوفو نص دستور صربيا الجديد أن كوسوفو مقاطعة صربية و رفض البرلمان الصربي إرسال بعثة مدنية إلى كوسوفو لتتولى المهمة عن الأمم المتحدة مشترطا أن يتم بقرار من مجلس الأمن الدولي¹.

4- الموقف الروسي/ الصيني:

فور إعلان استقلال كوسوفو طالبت موسكو الأمم المتحدة بإلغاء هذا الإعلان كما رفضت قرار الاتحاد الأوروبي بإرسال قوة مكونة من 2000 شخص تحل تدريجيا مكان القوات الدولية و أثناء اجتماع قمة رؤساء الرابطة المستقلة في 22 فيفري 2008 نجحت موسكو في حشد موقف جماعي لمعارضة استقلال كوسوفو وأكدت أن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة الشرعية التي بإمكانها تحديد الوضع السياسي لمستقبل كوسوفو وأن الحل يكون برضا الطرفين الصربي والألباني، ويمكن إرجاع معارضة روسيا للمخطط إلى الأسس والمبادئ الآتية²:

- محاولة إبراز الدور الروسي في الساحة الدولية، من خلال معارضتها للإقليم كوسوفو إعلان الاستقلال يتنافى مع القانوني الدولي و قرار مجلس الأمن الذي نص على نص احترام سيادة و اندماج صربيا لا يمكن فرض المخطط على الطرف الصربي لأنه غير مبني على اتفاق ما بين الطرفين المتفاوضين الصربي و الألباني.

¹ - هاني صالح، مرجع سابق، ص ص. 176-177.

² - Linda Cardunnal, **The limits of belingnualism in Canada Nationalism and ethnics politics**, Vol 01, Spring 2004, p.40

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

تخشى موسكو من أن يفضي استقلال كوسوفو إلى عودة الصراع و عزل المنطقة الصربية داخلها و من ثم تدفق اللاجئين الصربيين نحو شمال كوسوفو و صربيا، كما يندر بحروب إقليمية و آثار سلبية على الأمن الإقليمي والعالمي.

حذر أيضا وزير الخارجية " سيرغي لافروف" أن إعلانا أحادي الجانب لاستقلال كوسوفو سيؤدي إلى تدمير مبادئ القانون الدولي، في أوروبا و سيشكل تهديدا لأمن القارة، و كان رد فعل روسيا على احتمال إعلان استقلال إقليم كوسوفو الصربي، بقوله:

" إن ذلك سيضعف قواعد الأمن في أوروبا و سيضعف أسس شرعية الأمم المتحدة و سيؤدي إلى تدمير قواعد و أس القانون الدولي في أوروبا، وأن استقلال كوسوفو ستترتب عليه ردود فعل متعاقبة في أجزاء عديدة من العالم بما في ذلك في أوروبا، إن ما نراه هنا هو إشاعة مفهوم الكيل بمكيالين، لا يجيز الالتفاف على القانون الدولي، كما أن الاعتراف الأحادي باستقلال كوسوفو قد يؤدي منطقيا إلى استقلال جمهورية قبرص التركية، التي لا تعترف بها سوى أنقرة ، مع ضرورة اعتماد مقاربة دولية بشأن كوسوفو"¹

رفضت الصين هي أيضا إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد وأبدت الوزارة الخارجية الصينية قلقها العميق من هذه الخطوة أحادية الجانب مؤكدة ضرورة حل الأزمات في إطار الأمم المتحدة، كما ترى الصين أن لعبة الأمم الدولية ليست محكومة بمعايير قانونية وأخلاقية، بقدر ما هي محكومة بمصالح كبرى، و في رسالة واحة من المتحدث باسم الخارجية الصينية اليوجيان تشاو قائلا ما يلي:

" نحن نعارض بشدة أي شخص أو أي منظمة ستسعى لفصل

تايوان وهو ما سيكون مآله الفشل حتما"².

¹ - " إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد يشمل تهديدا لأمن أوروبا" ، مجلة القدس شؤون عربية و عالمية، العدد 5814، تاريخ النشر يوم الأربعاء 13 شباط 2008، ص. 08

² - هاني صالح، مرجع سابق، ص. 79.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

5- موقف محكمة العدل الدولية:

الحقيقة تختلف كلياً عن الموقف الصربي إذ أن محكمة العدل الدولية في هاغ وعلى لسان رئيسها الياباني، هيساشي أودا **Hisashi Owada**، أقرت في يوليو/تموز 2010، في ردّها على طلب صربي كانت بلغراد قد تقدمت به إلى الأمم المتحدة بأن إعلان استقلال كوسوفو المؤرخ في 91 فبراير/شباط لعام 2008، لم يخرق القواعد العامة للقانون الدولي¹

II- السيناريوهات المحتملة و رسم معالم مستقبل الدولة:

أما فيما يخص لأهم السيناريوهات المحتملة و رسم معالم مستقبل الدولة استقلال إقليم كوسوفو بعد الإعلان عن الاستقلال ومن خلال المواقف المتضاربة ، يمكننا إبراز سيناريوهين، هما كالتالي:

• **السيناريو الأول** و هو السيناريو الأقرب للحدوث، و لكنه يواجه بعض الصعوبات من أهمها، الانتخابات التشريعية التي جرت في صربيا 21 يناير 2008، و التي تمخض عنها حصول حزب صربيا الراديكالي على المركز الأول، و حصوله على 80 مقعداً من مقاعد البرلمان الصربي الـ 250، أن البرنامج السياسي لهذا الحزب قائم على ضرورة استخدام القوة إذا لزم الأمر لمنع استقلال إقليم كوسوفو، والابتعاد عن أي محاولات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإقامة علاقات قوية مع روسيا، ورغم عدم قدرة الحزب على تشكيل الحكومة الصربية بمفرده، إلا أن هناك احتمالات أن لا يستطيع ضم حزب رئيس الوزراء كوستينيتشا وحزب الرئيس الصربي الذي جاء في المركز الثالث².

بفضل الاتفاقيات التاريخية التي تم التوصل إليها بين برشتينا (العاصمة الكوسوفية) و بلغراد بتيسير من الإتحاد الأوروبي، شهد عام 2013 تغيرات كبرى و تقدماً سياسياً كبيراً

¹ - نديرة أفيديتش فلاسي، استقلال إقليم كوسوفو و رسم معالم مستقبل الدولة، (ترجمة: كريم الماجري)، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر يوم 21 نوفمبر 2012، ص. 03.

² - محمد عبد الرحمان الجوهري، "مستقبل كوسوفو بين الرغبات الصربية و المتناقضات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 42، العدد 168، أبريل 2008، ص. 213.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

فيما يتعلق بكوسوفو، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصل الطرفان اتخاذ إجراءات هامة على صعيد تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المبرم في 19 أبريل 2008، و في 3 نوفمبر أجريت في كوسوفو انتخابات للعد والمجالس البلدية، واستمل هذا وفقا للاتفاق 19 أبريل على إجراء انتخابات في بلدية شمال كوسوفو (ليبوسافيتش، شمال ميتروفيتسا، و زوبين، بوتوك، و زفيتشان)، وأجرت الانتخابات بصورة سلمية إلى حد كبير في مختلف أنحاء كوسوفو تحت مظلة أطار تشريعي واحد¹.

في سبتمبر 2012، أي بعد عامين من قرار محكمة هاغ 2010، أعلنت المجموعة الدولية المشرفة على إدارة كوسوفو **ISG*** انتهاء مدة مراقبتها لاستقلال دولة كوسوفو، ما يعني ان الدولة الوليدة باتت تتمتع باستقلال كامل و تام بعيدا عن خضوعها لوصاية المجتمع الدولي والحلف الأطلسي، ومراقبته، إذ استثنينا تمديد مهمة البعثة الأوروبية لمراقبة تطبيق القانون المسماة يوليكا **Euleska**، إلى العام 2014، و استمرار انتشار القوات الأممية العاملة في كوسوفو و المسماة ب **KFOR**، و التي تقم على ضمان أمن كوسوفو².

• **السيناريو الثاني، استمرار الإقليم تحت السيادة الصربية،** هذا السيناريو احتمالات حدوثه ضعيفة للغاية، فكل من الصرب و الألبان في كوسوفو يحمل رؤية للمستقبل الإقليم تكاد تتناقض مع رؤية الطرف الآخر، هذا التباعد في المواقف وصل إلى حد مسمى الإقليم ذاته، ففي حين يتمسك الصرب بصيغة كوسوفو ، أن ترسيخ الشعور بالظلم في نفوس الألبانيين في الإقليم ، نتيجة لعمليات القمع التي تعرضوا لها على مدى الأعوام الماضية،

¹ - تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، 30 جانفي

2014، ص. 02. تاريخ الإطلاع يوم 2014/05/31، أنظر الرابط التالي:

<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N14/215/00/PDF/N1421500.pdf?OpenElement>

* - المجموعة الدولية المشرفة على إدارة كوسوفو - **ISG**: تتكون من أعضاء يمثلون الدول الأوروبية التي اعترفت بكوسوفو و عددها 23 دولة، إلى جانب تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية، في حين لا تزال روسيا التي دعمت نظام ميلوزوفيتش خلال احتلاله لكوسوفو و تنظيم حملة تطهير عرقي للإقليم من كل الألبان، تواصل موقفها في دعم حملات بلغراد الموجهة ضد كوسوفو.

² -نديرة أفيديتش فلاسي، مرجع سابق، ص. 03.

الفصل الأول: التدخل العسكري للحلف الأطلسي

جعلهم يتمسكون أكثر بقوميتهم و بضرورة الحصول على الاستقلال، كما أن الأطراف الدولية، خصوصا الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى لتنفيذ المبادئ وضعتها مجموعة الاتصال الدولي المعنية بالإقليم، وذلك خوفا من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي سوف تصيب منطقة البلقان في حالة عدم حصول إقليم كوسوفو على الاستقلال التام¹.

إذن تشكلت يوغسلافيا الاتحادية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أي بعد نهاية نظام عالمي قديم وتشكل نظام جديد جاء بعد الاتفاقات السرية في يالطا، والآن، انفرط عقد هذه الدولة، أيضاً، بعد سقوط نظام عالمي ثنائي إبان الحرب الباردة وبدء ظهور نظام عالمي جديد لم تتضح أو تبلور معالمه بعد، لقد شهد العالم منذ القدم ، تغييرا مستمرا في الحدود بين الدول ، فقد ظهرت دول واخفت أخرى ، وبذلك يكون استقلال كوسوفا ضمن المسار الطبيعي للتاريخ، كما هو مؤشر آخر على نهاية الدولة - الأمة، إن العلاقة المتشابكة - المتنافرة بين صربيا وكوسوفا عبر التاريخ ، لا يمكن أن تضع لها حدا نهائيا باستقلال كوسوفا، على الرغم من أن ذلك قد جاء ضمن واقع جديد في العلاقات الدولية يتضمن مبادئ لحماية حقوق الأقليات بضمانها إقليميا ودوليا وليس فقط دستوريا أو ديمقراطيا.

¹ - محمد عبد الرحمان الجوهري، مرجع سابق، ص. 214.

بعد عرض مفهوم الفساد و المتغيرات التي أسهمت في زيادة وتآثره في المراحل الأخيرة والآثار الناجمة عن إستشرائه ، و الانعكاسات السلبية على شتى مجالات الحياة ، ينبغي لنا ضمن هذا المبحث الانتقال إلى مفاهيم أخرى ، توصلت لها الدراسات المعنية بشأن الشفافية و مراقبة الفساد ، و هي الشفافية و المساءلة ، و حسن الحكم ، و المنافسة ، و هي تعد الشروط الرئيسية للحد من انتشار الفساد في أرجاء المعمورة من جهة و إرساء دعائم لبناء مجتمع التنمية البشرية المستدامة من جهة أخرى ، لكن السؤال المطروح : كيف تساهم هذه العناصر أو المفاهيم في وضع حد لظاهرة الفساد الإداري ، السياسي و المالي ؟.

إنّ الحديث عن الشفافية باعتبارها أسلوبا علميا لمكافحة الفساد ، يستدعي منا عرض أكثر من تفسير للمفردة التي تناولتها رؤى الدارسين وذلك طبقا للتقسيمات التالية:

أ- الشفافية في صنع السياسة العامة و تنفيذها:

عرّف الأستاذ " صلاح زرنوقة " ، الشفافية على أنّها " : آلية الكشف عن الفساد ، بأن يكون الإعلام و الإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط و التنفيذ . " و هذا ما ينطبق مع تفسير "أندرسون " و أهمية دور المواطن في صنع السياسة العامة حيث يقول " : أنّ الأفراد يلعبون دورا مهما و مباشرا في صياغة السياسة العامة" ، و يبرز ذلك الدور إما في مناقشة تلك السياسات و التصويت عليها ، أو في التصويت على بعض التعديلات الدستورية . كما يشير " أندرسون " في موضع آخر إلى أنّ لمصالح و رغبات الأفراد أهمية و مكانة مؤثرة في تقرير السياسة العامة ، حتى في المجتمعات الدكتاتورية التسلطية ، إذ قد تستجيب تلك الأنظمة لمطالب المواطن لتخفيف عدم الارتياح لديه. (1)

و من تعريف " زرنوقة " للشفافية و تفسير " أندرسون " ، يتضح لنا جليا أنّ الدولة ملزمة بالإعلان عن سياساتها و التعويل على دور المواطن في المشاركة في صنع تلك السياسة في إطار من الشفافية

(1) عماد الشيخ داود ، المرجع السابق الذكر ، ص 141

و التعاون ، بغية الوصول بالأهداف إلى غاياتها و درء مخاطر تغلغل الفساد في ثنايا تلك السياسات عند صنعها أو تنفيذها . (1)

و قصد تحقيق الشفافية في صنع السياسات العامة ، و بالتالي وضع حد للفساد لابد من تبني إستراتيجية ذات أبعاد سياسية ، تتمثل أهمها فيما يلي:

• تعزيز الديمقراطية و الخضوع للمساءلة : إذ تمثل عناصر الديمقراطية المختلفة من

احترام حكم القانون ، و الإبقاء على الحدود بين الدولة و المجتمع ، و وجود أحزاب سياسية فعّالة و مجتمع مدني قوي ، و ثقافة ديمقراطية ، قيّدا على نمو و تطور الفساد، و إن كانت لا تشكل ضمانا ضد ممارسة الفساد.

• التأكيد على استقلال القضاء و فاعليته ، لأنه الوحيد الذي لديه القدرة على الحكم على

مشروعية إجراءات السلطتين التشريعية و التنفيذية ، و لكي تقوم السلطة القضائية بذلك لابد من أن تتوفر لها ثلاثة شروط رئيسية و هي : الاستقلال ، و سلطة تنفيذ الأحكام و التنظيم الفعّال.

الفصل بين السلطات : كونه يزيد الثقة في القواعد المعمول بها ، فقد يكون باستنائة

السلطة القضائية مثلا تنفيذ القوانين ، و لكن إذا كان الجمهور لا يثق كثيرا في استمرار استقرار هذه القوانين ، فإنّ مصداقية الدولة يمكن أن تضعف . (2)

و عليه على صعيد السياسات العامة ، تعتبر الشفافية شرط و آلية فعّالة للكشف و الحد من الفساد من خلال الإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط و التنفيذ ، كون تحقيق المصلحة العامة و التي هي الرضا العام لا يمكن أن يتم إلا من خلال إطلاع المواطن على تلك السياسات و حصد التأييد لها.

و على النقيض من ذلك نجد أنّ إنعدام الشفافية في تلك السياسات يؤدي إلى تغلغل الفساد في ثنايا تلك السياسات ، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة سعي السياسيين و صنّاع القرار لدعم الشركات و حصولها

(1) المرجع نفسه ، ص 142

(2) د .شادية فتحي ، " الآثار السياسية للتحوّل : حالة روسيا " ، ورقة قدمت ل : الفساد و التنمية ، ص 129

على عقود تدر عليها أرباحا طائلة و تدر بالنتيجة على السياسيين وصنّاع القرار امتيازات معتبرة على حساب مصلحة المواطن و أماله و تطلعاته.

ب - الشفافية من زاوية مبدأ فصل السلطات:

يفسر "فيتو تانزي" الشفافية على أنها التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي و باقي القطاعات وبموجبها تحدد الأدوار السياسية و الإدارية داخل الحكومة ، و أن يتم بوضوح وفق آلية يطلع عليها الجمهور و كذا تحديد توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة ، و كذلك توزيعها بين كل من السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية و ما يتضح من تعريف " تانزي " للشفافية ، أنه يحاكي في مفهومه هذا الطروحات الفكرية لـ "مونتيسكيو" القائلة بنظرية فصل السلطات بغرض تحقيقها من خلال التمييز بين القطاع الحكومي و غير الحكومي من ناحية ، و تحديد آلية لتوزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة من ناحية أخرى ، و كذلك توزيع المسؤوليات بين السلطات الثلاث. (1)

ج- الشفافية من زاوية دراسات المالية العامة:

تعد دراسة " كوبيتس " و " كريغ " واحدة من أهم الدراسات التي عرّفت الشفافية بين ثناياها عندما تناولتها على أنها " : الانفتاح على الجمهور في ما يتعلق بهيكل و وظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسات المالية العامة ، و حسابات القطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة و تثبيت المصداقية ، و حشد تأييد أقوى للسياسات الاقتصادية السليمة من قبل جمهور على علم بمجريات الأمور ، مع الأخذ بالاعتبار أنّ انعدامها (أي الشفافية) يؤدي إلى تزعزع الاستقرار ، و عدم الكفاءة ، و الافتقار إلى العدالة. (2)

و تبرز أهمية الشفافية و دورها في الحد من الفساد على الصعيد المالي ، من خلال مساهمتها في الرفع من مدخولات الدولة ، و هذه الأخيرة من الممكن أن تأتي من خلال القضاء على الفساد الموجود ضمن النظام الضريبي ، كيف ذلك ؟ . من خلال القضاء على العلاقات المشبوهة بين مخمن الضريبة و بين دافعيها ، و أيضا من خلال القضاء على الفساد الناتج في الأساس عن عدم

(1) محمد موسى شاطي، " الثقافة ودورها في مكافحة الفساد"

<http://www.kitabat.com/index.htm>

(2) عماد الشيخ داود ، المرجع السابق الذكر ، ص 145

الدقة في تخصيص القطاع العام ، حيث أنّ الكثير من المشاريع العامة تباع بأثمان بخسة مما يفقد سياسة الخصخصة الهدف المرجو من ورائها بتحقيق إيرادات للدولة تخفف من أعبائها المالية وأخيرا من خلال القضاء على الفساد الموجود ضمن القطاع الجمركي نتيجة ضعف الرقابة والقيود التي تفرض على البضائع .

د - الشفافية الإدارية:

لا نقل الشفافية الإدارية أهمية عن الشفافية الاقتصادية و السياسية باعتبارها إحدى أهم الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لمكافحة الفساد بأشكاله المختلفة.(1)

تناول العديد من الباحثين و الكتاب موضوع الشفافية الإدارية رغبة في الوصول إلى تحديد معنى واضح و مفهوم محدد لها ، من بينهم:

"نزیه برقاوي " الذي يعرّفها بأنها " : الوضوح و العقلانية و الالتزام بالمتطلبات أو الشروط المرجعية للعمل و تكافؤ الفرص للجميع ، و سهولة الإجراءات و الحد من الفساد ، شفافية القوانين تعني وضوحها و بساطة صياغتها و سهولة فهمها ، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات التنفيذية و بساطتها وعدم تعقيدها و السماح بالالتفاف عليها و إطالتها غير المبررة و كذلك النزاهة في تنفيذها " (2).

وبعد تحديد معنى الشفافية الإدارية نتساءل : أين تكمن أهميتها و دورها في مكافحة الفساد الإداري ؟

تبرز أهمية الشفافية الإدارية كأحد أهم متطلبات مكافحة الفساد الإداري من خلال أنها تساهم إلى حد بعيد في:

- زيادة درجة الثقة التي يمنحها المواطنون للأفراد العاملين في القطاع الحكومي.
- زيادة مستواها في العمليات الإدارية معناه وضوح إجراءات العمل و الابتعاد عن الروتين وتعقيد الإجراءات.

(1) د . موسى اللوزي ، المرجع السابق الذكر ، ص 145

(2) المرجع نفسه ، ص 147- 148

- تساعد على تسهيل حصول المواطنين على الخدمات التي يريدونها ، مما يترتب عليه إشباع الحاجات و تحقق الرضا و زيادة الإنتاجية . (1)
- تحقيق المصلحة العامة ، لأنّ غيابها يعتبر سببا رئيسيا للاجتهادات الشخصية التي لا تخدم المصلحة العامة في كثير من الأحيان.
- توفير النجاح و الاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد الذي كان نتيجة عدم وضوح أحكام وبنود الأنظمة.
- المساعدة في اتخاذ قرارات إدارية صحيحة ، من خلال المراجعة الدورية للقوانين و الأنظمة بشكل واضح يواكب المستجدات العصرية في بيئات الأعمال.
- تسهيل جذب الاستثمارات و تشجيعها من خلال توضيح الأنظمة و التشريعات و الإجراءات وما زاد من أهمية الشفافية الإدارية أكثر ، هو نجاح بعض الحكومات في العالم نتيجة تطبيق هذا المفهوم الإداري في الحصول على نتائج إيجابية أدت إلى تدني مستوى الفساد و الترهل الإداري ، و زيادة الكفاءة و الفعالية.
- و النجاح في تحقيقها متوقف على توافر المتطلبات الأساسية التالية:
- الإعلان الوطني الملزم ، بأنّ أجهزة الوظيفة العامة و الرقابة على الأداء الإداري و المالي و مكافحة الفساد ، هي أجهزة فنية مركزية مستقلة ، و قادتها و عمالها هم خارج دائرة التنسيب (2)
- أن يتم احترام مهام و قرارات مجالس الإدارة و لجان التنسيق المنصوص عليها و على تشكيلها تشريعيا ، و هي أمور لا يجوز المساس بها كما أنّ تعطيلها لا بد أن يكون محل مساءلة.
- تأكيد مبدأ إشهار الذمة المالية لكل من يشغل وظيفة قيادية أو وظائف محددة تتصل بالمال العام.

(1) المرجع نفسه ، ص 145- 146

(2) المرجع نفسه ، ص 151

- إلزام كل دائرة بوضع برنامج سنوي للتطوير الإداري خاص بها ، و مراقبة الالتزام بذلك و مساءلة المعنيين و الإعلان عن ذلك.
- العمل على تعديل نظام الخدمة المدنية.
- ضرورة ربط تقييم الأداء المؤسسي و الفردي للقيادات العليا بأهداف الشفافية بشكل دوري منتظم.
- إعطاء أهمية خاصة للحوافز قصد تمييز الإبداع و الأمانة لدى الموظفين.
- و أخيرا مراجعة القوانين و الأنظمة دوريا و معالجة النصوص و الفقرات غير الواضحة.(1)

1-1- شرط المساءلة

تعد المساءلة واحد من الشروط الأربعة الضرورية للحد من الفساد في غالبية المجتمعات باعتبارها معيارا ضابطا للأداء الحكومي ، و فعلا تقويميا للمؤسسات بخصوص القائمين عليها عندما يتم محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك رسميا ، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام للحد من الخروقات و الانحراف في أعمال الحكومة التي قد تحيد عن مسارها القويم إذا ما ضعفت أشكال المحاسبة ، أو جرى الحد منها عمدا ، مما يتسبب في هدر كبير لموارد البلاد ، و بالتالي يحوّل الوظيفة العامة إلى غير غايتها الأساسية ، و المرتجى من أدائها.

لذا المساءلة تعني بشكل مختصر " الحساب عن أعمال معينة " أو " المسؤولية عن أداء العمل أوتولي المنصب " ، مثل ذلك المسؤولية الوزارية أمام البرلمان.

و من هنا عملت العديد من الدول في إطار تطبيق آليات الحكم الصالح على إيجاد سبلا مختلفة لتعزيز مشاركة المواطن بشكل أوسع في آليات المساءلة قصد تعزيز مصداقيتها و شفافية أدائها في أكثر من قطاع ، باعتبارها ضرورة من الضرورات الملحة للإصلاح ، و هي الرؤية المطابقة لما جاء في دراسات و توجيهات برنامج الأمم المتحدة بصدد إقامة الحكم الصالح (UNDP) الإنمائي .

و تعزيز المساءلة يتم وفق أنساق توجب خضوع صنّاع القرار و أصحاب المناصب الإدارية والسياسية أيا كان شكل المنصب الذي يتولونه في الحكومة ، أمام مساءلة كل أفراد الشعب و

(1) المرجع نفسه ، ص152

المؤسسات المعنية بتطبيق آلياتها ، و كل حالة حسب وضعها، و كل قرار حسب ارتباطه بالداخل أو الخارج ، و ذلك للأهمية التي تشكلها في ضبط تصرفات أولئك المسؤولين و انعكاسها على أوضاع البلاد و نزاهة الحكم فيها . (1)

و بذلك يتضح لنا الدور الكبير للمساءلة في وضع حد للفساد و بالتالي إرساء قواعد و مبادئ الحكم الصالح ، لكن ماذا عن توفر هذا الشرط في الجزائر ؟.

حسب مؤشر حق التعبير و المساءلة الذي وضعه البنك الدولي ، و هو في الحقيقة مؤشر ذاتي، على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة ، و يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الانتخابات الحرة و النزاهة ، حرية الصحافة ، الحريات المدنية، الحقوق السياسية ، دور العسكر في السياسة ، التغيير الحكومي ، شفافية القوانين و السياسات ، تتراوح التقديرات ما بين (-2,5 و +2,5) و القيم العليا هي الأفضل.

و وفق هذا المؤشر تعاني الجزائر من انعدام أو ضعف المساءلة بها، فبالنسبة مثلا للحقوق السياسية و الحريات المدنية ، الجزائر غير حرة إذ تحصلت على القيمة الرقمية (6) بالنسبة للحقوق السياسية و القيمة الرقمية (5) بالنسبة للحريات المدنية ، و ذلك حسب المسح السنوي للحرية الصادر عن دار الحرية خلال فترة(1998- 1999) حيث تمثل القيمة الرقمية (1) البلد الأكثر حرية و (7) البلد الأقل حرية . (1)

و في الوقت الذي تتخفف فيه المساءلة في الجزائر ما يعني ارتفاع الفساد عنيت الكثير من الدراسات بهذه الآلية لبناء المجتمع الصالح ، و إرساء قواعد رشادة الحكم ، و صاغت بذلك العديد من التصنيفات لممارستها طبقا لطبيعة المؤسسات التي تؤديها ، و اضعه بذلك حدا لما يمكن أن يبرز من فساد . و من أجل تفسير أكثر لمساهمة المساءلة في الحد من الفساد في مختلف المجالات ، نوجز ذلك بالآتي:

أ- المساءلة التنفيذية:

(1) المرجع نفسه ، ص 152

(2) حسن كريم ، المرجع السابق الذكر ، ص55

يقصد بهذا النوع من المساءلة مسؤولية الجهاز الحكومي التنفيذي عن محاسبة نفسه بنفسه ، بسبل إدارية ، ووسائل تضبط العمل الإداري ، و تضمن سلامة الجهاز التنفيذي ، و تندرج تحت هذه الآلية الكثير من المهام منها:

- استخدام التدابير الوقائية.
- استخدام برامج التوعية.

- فتح قنوات الاتصال مع الجمهور لإيصال صوت المواطن إلى الإدارات حول ما يشوب الجهاز التنفيذي من انتهاكات لحقوقه ، حتى تؤخذ بالاعتبار من قبل القائمين على الأمر حيث تخول بعض اللجان أو الهيئات ، بالتحقيق الفعال ، مما يعزز إطار المساءلة داخل المؤسسة الحكومية⁽¹⁾

و عليه ، و حتى يكون أسلوب المساءلة التنفيذية فعّالا ، لابد أن يكون حازما و دقيقا لضمان سلامة الأداء الحكومي عبر الممارسة السياسية الناجحة للحكومة ، كي تصحح الأخطاء بنفسها بدلا من أن تملي عليها أخطائها من قبل هيئات أخرى ، الأمر الذي يجعل مصداقية الحكومة مع ذاتها و مع الشعب تثمر في النهاية بتحقيق بيئة صالحة خالية من الفساد قدر الإمكان.

إضافة إلى ما سبق تؤكد الدراسات المهمة بهذا النوع من المساءلة ، على ضرورة كفاءة الحكومة مقدارا من الدخول لموظفيها يوفر لهم حياة كريمة ، و يهيئ لهم فرصة للتحسين ضد الفساد كي يتم تضيق المنافذ التي يمكن أن يشوبها الانحراف في العمل التنفيذي⁽²⁾.

ب- المساءلة التشريعية:

تعني المساءلة هنا قيام البرلمان بمساءلة الحكومة ، كيف ؟ . يقوم البرلمان بدور مهم في تقييد الحكومة و الرقابة عليها و معارضتها في أحيان كثيرة ، قصد ضمان إستقامة سير العمل الحكومي.

إضافة إلى مساءلة البرلمان لأعضاء الحكومة فرادى أو مجتمعين ، في أداء الجهاز الحكومي وهو ما يضمن إلى حد كبير إمكانية تحقيق حسن الأداء ، و الوصول إلى الحكم الصالح في إدارة الدولة.

(1) عماد الشيخ داود ، المرجع السابق الذكر ، ص152

(2) المرجع نفسه ، ص153

غير أنّ الكثير من الدول النامية و من بينها الجزائر طبعاً تشكو من ضعف آليات المساءلة نتيجة لتهميش البرلمان من قبل السلطة التنفيذية ، الأمر الذي يؤدي إلى استئثار الفساد و ارتفاع نسبه نتيجة لما هو حاصل من سلب للوظيفة الأساسية و المهمة في قوة البرلمان .

و في المقابل هناك أساليب حديثة لجأت إليها البرلمانات في الدول المتقدمة تفيد في تعزيز مشاركة الجمهور في آلية المساءلة التشريعية ، منها على سبيل المثال:

استخدام تقنيات (الحكومة الإلكترونية) بحيث تمكن تلك التقنية الناخب أو المواطن العادي من متابعة ما يجري في جلسات محاسبة أعضاء الحكومة داخل البرلمان ، و كأنه أحد أعضاء المؤسسة التشريعية.

أو مشاركة الفرد في تلك الجلسات بتوجيه الأسئلة أو الإدلاء بالآراء ، عبر خدمة البريد الإلكتروني ، و هي إمكانية تعزز من آلية المساءلة بشكل كبير خاصة إذا ما استخدمت الوسائل التقنية في الفرز الإلكتروني السريع في تلقي الأسئلة و إرسال الردود عليها ، و هذا ما تفتقر إليه الدول النامية.

غير أنّ اعتماد هذه الوسائل في تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية يحتاج إلى الكثير من القيادات ذات الفعالية الكبيرة و الكادر الإداري الكفاء الذي يضمن المعلومات المنقولة إلكترونياً و يحفظ خصوصيتها ، مع توفير حرية كاملة في الوصول إلى المواقع الإلكترونية الحكومية ، و هي أعباء بإمكان منظمات المجتمع المدني الإطلاع على الكثير منها، و المساعدة في رفع كفاءة عملها ، مما يضمن للجمهور مشاركة السلطة التشريعية في تقويم مسار السلطة التنفيذية و الهيئات الأخرى في الدولة كي ترسي دعائم الحكم الصالح الفعّال. (1)

ج- المساءلة القضائية:

إنّ السلطة القضائية و بحكم وجودها كمقابل للسلطتين التشريعية و التنفيذية ، تمتاز عنهما بالاستقلالية ، فضلا عن امتلاكها سلطة الإرغام لتنفيذ أحكامها ، مما يجعلها السلطة الأكثر كفاية

(1) المرجع نفسه ، ص 153

في الكشف عن طبيعة الخروقات التي تشوب عمل السلطتين ، و ذلك بوصفها السلطة التي تلعب دورا مهما في أسلوب الحكم الصالح لما تراقب سير عمل التنفيذ ، و توجه التهم إلى الموظفين المدانين إلى الحد الذي يمكن إما إقصاء من الخدمة الوظيفية أو إيقاع عقوبة السجن أو الغرامة بحق كل من ارتبط الانحراف بمساره الوظيفي ، و جعل المنصب العام أداة لتحقيق النفع الخاص.(1)

و لكي يتعزز دور السلطة القضائية في المساءلة ، ينبغي أن تتوفر لديها:

- الموارد البشرية المدربة.
- الإمكانيات التقنية العالية الكفاءة.
- القدرات المالية الكافية.
- دعم آليات الإشراف و التظلم و تقليل احتكار المسؤولين لسلطة منح الموافقات.
- القيام بحملات توعية عامة و محاولات حادة للتشهير بفساد المستويات العليا و معاقبته مما يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الفساد ، و تقليل الفرص المتاحة له.(2)

د- المساءلة بالسلطة الرابعة

يقصد بالسلطة الرابعة هنا الرأي العام ، الذي يمثل الشعب الذي هو مصدر السلطات والمعني الأول بالرقابة العامة على مؤسسات الدولة و حسن سير عملها ، و تعقب الانحراف فيها أينما كان و محاسبة الأطراف المعنية بذلك ، عبر جميع الوسائل المتيسرة التي من أهمها :

منظمات المجتمع المدني . و وسائل الإعلام ، كونها تشكل حجر الزاوية في عمل السلطة الرابعة في مساءلة الدولة و تقويم مساراتها.

و ما يتضح من خلال شرح كيفية مساهمة المساءلة في مكافحة الفساد و حصرها في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية ، أو حتى السلطة الرابعة التي هي الرأي العام يتضح أنّ مبدأ المساءلة يشكل قيدا على سلوك القائمين على شؤون السلطة بصفة عامة بحيث يلزمهم باحترام حقوق و رغبات المواطنين ، و هو مبدأ أصيل من مبادئ الديمقراطية و قصد تفعيله في الدول

(1) المرجع نفسه ، ص154

(2) د . شادية فتحي ، المرجع السابق الذكر ، ص128

- التي يتصف فيها هذا المبدأ بالضعف أو الغياب و منها الجزائر لابد من اتباع عدد من الخطوات الضرورية يتمثل أهمها في الآتي :
- منح رواتب أعلى للموظفين العموميين يقلل من قيمة الرشاوى .
 - تبسيط اللوائح و الضرائب و توضيح حقوق الملكية يقلل من فرص تقديم الرشاوى و يساعد الشركات الاستثمارية على الاستثمار دون اللجوء للفساد .
 - الخصخصة السريعة و الشفافة ، و التحرير، و تفكيك احتكارات الاقتصاد يمكن أن تسهم كثيرا في تضيق نطاق الفساد و إعادة هيكلة الحوافز .⁽¹⁾
 - دعم آليات الإشراف و التنظيم و تقليل احتكار المسؤولين لسلطة منح الموافقات .
 - القيام بحملات توعية عامة و محاولات حادة للتشهير بفساد المستويات العليا و معاقبته مما يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الفساد ، و تقليل الفرص المتاحة له⁽²⁾

2- حسن الحكم

يعد حسن الحكم أحد الشروط الأساسية للتنمية و الحد من الفساد و أكثر المفاهيم إثارة للجدل في دول العالم الثالث ، و ذلك ما يسمح بحيز واسع للاختلاف بصدده.⁽¹⁾

⁽¹⁾شمخي جبر ، الفساد الإداري : المفهوم و الاثار واليات المكافحة ، (الحوار المتمدن) العدد 18، 2007

<http://www.Rezgar.com/debat/show.art.asp?aid>

⁽²⁾ عماد الشيخ داود ، المرجع السابق الذكر ، ص 15

⁽¹⁾ د. الأخضر عزي ، غالم جلطي ، " التنمية البشرية للحكم الراشد " ، مجلة عالم الغد ، العدد الرابع ، المركز

لقد توالفت و اختلفت الإسهامات بشأن تحديد أصل و مفهوم ومؤشرات و عناصر الحكم الجيد فهو في نظر البعض " نسق من المؤسسات المجتمعية ، المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً ، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط و المساءلة ، في النهاية بواسطة الناس ، يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع " أو هو " ممارسة القوة في مجموعة متنوعة من محيط و بيئة المؤسسات بهدف التوجيه و السيطرة ، و تحديد و تنظيم الأنشطة بما يخدم المواطنين. " (2)

و الحكم الجيد يتحقق بالمشاركة و الشفافية و المساءلة و القانون ، أما من حيث المجالات التي يغطيها فهو يتمثل في : الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني و لكل من هؤلاء الفاعلين الثلاثة وظائفه ، فالدولة توفر الإطار السياسي و القانوني الملائم ، أما القطاع الخاص فإنه ينتج الأرباح و يخلق الوظائف ، في حين يعمل المجتمع المدني على تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي. (3)

و من ذلك نستشف أنّ الحكم الصالح ما هو إلا عنصر من عناصر قوة الدولة إذا ما تزامن مع الشفافية و المساءلة " كونه يوفر بيئة حسنة لارتقاء المجتمعات ، و تحقيق الكثير من المميزات التي منها : الشرعية و حرية إنشاء الروابط و الجمعيات و المشاركة في الحياة العامة و حرية التعبير و وجود هياكل قانونية و تشريعية ثابتة و عادلة و اعتماد المحاسبة و الوضوح في عمل الإدارات و توفيرة المعلومة الصحيحة و فاعلية إدارة القطاع العام ، بالإضافة إلى التعاون المثمر بين الحكومة و منظمات المجتمع المدني و التي بوجودها تتمكن المؤسسات و الجمهور من مراقبة الانحراف و الحد منه و تحجيمه و هو الأخطبوط الذي يهدد بأذرعه غير النزيهة نسق الحكم الصالح و الحد من قدراته في خدمة المجتمع .

لكن مفهوم الحكم الجيد لا يعمل في فراغ ، إنما هو مصاحب و ملاصق لمفهوم العولمة التي تستهدف بالأساس إزالة الحدود و الحوافز الثقافية و العسكرية و السياسية و الاقتصادية والبعد الاقتصادي للعولمة معناه الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ، و هذا ما يثير التساؤل هنا

(2) نادر فرجاني ، المرجع السابق الذكر ، ص 8

(3) أ . غادة موسى ، " الشفافية و المساءلة في ألمانيا بعد الوحدة " ، ورقة قدمت ل : الفساد و التنمية، الأكاديمي للدراسات

للإعلامية و تواصل الثقافات ، 2005 ، ص5

حول ما إذا كان هذا الأخير (اقتصاد السوق) يوفر الإطار الأفضل للحكم الجيد ، أي يسمح بتحقيق عنصري الشفافية و المساءلة فضلا عما إذا يمثل غالبية القطاعات في إختلالات سياسية و إدارية ؟ ، و أيضا هل تكمن المشكلة في توفر مؤسسات الحكم الجيد أي مواءمة الدولة لأدوارها كما يتوافق مع إمكانياته و فاعليته في توزيع الموارد و حيوية و دينامية المجتمع المدني ؟ أم أنّ الأمر معقود بصورة أكبر على السياسات و الأداء و ليس على الهياكل ذاتها ؟.

إنّ مؤسسات حسن الحكم من دولة و قطاع خاص و مجتمع مدني ، من المفترض أن تكون متضافرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، و ذلك بخلقها الظروف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية الملائمة قصد ضمان عدالة توزيع الموارد ، و مع ذلك يلزم لتحقيق الحكم الجيد تحقيق التوازن بين الدولة و السوق. إضافة إلى ذلك، إنّ استخدام الحكم الجيد في مجالات الإدارة يوحي بأنّه يقدم الحل السحري لكل المشكلات التي تعترى عمل الأجهزة السياسية و الإدارية و ينظر إلى مؤسسات حسن الحكم باعتبارها مشكلات تقنية ، فهل بإمكان الحكم الجيد إذا أن يقدم حولا لمشكلات الفساد في مؤسسات الحكم ؟ (1)

إذا كان انتشار الفساد الإداري و السياسي يعود في جزء كبير منه إلى اختلال ميزان القوة في العلاقات داخل الأبنية الإدارية أو بين الأحزاب السياسية على سبيل المثال هو ممارسة القوة فإنّ أحد تعريفات حسن الحكم مجموعة متنوعة في محيط و بيئة المؤسسات ، بهدف التوجيه والسيطرة و تحديد و تنظيم الأنشطة بما يخدم المواطنين ، و بالنسبة لعلماء السياسة يشير المصطلح إلى عملية الإدارة السياسية التي تشمل أساسا طريقة إدارة الشؤون العامة ، فهو مصطلح أوسع من الحكومة ، يهتم بدور السلطة السياسية في الحفاظ على النظام الاجتماعي داخل إقليم محدد وممارسة و تقييد السلطة .

و إذا كان حسن الحكم يكتسي أهمية بالغة تبرز من خلال ما يقوم به من أدوار هامة ، فماذا عن الحكم في الدول العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ؟ إنّ الحكم في البلدان العربية كما يرى البعض يعيش أزمة تتجلى مظاهرها في غياب أو ضعف التحول الديمقراطي ، و تتعدد مظاهر و أشكال إنتهاك حقوق الإنسان ، و استئراء الفساد السياسي و الإداري ، و عدم ترسخ مفهوم سيادة

(1) المرجع نفسه ، ص 85

القانون ، و ضعف دور المؤسسات السياسية في معظم الدول العربية ، بسبب بروز دور الحكام أو ما يعرف بشخصانية السلطة ، و غياب أو تآكل الشرعية السياسية.(1)

و من هنا ، فإنّ إصلاح الحكم في البلاد العربية يعتبر الشرط الرئيسي في الحد من الفساد و تحقيق الفعالية السياسية ، و من ثم الخروج من حالة الأزمة التي تعانيها الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ، و بخاصة في ظل التحديات الإقليمية و الدولية التي تواجه العرب في الوقت الراهن .

وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 تتمثل أهم عناصر إصلاح الحكم في الدول العربية في:

- إصلاح مؤسسة التمثيل و التشريع .
- إصلاح الإدارة العامة و الحكومة .
- تأكيد حكم دولة المؤسسات و سيادة القانون .
- تعزيز الحكم المحلي و تنمية العمل الأهلي .
- إفساح المجال لضمان قيام إعلام حرّ و مسؤول اجتماعيا .

و بالرغم من أنّ هذه العناصر الضرورية لإصلاح الحكم في البلاد العربية ليست بالجديدة ، كونها وردت بصيغ مختلفة في كثير من أدبيات الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، إلا أنّ التحدي الحقيقي يتمثل في ضعف القدرة على إنضاج متطلبات و شروط التحرك الجذري لإصلاح الحكم في الدول العربية.(1)

و ما يقال عن الدول العربية ، ينطبق كذلك على الدول الأفريقية التي تعد حسب مؤشرات الحكم الراشد لمنظمة الشفافية الدولية من أكثر دول المعمورة هشاشة من حيث تشوه السياسات و عدم إستقرار الحكم ، و يربط الخبراء هذا الوضع بحالات الفساد التي مازالت تطال دولا إفريقية عديدة(2).

(1) عماد الشيخ داود ، المرجع السابق الذكر ، ص 166

(1) د حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة

العربية ، 2005 ، ص 306

(2) المرجع نفسه ، ص 306

المبحث الثاني: تفعيل آليات مكافحة الفساد الإداري

1- الآليات المحلية لمكافحة الفساد الإداري

نقصد بالآليات المحلية لمكافحة الفساد ، تلك الآليات التي في إمكان أي دولة أن تسخرها وتستعين بها في القضاء على ظاهرة الفساد ، و من أهم تلك الآليات نجد مثلا:آلية المجتمع المدني وآلية الديمقراطية و آلية مؤسسات الدولة (أي المؤسسة التشريعية و التنفيذية و القضائية).

1-2 دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري

سينصب تركيزنا الرئيس ضمن هذه النقطة على إبراز الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد بصفة عامة والفساد الإداري بصفة خاصة ، لكن قبل الشروع في تبيان ذلك ، نحاول تحديد مفهوم المجتمع المدني أولا ، فماذا يقصد به ؟.

لقد اختلف المفكرون و أصحاب النظريات في وضع مفهوم محدد للمجتمع المدني كل وفق رؤيته وفهمه و نظريته ، فاستخدمه " أرسطو " كمرادف للدولة و سماه " المجتمع السياسي ⁽¹⁾ .
 و قد عرّف المجتمع المدني بعدة تعريفات نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

- أنه " المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة .
- عرّفه مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بأنّه " كل التنظيمات غير الحكومية و غير الارثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة ، و تنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر جماعية ، ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و الإرادة السلمية للتنوع و الخلاف. " ⁽²⁾

- هو أنّ المجتمع المدني " منظم " و هو بهذا يعبر عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي حيث يشير هذا الركن إلى فكرة " المؤسسة " التي تطال مجمل الحياة الحضارية و السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فالمجتمع المدني مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم الحرّة ⁽¹⁾ .
- يتعلق " بالغاية " و " الدور " الذي تقوم به هذه التنظيمات و الأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة و هيمنة الدولة ، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق و روابط تشير إلى علاقات التضامن و التماسك أو الصراع و التنافس الاجتماعي ، حيث أنّ المجتمع المدني هو " مجتمع أخلاقي و سلوكي " ينطوي على قبول الاختلاف و التنوع بين الذات و الآخرين ، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق و تحمي و تدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية ، و

⁽¹⁾ كرم الحلو ، " تغيب المرجعية في الحديث عن المجتمع المدني العربي " ، 2005

<http://www.Harkamaria.org/links>

⁽²⁾ ستيفن ديبلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ، ترجمة : ربيع وهبه ، ط 1 ، القاهرة : المجلس الأعلى

للثقافة، العدد 2003، 467، ص 20

⁽¹⁾ حمد كاظم شذر ، " مفهوم المجتمع المدني و خصائصه " ، 2005

<http://www.Phoiraq.friendsofdemocracy.net>

الالتزام في إدارة الخلاف داخل و بين مؤسسات المجتمع المدني و بينها و بين الدولة بوسائل سلمية و في ضوء قيم الاحترام و التسامح و التعاون و التنافس و الصراع السلمي.(2)

إذا المجتمع المدني له أهمية بالغة و دور لا يستهان به في مواجهة الفساد غير أنه يحتاج في القيام بذلك لديمقراطية و حرية في الأداء ، دون كبح أو تقييد ، أو تضيق خناق ، و بهذا الجو المناسب لقيامه بوظائفه يصل إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للحكومات ، لكن كيف يتم ذلك ؟ ، يتم بالاجتهاد التكتيكي ، من خلال والاتصال بالشخصيات و الرموز المهمة داخل و خارج أجهزة الحكم ، و بوسائل الإعلام ، و جماعات الضغط قصد مواجهة تحديات و مخاطر العمل الأهلي ومنه نصل إلى التساؤل عن مدى قدرة المجتمع المدني العربي على مواجهة الفساد؟.

في هذا الإطار نلاحظ أنّ معظم الكتابات العربية الخاصة بالمجتمع المدني تنطلق من فرضية قدرة المجتمع العربي على القيام بأدواره بفعالية إذا ما توفرت له بعض الشروط أهمها الاستقلالية عن الدولة.(1)

إلا أنّ تقويم قدراته تستلزم منا العودة إلى مقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل و تفسير أدواره المختلفة التي يمكن أن يقوم بها ، و هذه المقاربة المنهجية التي يمكن الاعتماد عليها لها منظورين:

1-المنظور الوظيفي:

هو المنظور الذي يأخذ في عين الاعتبار وظيفة المجتمع المدني الرعائية و الخدمية سواء بالنسبة للتنظيمات المهنية أم المنظمات غير الحكومية ، و هنا تتحمل المنظمات بضعا من الأعباء التي تخلت عنها الدولة ، و هي بذلك تقلل من حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية الحادة والتهميش السياسي و الاقتصادي ، و لا تهدف إلى إحداث تغيير جذري في نظام المجتمع ، بل إن معظمها يعمل في إطار المحافظة على الوضع القائم هذا بالإضافة إلى أنها لا تساهم في تعظيم مشاركة المواطنين في صناعة القرار الذي تتركز آلياته في يد القيادات الحاكمة لهذه التنظيمات 2-

المنظور البنوي:

(2) فريد باسل الشاني ، " المجتمع المدني " ، 2003 ،

<http://www.Arabtopics.com/midues>

(1) خلدون حسن النقيب ، أراء في فقه التخلف ، العرب و الغرب في عصر العولمة ، ط 1، بيروت : دار الساقي ، 2002 ، ص

يرتبط هذا المنظور أساسا بدور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي و السياسي للمجتمع باعتبارها أحد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعي . كما أنه وفي علاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى مثل الدولة و السوق يتسم بأنه عنصرا يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة ، و بهذا تتجاوز منظمات المجتمع المدني الدور الرعائي (الخدمي) إلى الدور التنموي بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكليا وتعظيم القدرات ، و الدفاع عن الحقوق و تمكين القوى الاجتماعية المسؤولة عن التغيير مما يعطيها الشرعية و يضع تطويرها في إطار البنى الاجتماعية للمجتمع ، و تمثل منظمات المجتمع المدني بهذا المعنى البنيوي القوة القصدية الفاعلة في التغيير الاجتماعي بنويا. (2)

أما عن دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفساد ، فيمكن القول أنها لا زالت تتحرك في إطار وظيفي ، تتأثر فيه إما بالمعادلة السياسية التي تقوم عليها الأنظمة العربية ، كونها في علاقة تبعية للدولة و إما بتأثير الهيئات الدولية التي تركز على هذا الدور الوظيفي. (1)

هذا بالرغم مما شهده المجتمع المدني العربي من صحوة و تناميا في الوعي الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة ، و ذلك ما أكده " ماكس فيبر " حيث رأى أن طريقة التفكير العقلانية أو العقلانية الأدائية بدأت تنتشر بشكل ملحوظ في أغلب البلدان العربية ، أي أنّ مبدأ التمييز بين الخير العام (المصلحة العامة) ، و الخير الخاص (المنفعة الشخصية) ، بدأ يعود إلى اتخاذ طابع تنظيمي بعد محاولة إضعافه بالتركيز على العدالة الاجتماعية (التنمية) و تقديمها (أي أولويتها) على الحريات العامة و خاصة السياسية منها ، و بعودة هذا المبدأ حسب " فيبر " أصبح المواطن في كثير من البلدان العربية بإمكانه التظلم إلى جهات قانونية أو اللجوء إلى ضغط الرأي العام بشكل أكبر من السابق على الرغم من انتشار الفساد الإداري و المالي و تفشي ظاهرة المحسوبية (الواسطة) .

(2) المرجع نفسه، ص25

(1) أنطوان مسرة ، " دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد " ورقت قدمت لندوة : الفساد و الحكم الصالح في البلاد

العربية ، ص504

و لكن على الرغم من ذلك التنامي الذي عرفه المجتمع المدني العربي يبقى دوره جَدَّ محدود أي جزئي و غير فعّال مقارنة بدور المجتمع المدني في الدول المتقدمة ، و ذلك لما يتسم به من ضعف و هشاشة و تهميش لانعدام الوسائل الداعمة لنموه كإطار القانوني السياسي ، الثقافي والاقتصادي – الاجتماعي.(2)

و لأنّ الجهود القائمة لحد الآن بغرض دعمه من قبل الحكومات العربية تبقى بعيدة عن حجم النطاق المطلوب ، و عليه و حتى يفي المجتمع المدني العربي بوعده لا بد عليه المزيد من العمل الضروري في الميادين التالية:

- الشفافية في الوظائف الحكومية و صنع القرارات ، و النفقات للوصول إلى المعلومات.
- التدريب اللازم حتى يتمكن المجتمع المدني من ضمنه المنظمات المدنية ، و الجمعيات المهنية ، و وسائل الإعلام ، من استخدام المعلومات بصورة فعّالة.
- التدريب أيضا لتعزيز الحكم الصالح و الشفافية و المساواة داخل المنظمات المدنية.
- أن تكون الموارد المالية بدون قيود سياسية ، قصد تمكين المجتمع المدني من القيام بوظائفه (*).
- منح حرية التنظيم و الخطاب العام لمنظمات المجتمع المدني ، دون حظر قانوني يقيد قدرتها في العمل أو في تأمين التمويل من مصادر قانونية.
- حماية نشاط المجتمع المدني المنخرطون في الإشراف ، و من ضمنهم وسائل الإعلام من دعاوى الذم ، و تهديدات العنف ، و التوقيف.(1)
- و الاهتمام بهذه القضايا فقط يجعل المجتمع المدني يفي بوعده لأنّ توفير كل ذلك يساعد تأمين الحافز المحلي اللازم للإصلاح الفعّال و المستدام ، و بالتالي منع انتشار الفساد.

(2) خلدون حسن النقيب ، المرجع السابق الذكر ، ص 23

(*) من أهم وظائف المجتمع المدني : جمع المعلومات ، و تثقيف الناس ، و بناء التحالفات ، و الاستفادة من مستوى الخبرات المطلوبة لتحليل المعلومات مثل عائدات الصناعات الإستراتيجية ، و الموازنات القومية ، و المشتريات العامة.

(1) نانسي بوزويل ، المرجع السابق الذكر ، ص 3

1-2- دور الديمقراطية في مكافحة الفساد الإداري:

في الواقع أن النظام الديمقراطي الحقيقي يتوفر على آليات و ميكانيزمات تمنع من حدوث ذلك مثل وجود قانون ، و فصل حقيقي بين السلطات ، و تعددية سياسية بدون تطويق أو خنق للعملية السياسية فيها ، و كذا آلية التداول السلمي للسلطة ، هذا بالإضافة إلى وجود ضمانات دستورية و قانونية للجهات الرقابية فكل ذلك إذن بإمكانه التقليل من الفساد أو الحد منه. (2)

و على الرغم من أنه باستطاعة الديمقراطية تقييد الفساد ، إلا أنها ليست دواء لجميع العلل والمشكلات.

فالديمقراطية آلية حكم لا تعتمد مخرجاتها و نتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب ، بل على نوعية المدخلات أيضا ، من قرارات جيدة ، و خطط مدروسة ، و برامج عملية ، فضلا عن أن الفساد ليس مشكلة سياسية و إقتصادية فحسب بل هي في الأساس مشكلة أخلاقية ، و لعل هذا هو السبب في فشل ديمقراطيات الدول الغربية في إجتثاث هذه الظاهرة من جذورها ، ذلك بالرغم من نفي الغربيين أن يكون الفساد جزء من ثقافتهم ، و لكن فضائح الفساد السياسي و التجاري زعزعت كل من إيطاليا و إسبانيا ، كما برزت مؤخرا في كل من ألمانيا و فرنسا ، كما تجلت أيضا في التحايل بموازنة الاتحاد الأوروبي ، و ذلك من خلال إستخدام الأساليب الفاسدة لتحقيق المشاريع المتعلقة به.

فكل ذلك يؤكد أن الديمقراطية ليست وحدها تقضي على الفساد ، بل ما هي إلا آلية حكم توفر منظومة سياسية متكاملة قادرة على إطباق الخناق عليه و حصره في نطاق ضيق ، و على الرغم من أن الديمقراطية شرط ضروري لتقييد الفساد إلا أنها غير كافية لغيابه و تلك المنظومة من قانون و تعددية و دستور و قضاء مستقل... الخ . إذا لم يطلها الفساد طبعا ، هي كفيلا بتوفير نظام رقابي فعال على كافة أعمال الجهاز التنفيذي بالدولة ، كما توفر نظاما محاسبيا يدقق في إيرادات الميزانية و مصروفاتها المختلفة ، و ما ينتج عن ذلك تحقيق مبدأ الشفافية في أعمال الحكومة ، فالإعلام الحر و مؤسسات المجتمع المدني من شأنهما ، فضح الفساد من خلال النشر والبت و إيجاد رأي

(2) إسماعيل الشطي ، " الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد و التمكين للحكم الصالح " ، ورقت قدمت لندوة ، الفساد و الحكم الصالح

في البلاد العربية ، ص345

عام واعي ضاغط يتصدى له ، و القضاء العادل من شأنه ردع المفسدين بمعاقبتهم ، و من ذلك يتبين بالفعل أنّ الديمقراطية كفيلة بتوفير شرط الشفافية و المحاسبة و النشر لمواجهة الفساد ، و إن كان ذلك ليس بالأمر الهين .

و إذا كان الأمر ليس باليسير بالنسبة لدول ديمقراطية فيما يخص توفير تلك الشروط التي يتوقف عليها أمر الحد من الفساد ، فكيف يمكن لدول لا تزال في مرحلة تحول ديمقراطي كدول العالم الثالث أن توفر بيئة صالحة تتوفر على آليات ديمقراطية تحد من الفساد ؟.

و عليه يكون المطلوب منها إقامة الديمقراطية أولا بإيجاد مؤسساتها و تطبيق قواعدها و مبادئها حتى تتمكن هي فيما بعد بتوفير الشروط اللازمة للحد من الفساد⁽¹⁾

لأنّ الديمقراطية مثلا تقوم على أمر جوهري هو وجود مؤسسة برلمانية منتخبة ديمقراطيا بإمكانها ضمان شفافية كبيرة لأعمال الحكومة ، كيف ذلك ؟ ، من خلال عملها على توفير أدوات رقابية فاعلة تتفاوت في درجة تأثيرها و أهمها: (1)

- المساءلة التي بإمكانها توفير كافة المعلومات و البيانات و الوثائق المطلوبة في أي إجراء تنفيذي في الجهاز الحكومي ، في حالة الاشتباه بفساد ما في ذلك الإجراء.
- طلب المناقشة العامة لموضوع السؤال نفسه.
- تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في الموضوع المشار.
- بإمكان المؤسسة البرلمانية إحالة الموضوع برمته على القضاء.
- الاستجواب و إعادة طرح الثقة بالحكومة.
- لجان متخصصة تقوم بدراسة التقارير و التدقيق في الأرقام بشكل متأن، و مناقشتها مع الفنيين و المتخصصين في الجهات الحكومية وجها لوجه.

غير أنّ هذه الصورة الجيدة للديمقراطية تواجه عراقيل جمة عند التطبيق في أرض الواقع فالفساد لا يترك آليات الديمقراطية تعمل بكامل كفاءتها ، بل يسعى بهمة كبيرة إلى تفريغها من مضامينها إذ بإمكانه إفساد السلطة البرلمانية الرقابية بخطوة إستباقية تهدف إلى التحكم في تشكيل رجالها و

(1) المرجع نفسه، ص347

(1) إسماعيل الشطي ، المرجع السابق الذكر ، ص409

يمكن تحقيق ذلك مثلا من خلال توزيع الدوائر الانتخابية بشكل يصب في مصلحة المفسدين و مثل هذا الوضع أدى إلى فوز مجرمين أو تجار مخدرات بالمقاعد البرلمانية ، و قد تزايدت حصة الأحزاب المتعصبة و المتطرفة من الأصوات لتصل إلى 20% و ذلك في أنظمة برلمانية تعتمد التمثيل النسبي كما هو الأمر مثلا في النمسا ، فقد وصل الأمر إلى أن يتولى أحد أشهر الضالعين في شراء الأصوات الانتخابية منصب رئيس لجنة حماية المال العام في الكويت... الخ⁽²⁾.

و مما تقدم نخلص إلى القول أنّ الديمقراطية وحدها لا يمكنها توفير الحكم الصالح والتصدي للفساد ، كونها عبارة عن منظومة و آليات يمكن للمفسدين أن يعطلوا من مفعولها الحقيقي أو يحركوه في الاتجاه المعاكس ، و إفساد الديمقراطية من شأنه زعزعة ثقة الناس و إيمانهم بجودها و صلاحها⁽¹⁾، و لكن نبقي على قولنا بأنّ النظام الديمقراطي هو النظام الأقدر على توفير آليات بإمكانها الكشف و الحد من الفساد و القضاء عليه طالما النظام الشمولي يفتقد لمثل الآليات من مساءلة و محاسبة و مشاركة .

1-3- دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد:

ليست الديمقراطية و المجتمع المدني الآليتين الوحيدتين القادرتين على مكافحة الفساد ، و إنما توجد إلى جانبيهما آلية أخرى لا تقل أهمية عنهما في القيام بتلك المهمة، و هي آلية مؤسسات الدولة من حكومة و برلمان و قضاء و هي مؤسسات رسمية لا يكاد يخلو منها أي بلد . لكن كيف تساهم هذه المؤسسات و في مقدمتها الحكومة (الجهاز التنفيذي) و البرلمان (الجهاز التشريعي) و أجهزة القضاء في الحد من الفساد ؟.

إنّ قيام جهاز كالحكومة بدور كبير في الكفاح ضد الفساد ، يتوجب أولا على هذا الجهاز التنفيذي المهمة، و هي آلية مؤسسات الدولة من حكومة و برلمان و قضاء و هي مؤسسات، إلى جانب هذه الآليات القانونية التي تمكنت المنظمات الدولية الحكومية العالمية و الإقليمية من بلورتها لمكافحة الفساد ، فإنّها تقدم مساعدات فنية مباشرة لتمكين الدول الأعضاء من مكافحة الفساد ، من خلال برامج و خطط عمل متنوعة تختلف من منظمة إلى أخرى حسب طبيعة نشاطها ، فمثلا برنامج الأمم

(2) المرجع نفسه ، ص 460

(1) المرجع نفسه ، ص 465

المتحدة للتنمية ، و الذي يفترض فيه أن يلعب الأعضاء دور المنسق العام لأنشطة وبرامج الوكالات المتخصصة في مجال مكافحة الفساد و ذلك على النحو التالي:

- برامج خاصة بإطلاق و تطوير و تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية و المحلية لمكافحة الفساد.
- برامج خاصة بتحسين نظم المحاسبة الداخلية .
- برامج خاصة ببناء القدرات و إنشاء و دعم المؤسسات المعنية بقضايا المحاسبية و الشفافية و النزاهة ، مع إعطاء أولوية خاصة لبرامج بناء القدرات و المؤسسات في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمات.
- برامج خاصة بتطوير سبل إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد .
- برامج خاصة بتسهيل و تذليل الصعوبات أمام الدول الراغبة في الانضمام إلى معاهدة الأمم المتحدة ، إلى جانب برامج أخرى خاصة بمراقبة مدى التزام الدول بتنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة.
- و أخيرا برامج خاصة بتقنين المعرفة و قياس كفاءة أداء المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد.(1)

* تدعيم سلطة الجهاز التنفيذي:

يلعب الجهاز التنفيذي دورا مركزيا في وضع نظام للنزاهة و الحفاظ عليه و إحترامه، و هم بهذا يوفر شرطا أساسيا للوقاية من الفساد.

كما يبرز أيضا الدور القيادي لهذا الجهاز من خلال ما يتوفر عليه رؤساء الحكومات من قدرة هائلة للوصول إلى وسائل الإعلام ، فيكونون موضوع تغطية إعلامية واسعة ، و هو بهذا متواجدون في موقع نموذجي جد هام لتوجيه رسائل للسكان . و نتيجة لذلك لابد عليهم السهر على تبني سلوك مثالي كفيل بتحفيز المحكومين ، غير أنّ ما يحدث عادة في كثير من الدول و خاصة النامية منها أنّ الجهاز التنفيذي يبيّن الطريق في قيامه بذلك ، لكن دون أن يتبعه في ذلك من يتولون التنفيذ .

*الجهاز القضائي:

(1) عبد النور عنتر ، " إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي " ، ورقة قدمت ل : الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004،ص160

يصفه البعض بـ " السلطة القضائية " و البعض الآخر يكتفي بوصفه " الوظيفة القضائية " غير أنّ الجميع متفق على ضرورة حماية حياده ، ضمانه لنزاهته ، و توكيله دورا أساسيا في الوقاية من الرشوة و الفساد و عواقبهما .

كون المواطنة لا تبنى على مستوى تكون فيه للمحكومين فرصة لممارسة مواظنتهم ، و يمكن لمستوى الاتصال بينهما بين الإدارة العمومية و المجتمع المدني أن يوفر بيئة مناسبة للعمل من أجل مبادرات للكفاح ضد الفساد . (2)

و عليه تمثل العدالة المستقلة عند اضطلاعها بمهمة إحقاق الحق و معاقبة الخارقين للقواعد قلعة الدولة و المجتمع ضد تنامي الفساد ، كونها تضمن فعالية مجموع التدابير القانونية الموضوعة لمكافحة الرشوة و الفساد ، بشرط طبعا أن تكون القوانين و التنظيمات السارية في هذا المجال واضحة. (1)

2- الآليات الدولية لمكافحة الفساد الإداري

بما أنّ الفساد لم يعد شأنا داخليا للدول التي تكابده فحسب ، أضحت ظاهرة عابرة للقوميات يطول شررها كافة المجتمعات و الاقتصاديات ، فإنّ التعاون الدولي لمكافحة أصبح أمرا حيويا وضرورة قصوى أدت إلى بروز جهود عديدة من المنظمات الدولية و الإقليمية قصد تنظيم إطار من التنسيق و التعاون المشترك بين الدول المنتمة لتلك المنظمات لمكافحة الفساد و استئصاله وهي الجهود التي أثمرت التوقيع على عدد من الاتفاقيات ذات الصلة أهمها:

- إتفاقية الأمريكيتين لمكافحة الفساد : و التي إعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في 29 مارس 1996
- إتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، و التي إعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في 26 ماي 1997
- إتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية في 21 نوفمبر (OECD) التي اعتمدها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية 1997، و التي دخلت حيز التنفيذ في فيفري 1999

(2) المرجع نفسه ، ص 163

(1) المرجع نفسه ، ص 160

- إتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد و التي إعتمدتها اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي في 4 نوفمبر 1999
 - إتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد و محاربتة ، التي إعتمدها رؤساء دول و حكومات الاتحاد الأفريقي في 12 يوليو 2003 ، و هي تستوجب تصديق 15 دولة على الأقل حتى تدخل حيز التنفيذ .
 - بروتوكول جماعة التنمية الأفريقية الجنوبية لمكافحة الفساد.
 - معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، الموقعة في ديسمبر 2003 و التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ .
- و قد أستخدمت هذه الآلية على نحو متزايد من جانب المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي و الاتحاد الأوروبي و غيرها، مشكلة بذلك أحد أهم الأبعاد المصاحبة للمساعدة و التسهيلات الائتمانية التي تقدّمها للدول النامية. (1)
- و آخر وسيلة تستخدمها المؤسسات الدولية في تحقيق وظائفها في إطار النشاط الدولي المتعلق بمكافحة الفساد و إرساء دعائم الحكم الصالح ، هي البحوث و الدراسات ، حيث تكلف تلك المنظمات الدولية خبراء أو هيئات بحثية متخصصة ، بإجراء عدد هائل من البحوث و الدراسات المتعلقة بأبعاد ظاهرة الفساد و مقومات الحكم الصالح ، كل في مجال تخصصه ، و في هذا الصدد يمكن أن نميّز بين نوعين من البحوث و الدراسات:
- بحوث و دراسات الحالة :حيث تجريها المنظمات الدولية بطلب من الدول الأعضاء ويكون الهدف منها دعم جهودها في مجال مكافحة الفساد ، و تحسين أداء مؤسساتها المحلية في هذا المجال.
- و تشكل هذه البحوث نماذج من دراسات الحالة (الميدانية) التي تعمق و تثري المعارف النظرية العامة عن هذه الظاهرة محل البحث ، كما تساعد أيضا على إيجاد تشخيص دقيق للواقع و اقتراح حلول عملية وواقعية تتماشى وحجم المشكلات.

(1) حسن نافعة ، المرجع السابق الذكر ، ص546

أما عن مضمون هذه الدراسات و البحوث فيتعلق بتشخيص و تحديد مظاهر و مواطن الفساد والتعرف على أسبابه و دوافعه في المنطقة أو المؤسسة أو الموقع الذي تحدده الدولة المعنية. بحوث و دراسات عامة : و هي بحوث تقوم بها المنظمات الدولية ، كل في مجال تخصصها وفي إطار سلطاتها و صلاحياتها العامة للاضطلاع بالوظائف المكلفة بها ، و في كثير من الأحيان تتصّب هذه الدراسات على قضايا نظرية و منهجية تتعلق بتأصيل المفاهيم و المصطلحات المستخدمة ، وتحديد العوامل و المتغيرات الرئيسية و الفرعية ، و مناهج و معايير قياس تلك العوامل و المتغيرات ... الخ.

و في هذا المجال تسهم المنظمات الدولية غير الحكومية ، خاصة منظمة الشفافية الدولية التي تساهم بقسط كبير في إنجاز هذه الدراسات ، و لا سيما منها المتعلقة بتحديد مؤشرات قياس الفساد. إضافة لهذا ، يشمل هذا النوع من الدراسات بحوثا تتعلق باستراتيجيات و سياسات و برامج المنظمات نفسها في مجال مكافحة الفساد و الترويج للحكم الصالح.⁽¹⁾

و لأنّه يستحيل حصر أنشطة جميع المؤسسات الدولية على اختلاف أنواعها في ما يتعلق بالأمر ذات الصلة بمجالات الحكم الصالح و الشفافية و خاصة مكافحة الفساد ، لا مناص إذن من اللجوء إلى الانتقائية ، و قد وقع اختيارنا على منظمة الشفافية الدولية ، و البنك الدولي ، من بين المؤسسات المعنية بالترويج للحكم الصالح و دعمه و مقاومة الفساد.

2-1- دور آلية منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الإداري:

لقد ظهرت منظمة الشفافية نتيجة حركة عالمية لمكافحة الفساد ، أفرزها مجتمع مدني عالمي ظهر في قمة تآلقه و فورانه في سياق عملية التحول الكبرى التي طرأت على النظام العالمي و على المجتمع الدولي و العلاقات الدولية بصفة عامة ، و ذلك عقب إنتهاء الحرب الباردة و إنهيار و تفكك الاتحاد السوفيتي ، و هي حركة قادها رجال ذوا خلفيات و انتماءات مهنية وفكرية و إجتماعية و وطنية متعددة ، لكنهم أجمعوا على شيء واحد ، هو أنّ الفساد استشرى في الأرض ، و من ثم أصبح ظاهرة تعرقل تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات ، و عليه يتعين مقاومتها و القضاء عليها بكل السبل .

(1) المرجع نفسه ، ص 547

و تعمل هذه المنظمة ضمن هيكل تنظيمي يتشكل من الأجهزة التالية:

*- **مجلس إدارة المنظمة** :و هو الهيكل المركزي الذي يرعاها ، ينتخب بديمقراطية في اجتماع سنوي عام ، و يضم 12 عضوا من دول و مناطق مختلفة و المجلس الحالي يرأسه " بيتر إيجن " و هو محامي ألماني عمل في مجال التنمية الاقتصادية لمدة 25 عاما ، و تحديدا كمدير للبرامج في البنك الدولي في أفريقيا و أمريكا اللاتينية ، و يضم المجلس حاليا أعضاء من ألمانيا ، و ماليزيا والولايات المتحدة و الأرجنتين و كينيا و كولومبيا و نيبال و استراليا و تنزانيا و الجزائر⁽²⁾.

• **مجلس إستشاري** :و يتكون من أفراد بارزين على المستوى العالمي يقدمون النصح للمنظمة و يساهمون في تنمية البرامج.

• **السكرتارية العامة** :و تقوم بدعم فروع المنظمة، و تنسيق العمل فيما بينها لتنفيذ

المشروعات على مستوى العالم.

* **مركز الأبحاث** :يتكون من مجموعة من الأكاديميين و الممارسين في هذا المجال ، و يقوم هذا المركز بإعداد أبحاث عن درجات النزاهة لدى الحكومات ، و مؤشرات الفساد الإداري و المالي ومتابعة ردود الحكومات و تصرفاتها تجاه مشروعات القوانين التي تقدمها المنظمة لمواجهة الفساد في تلك الدول.

و تعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات و الإعانات التي يقدمها عدد لا بأس به من الهيئات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية ، و المؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي و الأمم المتحدة و شركات " بونيج " و " جنرال موتورز " و " كوداك " ، فيما تحقق لها المنظمة عوائد متعددة الأبعاد اقتصادية و اجتماعية.⁽¹⁾

و من هذا التعريف لدورها ، نستخلص أنّ هدف المنظمة هو الحدّ من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين و تقوية نظم النزاهة المحلية و العالمية ، و هي منظمة تعتمد في تحقيق ذلك على مبادئ إرشادية تتمثل في:

(2) هايكه فريزل ، الموقع السابق الذكر ، ص 2 Op . Cit . [http : // www. Alwasatnews . com](http://www.Alwasatnews.com)

(1) الموقع نفسه ، ص 4

- إدراك أنّ مخاطر الفساد تتعدّى حدود الحالات الفردية ، و لذا فهناك مسؤولية مشتركة و عامة لمحاربة الفساد.
- إعتبار الحركة ضدّ الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية والثقافية داخل كل دولة.
- الاهتمام بمبادئ مثل :المشاركة ، اللامركزية ، التنوع ، المساواة و الشفافية على المستوى المحلي .
- عدم التحزّب .
- إدراك أنّ هناك أسبابا عملية قوية و أخرى أخلاقية لوجود الفساد.
- هذا و تعتمد منظمة الشفافية في تحقيق تلك الأهداف على إستراتيجية مكونة من العناصر التالية:
- بناء تحالفات على المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي تضم كل من الحكومات و المجتمع المدني و القطاع الخاص ، من أجل محاربة الفساد الداخلي و الخارجي.
- تنظيم و تدعيم الفروع المحلية لها لتحقيق مهمتها .
- تقديم المساعدة في تصميم و تنفيذ نظم النزاهة الفعّالة .
- تجميع و تحليل و نشر المعلومات ، و زيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد على الإنسان و التنمية الاقتصادية .(1)
- وقد تمخض عن عمل منظمة الشفافية الدولية في العشر سنوات الأخيرة مجموعة من الوسائل والآليات طوّرتها للتعريف بظاهرة الفساد و كشف أبعادها، و تتبّع أسبابها و منابعها و اقتراح وسائل و طرق فعّالة لمكافحتها و التصدي لها و من أهم تلك الوسائل و الآليات نذكر:
- 1/ جمع المعلومات عن الظاهرة و بلورة مناهج و أساليب جديدة لقياسها:
- لقد قامت منظمة الشفافية الدولية بنشر كتاب مرجعي يتضمن تجميع و تصنيف و تبويب كم هائل من المعلومات عن ظاهرة الفساد ، و قد ترجم هذا العمل الذي يعتبر أول عمل كبير له صبغة علمية

(1) لبنى سعد ، " منظمة الشفافية ... البحث عن جزر النزاهة " ، 2007 ، ص2

[http : // www . freenediawatch . org / majalh](http://www.freenediawatch.org/majalh)

على الفور إلى أكثر من عشرين لغة ، لافتا الأنظار إليه ، خاصة من جانب الأوساط العلمية و الأكاديمية ، كما ساعد في رفع أسهم المنظمة على الفور .

و يعتبر هذا العمل الأساس الذي إنطلقت منه المنظمة لتبني عليه محاولتها الرائدة في بلورة ما أسمته ب " النظام الوطني للنزاهة " الذي يتضمن مجمل العوامل و المتغيرات التي يمكن أن تدخل في قياس درجة نزاهة أو إستقامة أي نظام على المستوى الوطني.

و من أهم المؤشرات التي تصدر عن هذه المنظمة الدولية نجد:

- مؤشر مدركات الفساد: و هو مؤشر ابتكره أحد نشطاء المنظمة من الاقتصاديين بالتعاون مع الاقتصادي العالمي الشهير "فر يدريك جالنتج" عام 1995 وقد ألهم هذا المؤشر العديد من المنظمات العالمية، و دفعها إلى بلورة مؤشرات لقياس مدركات أكثر شمولا ، فمثلا على إثر هذه المحاولة قام البنك الدولي بتبني مشروع دراسي ضخم لقياس مدركات الحكم الصالح بكل أبعاده (1).

- التقرير العالمي الشامل عن الفساد: تقوم منظمة الشفافية بإصداره منذ عام 2001، و في كل عام تركز على قطاع حيوي مهم من قطاعات الدولة ، ففي عام 2001 ركز التقرير على دراسة الوضع الكائن للفساد في العالم بصفة عامة ، و في عام 2003 ركز على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات و التعامل معها ، ليتناول التقرير في عام 2004 الفساد السياسي وفي عام 2005 ركز على كافة جوانب الفساد في قطاع الإنشاءات و المقاولات و إعادة البناء والإعمار ، و في عام 2006 اهتم التقرير بالفساد في قطاع الرعاية الصحية ، أما عن 2007 فقد ركز التقرير على رصد الفساد في النظام القضائي ، و هي تقارير متاحة مجانا بلغات مختلفة.

- مؤشر دفع الرشوة الدولية: الذي أطلقته منظمة الشفافية عام 1999 و هو مؤشر جاء لتمييز وإكمال مؤشر إدراك الفساد ، و قد أعيد العمل به و تم نشر الطبعة الثانية في ماي 2002 ، و قد تعاقدت منظمة الشفافية الدولية مع جمعية " غالوب الدولية " لإنجاز تحقيقات قصد وضع ترتيب ال 19 بلدا مصدرا أساسيا حسب إدراك ميل مؤسساتها لدفع الرشاوى في صفقاتها مع الخارج.

2/العمل كمستشار فني أو كبيت خبرة عالمي متطوع لمكافحة الفساد:

(1) حسن نافعة ، المرجع السابق الذكر ، ص552

لقد أصبحت منظمة الشفافية الدولية بمثابة السكرتارية الفنية المكلفة بمهمة التحضير والإعداد الفني لهذه المؤتمرات منذ عام 1995 عندما حضرت هذه المنظمة المؤتمر الدولي السابع لمكافحة الفساد . الأمر الذي أتاح لها فرصة أكبر للتعرف على الأوساط النشطة في هذا المجال وإقامة أقوى صلات ممكنة معها ، هذا إضافة إلى حضورها الدائم داخل دائرة الأنشطة الرسمية المعنية بمكافحة الفساد في العالم. (2)

3/التعاون مع المؤسسات التجارية و المالية الدولية:

قصد بلورة مبادئ و قواعد عامة تساعد على مكافحة الفساد ، و في هذا السياق يمكن الإشارة مثلا إلى جهود منظمة الشفافية في بلورة الاتفاقية الخاصة بمبادئ " ولفسبرج " التي وقعتها مع عدد من البنوك الخاصة الرائدة في مجال الجهود الرامية إلى تحسين صورتها لدى العملاء ، حيث طمأنتهم بأنها تلتزم بالشفافية و النزاهة في تعاملها مع كافة الأطراف.

فمنظمة الشفافية الدولية لها الأثر الأكبر في الحرب على الفساد ، نتيجة لما تقوم به من بحوث ودراسات ميدانية حول الفساد ، فضلا عن المساعدات الفنية التي تقدمها إلى الدول التي تطلب المساعدة في حربها على الفساد ، و كذلك التقارير و المعايير التي تنشرها بصورة دورية بالنسبة إلى المناخ الملائم للفساد و الإجراءات المتخذة لمحاربتة في معظم دول العالم. (1)

2-2- دور البنك الدولي في مكافحة الفساد الإداري:

لقد أولى البنك الدولي، و منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي كهيئة جديدة آنذاك اهتماما متزايدا بقضية مكافحة الفساد. (2)

و انطلاقا من تعريفه للفساد بأنه إستغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية ومن خلال ما جاء في إحدى خطابات رئيسه " جيمس وولفنسون " بأنّ " : الفساد سرطان ينهش الإنسانية

(2) المرجع نفسه، ص 353

(1) حسن نافعة ، المرجع السابق الذكر ، ص 553

(2) هشام هيبية ، الفساد في افريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية ، العدد 160، 2005 ، ص 208

"،⁽³⁾ يتضح أنّ الفساد يشكل عائق أساسي أمام التنمية الاقتصادية ، كونه يقلل من الاستثمارات المحلية ، و لا يشجع الاستثمار الأجنبي ، و يضخم من الإنفاق الحكومي و ينأى به بعيدا عن التعليم و الصحة و البنية الأساسية إلى مشروعات عامة أقل نفعاً و فاعلية.⁽⁴⁾ و في إطار الجهود الدولية الرامية لمكافحة الفساد وضع البنك الدولي عددا من الاستراتيجيات لمساعدة الدول في هذا المجال ، و قد كان الهدف الرئيس لتلك الاستراتيجيات ليس القضاء النهائي على الفساد ، و إنما مساعدة الدول على الانتقال من حالة الفساد إلى بيئة ذات حكومة حسنة الأداء مما يقلل من آثاره السلبية ، هذا و قد إنصبت إستراتيجيات البنك لمواجهة الفساد على بعدين رئيسيين هما:

- إصلاح المؤسسات الحكومية.

- التأكيد على القوة و تأثير المشاركة العامة.

و عن هذين البعدين قال رئيس البنك الحالي " جيمس وولفسون " (*) أنه زار أربع و ثمانين 84 دولة نامية ، و رأى أنّ الفساد مشكلة حقيقية في العديد من الدول الفقيرة ، و تلك التي تمرّ بتحويلات ليس لأنّ الشعوب لا تريد الاندماج في الحياة العامة ، و لكن لأنّ الظروف الملائمة متوفرة لازدهار الفساد.

فكثير من الدول النامية تفتقد للمؤسسات الحكومية ، إذ أنّ هذه الأخيرة إما ضعيفة أو غير فاعلة أساسا ، و عدم فاعلية النظم البنكية ، و اللوائح أو التنظيمات التمويلية ، الحكم التعاضدي السياسات الضريبية ، النظم القضائية ، و عدد آخر من مجالات خلق الشفافية في الشؤون الاقتصادية ، يؤدي إلى تآكل ثقة المستثمر بالأساس و يعمل بالتالي على طول الخط ضد استقرار الاستثمار بعيد المدى.

⁽³⁾Jean Daniel , " ouverture " , la corruption internationale colloque du Nouvel observateur, Maison neuve , paris : 1999 , p 12

⁽⁴⁾ أماني غانم ، " الجهود الدولية لمكافحة الفساد " ، ورقة قدمت ل : الفساد و التنمية ، المرجع السابق الذكر ، ص360

^(*) جيمس وولفسون : هو من أصل استرالي يبلغ من العمر 68 سنة ، رجل فريد في قدره و مواهبه ، مصرفي سابق

ملياردير كبير جدا ، منظر و إمبريالي في طبعه ، أنظر : جان زيغلر ، ، (wall - stree) في وول ستريت "صورة جامعة عن البنك الدولي " ، ص1

- أما عن البعد الثاني الخاص " بالمشاركة العامة " فمعناه عدم جدوى الإصلاحات المؤسسية إذا لم تتم عبر مشاركة واسعة من قبل المجموعات المدنية داخل الدولة . (1)
- و قد رسم البنك الدولي إستراتيجية لمكافحة الفساد و ركز فيها على أربعة محاور رئيسية هي:
- منع كافة أشكال الاحتيال و الفساد في مشروعات و برامج التنمية التي تتلقى التمويل من البنك و في هذا الإطار قام هذا الأخير بالإعلان عن قائمة سوداء تضم قرابة 100 شركة من الشركات المتورطة في أعمال فاسدة ، يحظر عليها المشاركة في المشروعات التي يمولها هو ، و قد حدد مدة حظرها بين عام و سبعة عشر عاما.
 - مساعدة الدول التي تطلب معونة منه في مجالات مكافحة الفساد ، هذا و قد دشّن البنك منذ عام 1996 ما يزيد عن 600 برنامج لمكافحة الفساد في نحو 100 دولة.
 - التركيز على إشكالية الفساد بصورة مباشرة عند إعداد التحليلات القطرية وإتخاذ قرارات الإقراض، بما يمثل عنصر ضغط على الدول التي يكثر فيها الفساد.
 - المساهمة بفاعلية في الجهود الدولية للتقليل من الفساد من خلال:
 - إرساء إستراتيجيات للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.
 - العمل على تنسيق الجهود على مستوى كل دولة و عبر القطرية لمكافحة الفساد.
 - العمل على نشر و تنمية معرفة خاصة بتقليل الفساد على المستوى الدولي.
 - تطوير سياساته في هذا المجال .
 - إستراتيجيات المساعدة القطرية للبنك ، حيث يتصدّى عدد من المشروعات و البرامج للفساد من خلال إصلاحات أوسع في المؤسسات المعنية بنظام الإدارة العامة في مختلف البلدان عن طريق:
 - تحقيق مستوى الشفافية في إدارة المالية العامة.
 - تدعيم الإدارة الضريبية و الجمركية.
 - تعزيز أداء جهاز الخدمة المدنية.
 - تنفيذ إصلاحات قانونية و قضائية.

(1) أماني غانم ، المرجع السابق الذكر ، ص 363

- و أخيرا تمكين الحكومات المحلية و المركزية من تقديم الخدمات بمزيد من الفعالية و بقدر أكبر من المساءلة أمام المجتمعات المحلية .
- و حتى يتمكن البنك الدولي من القيام بكل ذلك عمد إلى التنسيق و العمل الجماعي حيث دخل في شراكة مع أصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين و هم شركات القطاع الخاص وجماعات المجتمع المدني ، و شركات التنمية الثنائية و المتعددة الأطراف... الخ. (1)
- و إدراك من البنك الدولي بأن نجاح أي برنامج يهدف إلى المساعدة في كبح جماح الفساد على الصعيد العالمي ، يتوقف على أن يبدأ بالقدوة الحسنة المتمثلة في أفضل الممارسات في الداخل فقد اتخذ مبادرات للقضاء على تضارب المصالح و أية ممارسات فساد محتملة في جهاز موظفيه فقد أعلن عام 2003 مثلا عن تدعيم إلتزاماته المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المالية لكبار موظفيه و يطلب حاليا من جميع كبار المديرين في البنك تقديم بيان سنوي يدرج فيه مصالحهم المالية و المصالح المالية لأفراد أسرهم المباشرة و ما يمكن أن نستشفه من ذلك أنّ البنك يقرّ بضرورة أن يكون الإصلاح من الداخل قبل أي خطوة لإصلاح الآخرين. (1)
- فالبنك يدرك جيدا ، أنّ أمر تحقيق برامج و مشاريعه و مبادراته المتعلقة بمكافحة الفساد ، متوقفة على مدى صلاح و قدرة موظفيه و أجهزته على تنفيذها .
- و إذا ما تساءلنا عن حال الجزائر في إطار كل تلك الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الفساد ، نجدها قد أبرزت هي الأخرى و غيرها من دول العالم مجهودات في هذا المجال ، و ذلك على مستوى ثلاثة أصعدة هي:
- على الصعيد الدولي : تبرز مجهودات الجزائر على هذا الصعيد من خلال مشاركتها الفعالة في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، ثم بتوقيع وزير العدل حافظ الأختام

(1) دانيال كوفمان ، " نظام الإدارة العامة و مكافحة الفساد " ، 2006 ، ص 1
<http://wob.worldbounk.org>

(1) الموقع نفسه، ص 2

السيد " الطيب بلعيز " على هذه الاتفاقية في المؤتمر الرفيع المستوى الذي انعقد بالمكسيك، خلال الفترة من 09 إلى 11 ديسمبر 2003 ، و كذا التصديق عليها بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 19 أبريل 2004

• على الصعيد الإقليمي : ظهرت إرادة الجزائر في مجال مكافحة الفساد على مستوى هذا الصعيد من خلال مساهمتها الفعّالة في إعداد الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد ، و التوقيع والتصديق عليها ، بالإضافة إلى المشاركة في الندوات الوزارية التي أقامتها جامعة الدول العربية و الخاصة بالترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، و التي إنعقدت يومي 19 و 20 ديسمبر 2005 ، و الثانية في 25 و 26 نوفمبر 2006 ، إلى جانب المشاركة ضمن ما يعرف بفريق "خبراء مجلسي وزراء العدل و الداخلية العرب" المكلف بإعداد مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد و القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الفساد.(2)

• على الصعيد الوطني : قامت الجزائر بإعداد و إصدار قانون في العالم يترجم نصوص .

01-الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ، على أرض الواقع و هو تحديدا القانون رقم 06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 السابق الحديث عنه و يتعلق أساسا بالوقاية من الفساد و مكافحته ، و أيضا إصدار المراسيم التنفيذية له ، خاصة منها المرسوم الرئاسي رقم 06 / 413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 ، الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها و كفاءات سيرها ، بالإضافة إلى تحديث العديد من القوانين الوطنية ذات الصلة بمحاربة الفساد . و كون " الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته " حديثة الإنشاء ، حريّ بنا التعرف عليها وعلى هياكلها ، و مهامها الأساسية.

تعريفها :

الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته هي " : سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و توضع لدى رئيس الجمهورية" ، و تتشكل من رئيس و ستة أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة ، و تنتهي مهامهم بنفس الكيفية. و تطلع الهيئة بالمهام المنصوص عليها في المادة (20) من القانون رقم 06 سابق الذكر .

(2) جمال لعلامي ، " وزارة العدل تنظم ملتقى دوليا حول محاربة الفساد " 1 / 02 / 2007 ، ص 1

الهيكل و المهام : تتكون الهيئة من الأجهزة الآتية :

رئيس الهيئة : و يكلف بالمهام التالية :

- إعداد برنامج عمل الهيئة.
- تنفيذ التدابير التي تدخل في إطار السياسة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته.
- إدارة أشغال مجلس اليقظة و التقييم.
- السهر على تطبيق برنامج عمل الهيئة و النظام الداخلي.
- إعداد و تنفيذ برامج تكوين إطارات الدولة في الوقاية من الفساد و مكافحته.
- تمثيل الهيئة لدى السلطات و الهيئات الوطنية و الدولية.
- تحويل الملفات التي بإمكانها أن تشكل مخالفة جزائية إلى وزير العدل ، حافظ الأختام قصد تحريك الدعوى العمومية⁽¹⁾.
- تمثيل الهيئة أمام القضاء و في كل أعمال الحياة المدنية.
- ممارسة السلطة السلمية على جميع المستخدمين.
- تطوير التعاون مع الهيئات الدولية لمكافحة الفساد.⁽¹⁾

مجلس اليقظة و التقييم : يرأسه رئيس الهيئة ، و يتكون من المذكورين في المادة (05) من هذا

المرسوم ، يتم اختيارهم من بين الشخصيات الوطنية المستقلة التي تمثل المجتمع المدني ذات نزاهة

و كفاءة . و يبدي هذا المجلس رأيه في ما يلي :

- برنامج عمل الهيئة و شروط و كفاءات تطبيقه.
- مساهمة كل قطاع نشاط في مكافحة الفساد.
- تقارير و آراء و توصيات الهيئة.
- المسائل التي يعرضها عليه رئيس الهيئة.
- ميزانية الهيئة.
- التقرير السنوي الموجّه إلى رئيس الجمهورية الذي يعدّه رئيس الهيئة.

(1) أماني غانم ، المرجع السابق الذكر ، ص 367

(1) المرجع نفسه ، ص 368

- تحويل الملفات التي بإمكانها أن تشكل مخالفة جزائية إلى وزير العدل و حافظ الأختام.
- و أخيرا إبداء رأيه في الحصيلة السنوية للهيئة.
- و يجتمع مجلس اليقظة و التقييم مرّة كل ثلاثة أشهر بطلب من رئيسه بصفة عادية، و يمكنه أيضا الاجتماع بصفة غير عادية بطلب من نفس الجهة.
- مديرية الوقاية و التحسيس :** و تتولى مهام عدّة نذكر من أهمها الآتي :
- إقتراح برنامج عمل للوقاية من الفساد.
- تقديم توجيهات لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة ، تخص الوقاية من الفساد.
- إقتراح تدابير ذات طابع تشريعي و تنظيمي للوقاية من ذلك.
- مساعدة القطاعات المعنية في إعداد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بالتوعية و التحسيس بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.
- إستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن الفساد.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية و التدابير الإدارية في مجال الوقاية منه ، لتحديد مدى فعاليتها. (1)

مديرية التحاليل و التحقيقات : تكلف هذه المديرية الإطلاع بما يأتي :

- تلقي التصريحات بالامتلاكات الخاصة بأعوان الدولة و ذلك بصفة دورية.
- دراسة و إستغلال المعلومات الواردة في التصريحات بالامتلاكات و السهر على حفظها.
- جمع الأدلة و التحري في الوقائع الخاصة بالفساد والاستعانة بالهيئات المختصة.
- و أخيرا ضمان تنسيق و متابعة النشاطات و الأعمال المباشرة ميدانيا على أساس التقارير الدورية المدعمة بالإحصائيات و تحاليل تتعلق بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته الواردة إليها من القطاعات المعنية .

هذا و يمكن للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته أن تستعين بأي خبير أو مستشار يمكن أن يساعدها في مهمتها ، طبقا لأحكام النظام الداخلي.

(1) المرسوم الرئاسي رقم 06 ص 413

و تصدر كل التوصيات و التقارير و الآراء و الدراسات التي ترسلها إلى الهيئات المعنية طبقا للكيفيات المنصوص عنها في نظامها الداخلي.

أما فيما يخص ميزانيتها المالية فيعدها رئيسها بعد إستشارة مجلس اليقظة و التقييم ، و تشمل على الإيرادات (إعانات الدولة) و نفقات (نفقات التسيير و التجهيز).

هذا و تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجزائر كانت قد قامت قبل هذا بإنشاء هيئة نشطت في هذا المجال عرفت ب " : المرصد الوطني لمراقبة الرشوة و الوقاية " ، حيث صدر يوم 09 جويلية 1996 مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة و الوقاية منها ، اعتبر هيئة جديدة آنذاك لاقت استحسانا من المواطنين ، و تعتبر أداة لتقديم اقتراحات عملية للحد منها و معاقبة ممارسيها.

غير أنّ المرصد جاء في وسط جملة مؤسسات جديدة قامت السلطات العمومية بإنشائها وبعدها أقدمت على إصدار أمر يقضي بإعادة الاعتبار لمجلس المحاسبة قرر رئيس الجمهورية " اليامين زروال " آنذاك إنشاء منصب وسيط الجمهورية الذي تولاه "عبد السلام حباشي " الذي كلف بالسهر على متابعة إنشغالات المواطنين والعمل على إيجاد حلول لها ، لكن بعد ثلاثة أشهر من العمل و في ظروف قاسية ، أصبح هذا الأخير يشتكي من وجود عراقيل توضع في طريقه ، و في طريق هيئته ، لم تمكن المرصد من أداء مهامه على أحسن حال ، إلى أن أصبح مرصد مراقبة الرشوة مجرد هيكل ديكوري ليس إلا ، أما " حباشي " فقد اختفى بعد أن حلت الوساطة التي كان يقودها (1).

و على الرغم من الجهود المبذولة لحد الآن من قبل الدولة الجزائرية في استحداث آليات محلية تتولى مهمة مكافحة الفساد ، و بالرغم من أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية من جهة ، و دون المستوى و تفتقر للجدية و الصرامة في التطبيق من جهة أخرى. (2)

(1) يوسف شلبي ، المرجع السابق الذكر ، ص 3

(2) المرجع نفسه ، ص 4

المبحث الثالث : رؤية استشرافية لمكافحة الفساد الإداري

1- المعالجة السياسية و الإدارية

1-1-المعالجة السياسية

لقد عانى الجهاز الإداري و لازال في بعض الدول النامية، و منها الجزائر، من الفساد السياسي المتمثل في تحقيق المصالح الشخصية و التستر على الكثير من أشكال الفساد الإداري وإنّ للاستعمار الأجنبي دورا كبيرا في تشجيع الفساد السياسي و تنميته و الاستمرار على إبقاء تلك القيادات السياسية الفاسدة ، و دعمها.

ومن المؤسف أنّ الفساد السياسي يؤثر بشدة على باقي مكونات المجتمع من منظمات ومؤسسات ، فإجراءات العملية الانتخابية مثلا تؤيد الكثير من تفاقم الفساد في بعض الدول النامية ، حيث ترتب نفقات مالية كبيرة على المرشحين للوظائف السياسية مما يوقعهم تحت ضغوط الممولين من متعهدين و رجال أعمال ، إلى ما ذلك من دعم خارجي كما تزداد أيضا الضغوط على السياسيين بعد تعيينهم حيث يطالبهم مؤيديهم بخدمات مختلفة فيزداد ضغط السياسيين على جهاز الدولة ، و قد يخضع الموظفون لوساطات السياسيين حفاظا على وظائفهم.

- صحيح أنّ معالجة الفساد أمر صعب و يحتاج إلى معالجات جذرية قد يتولاها الشعب إلا أنّ هناك من الوسائل الأخرى التي قد تضعف هذه الظاهرة أو تمنع حدوثها و هي:
- إستقلالية الجهاز الإداري و عدم خضوعه للضغوط السياسية التي يمارسها رجالات السياسة من خلال القنوات غير المشروعة ، و ذلك بتحديد واجبات الجهاز الإداري و مصادر الرقابة عليه و حماية عامله من تجاوز السياسيين.
 - ضمان عدم التطلع لحماية خارجية يلجأ إليها العاملون بتمية الولاءات للجهاز الإداري و لقواعد العمل و أنظمتها. (1)
 - تشديد عملية الرقابة القضائية سواء على الجهاز الإداري و معاقبة العاملين المخالفين أو الحفاظ عليهم من تجاوزات السياسيين من خلال القنوات غير المشروعة.
 - منع الوساطة السياسية قصد حماية المخالفين من الموظفين و التستر على مخالفتهم.
 - تحديد مصادر إتخاذ القرار الإداري و الابتعاد عن الارتجالية (العفوية) ، و منع مراكز القوى السياسية غير المخولة من إصدار القرار الإداري أو التدخل في إصداره و التأثير عليه .
 - تطوير الإرادة السياسية :لأنه من غير المعقول تخيل النجاح في الكفاح ضد الفساد بمختلف مظاهره و أشكاله، ما لم تكن لدى السلطة السياسية إرادة فعلية معلنة و مطبقة بصفة ملموسة.
 - كثيرا خاصة في الدول النامية ما تكون خطابات الحكام حافلة بالوعود للكفاح ضد الفساد والرشوة ، إلا أنّ تجسيدها في الميدان غائب أو يختصر في نقاش حملة، كثيرا ما تضخم من قبل وسائل الإعلام الحكومية كالإذاعة و التلفزيون و الجرائد و المجالات غير المستقلة ، غير أنّها تبقى خطابات دون أثر و لا تغط الرأي العام.
 - و للعلم ، فإنّ الإرادة السياسية لا تصدر بمرسوم ، و إنما هي محصلة سلطات مضادة متجددة في المجتمع ، و تتدرج ضمن مسعى شامل للانفتاح الديمقراطي و الشفافية في الحياة العمومية.
 - عادة ما يعترف بأنّ المقاربات التشاركية لمكافحة الفساد ، وخاصة أهمية الانخراط النشط لمنظمات المجتمع المدني ، و وسائل الإعلام ، بأنّها عوامل جوهرية لنجاح كل برامج الإصلاحات ضد

(1) د. مهدي حسن زويلف ، سليمان أحمد اللوزي ، المرجع السابق الذكر ، ص 40

الفساد ، غير أنّ كثيرا ما تغيب الإرادة السياسية في هذا المسعى . و من المهم في هذا الإطار عدم حصر الإرادة السياسية في إرادة السياسيين و إرادة أولئك الذين يكونون أكثر بروزا في الحياة السياسية لأمة ما، بل يتوجب أيضا الاهتمام أكثر بالفاعلين الأساسيين في الحياة العمومية ، مثل : الجمعيات المهنية و المؤسسات الخاصة و النقابات والمؤسسات الدينية و الفاعلين الآخرين من المجتمع المدني ، التي يتطلب الأمر تجنيدها لصالح الكفاح ضد الفساد و ترقية النزاهة.

و حتى و لو لم يكن من الضروري البدء بأعلى هرم للسلطة فإنه يتوجب إبراز بعض إشارات المساندة الواضحة لأنّ غياب ذلك سيثعر المكلفين بتسيير و تطبيق جوانب أساسية من مهام ووظائف النظام بأنهم معرقلين و لا يمكن مواصلة فعل ذلك⁽¹⁾.

و يمكن معرفة سبب بقاء الإرادة السياسية حبيسة الرغبة من خلال ثلاث تفسيرات:

*التفسير الأول : يكمن في العجز عن معالجة الإرادة السياسية ، فإذا ما أبقت السلطات السياسية المعلنة إرادتها في حالة الإرادة فقط ، فلا يمكنها أن تنتج أي قرار أو فعل ، و من أجل تحريك مسار الفعلية لتجسيد تلك الإرادة السياسية ، لابد من جعل هذه الأخيرة أمرا ملموسا بواسطة تحديد إستراتيجية عملية.

● **التفسير الثاني :** يتمثل في مظاهر العجز عن نقل الإرادة السياسية و في تحويلها إلى قرارات ، هذا طبعا بعد التأكد من نقلها الفعّال إلى تلك المستويات التي تجسّد فيها هذه الإجراءات ويجري فيها التطبيق.

● **التفسير الأخير :** أنّ المقاومة السلبية المتعمدة بدافع المصلحة أو بدافع العجز في الضمير المهني هي عرقلة مبطللة لفعلية الإرادة السياسية ، و هذا هو مستوى التنفيذ الذي يجد فيه تعبير حكومة الموظفين تسويغه.

إذا على السلطة السياسية تصحيح الاختلال بين الإرادة السياسية و الممارسة الإدارية حتى تتوافق الإرادة المعبر عنها مع الواقع المعيش.

(1) المرجع نفسه ، ص 42

و ما يمكن التنبيه إليه أيضا أنّ الفكرة التي مفادها أنه لا يمكن فعل شيء في غياب إرادة سياسة في قمة الدولة يمكن أن تكون فكرة بعيدة عن الحقيقة ، إذ يمكن لإرادة الكفاح ضد الفساد أن تكون قائمة في عدّة مستويات مثل الإدارات ، المعارضة السياسية ، الوكالات الرسمية للكفاح ضد الفساد ، المجتمع المدني ، المنظمات الدولية و هيئات القطاعين العام و الخاص إذ يمكن لهذه المستويات أن تشكل معا قاعدة قوية بإمكانها تأمين زعامة.

وحتى لو توفرت الإرادة السياسية في القمة و على المستويات المذكورة ، فإنّ نجاحها متوقف في الأساس على إختيار الوقت الملائم لانطلاقها. (1)

و عليه من المهم إختيار فترة التغيير السياسي أو الانتخابات لذلك ، إذ في هذه الفترات يريد رجال السياسة أن ينظر إليهم الرأي العام كخصوم للفساد و أنهم أتباع الإصلاح و في هذه الفترة ، يكون من السهل فيها دفعهم للانخراط في الاتجاه الصحيح، و عند بلوغ هذا الهدف يتوجب التأكد من أنّ الزعماء السياسيين الجدد حديثي الانتخابات يتشبثون بوعودهم ، و هذا الأمر ليس بالهين على الإطلاق.

إنّ ممارسة الأشخاص لوظائفهم ليس غاية في حدّ ذاته ، بل ذلك يمثل بداية مسار الإصلاحات و الأمر يتعلق بمسار طويل لا يمكن أن يكون قضية القادة السياسيين وحدهم بل على الجميع المشاركة في ذلك ، و على طول هذا المسار ، ينبغي نشر النتائج المتحصل عليها على السكان الذين سيكونون في البداية على الأقل غير مصدقين وحذرين ، يجب كسب دعمهم و هذا أمر يتطلب الوقت و الصبر.

كما يجب أن تكون المعلومات بشأن التقدم الحاصل بالضرورة حذرة و ذات مصداقية و دقيقة و إبعاد أي مبالغة و التركيز على ما يسمح للناس بملاحظة التغيير الحقيقي يسير باتجاه التحسن دوما ، و هكذا فقط يمكن لدعم الرأي العام أن يخلق بيئة أمل و مشاركة تساهم بدورها في الحفاظ على الإرادة السياسية .

إلى جانب ذلك ، لعل الالتزام بممارسة الديمقراطية و الحفاظ عليها في المجتمع يعد من أهم وسائل مكافحة الفساد أيضا ، إذ أنه كلما إنخفض مستوى ممارسة الديمقراطية تزايدت فرص الفساد ، و

(1) المرجع نفسه ، ص 43

ذلك نتيجة لضعف أو إنعدام الضوابط و إجراءات الرقابة التي يمارسها المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته كالصحافة ، والإعلام وغيرها ، فمعظم الدراسات توضح أنّ المجتمعات التي تسودها الديكتاتورية و تسيطر فيها الدولة على جميع القرارات تكون معدلات الفساد فيها أكثر ارتفاعا . (1)

ثانيا : المعالجة الإدارية

لا يمكن مكافحة الفساد الإداري فقط من خلال المعالجة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية وهي معالجة تمس البيئة الخارجية للمنظمة الإدارية، و هي مهمة ، لكن الأهم في ذلك أن تتم معالجة الفساد أولا داخل المنظمة الإدارية، حتى تكتمل الصورة لمكافحة الفساد، و البيئة الإدارية التي تعاني من ظاهرة الفساد يمكن معالجتها من خلال:

- محاربة الانحراف و تقوية الرقابة الإدارية دون تهاون أو ضعف مع إحكام و سرعة البث في المخالفات ، حيث نؤمن ردع المخالفين و منع الآخرين من التفكير بالمخالفة و تنظيم العاملين من أنّ العقاب لا بد أن يقع على المخالف و لا تمرّ مخالفة دون عقاب كما سيدرك المواطن أنّ هناك حسابا لكل مخالف حتى لا يفقد إيمانه بعدالة الدولة (1) .

و الرقابة على الإدارة العامة في الحقيقة تأخذ عدّة أشكال و أنواع ، فهناك حسب علماء الإدارة الرقابة التشريعية ، و الرقابة القضائية ، و الرقابة الشعبية ، و الرقابة الإدارية ، و خاصة الرقابة الذاتية ، و من الكتاب من يعتمد التصنيف الأشمل للرقابة على أساس أنها خارجية وداخلية . (2)

لكن الحاصل في الجزائر هو غياب عنصر المحاسبة و المراقبة الصارمة (غير السلبية) تجاه أولئك الفاسدون الذين يتلاعبون بأموال و خيرات البلاد ، نتيجة عدم التنسيق بين مختلف أنواع الرقابة و أجهزتها و هيئاتها من جهة ، و لعدم تغيير القوانين و الإجراءات التي تتحكم في عملية الرقابة من جهة ثانية ، هذا إلى جانب غياب القضاء المستقل الذي عادة ما يخضع للجماعة الضاغطة و موازين القوى من جهة ثالثة الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد في الإدارات و الدولة و المجتمع.

(1) المرسي السيد حجازي ، المرجع السابق الذكر ، ص34

(1) د .مهدي حسن زويلف ، سليمان أحمد اللوزي ، المرجع السابق الذكر ، ص50

(2) أعتامنة جباد ، المرجع السابق الذكر ، ص250

- هذا بالرغم من المحاولات التي قامت بها السلطة لتدعيم الرقابة و تطويرها بإعادة تنظيم مجلس المحاسبة و التحقيق في الاختلاسات و حماية أملاك الدولة من الاستعمالات غير المشروعة غير أنّ غياب الرقابة الشاملة و المحاسبة النزيهة أدى إلى اتصاف عمل ذلك المجلس بعدم الصرامة.
- و لتدعيم دور مجلس المحاسبة السابق الحديث عنه في ثنايا هذا البحث يمكن القيام بما يلي:
- إعادة النظر في البرامج التعليمية والتكوينية وتكثيف اللقاءات بين المواطنين والقيادة العليا لتدعيم الثقة و غرس روح التعاون الجماعية و التشاور داخل المنظمة الإدارية.
 - تشجيع رقابة المجالس الشعبية المنتخبة و تدعيمها حتى تستطيع أداء دورها في الرقابة دون تعقيدات بيروقراطية.
 - تشجيع الرقابة البرلمانية الممارسة من طرف ممثلي الشعب في المجلس الشعبي الوطني وتوسيع الحوار بداخله عن طريق مشاركة المواطنين الذين يهتمهم الأمر.
 - تدعيم مبدأ استقلالية القضاء، لتتمكن المحاكم القضائية من القيام بدورها على أكمل وجه.
 - و مهما يكن من إصلاحات جذرية ، فإنها بحاجة دائمة إلى الرقابة الذاتية (الأخلاقية) والرقابة القانونية الإيجابية طبعاً ، أي توظيف الأخلاق أو الدين و القانون أو العرف في كل عمل.
 - و بهذا نستطيع القول بأنّ الرقابة و المتابعة عنصر أساسي في نجاح إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري و تحقيق التنمية الشاملة، كونها تعيد الأمل و الثقة للمواطن الذي هو أساسها (1).
 - العناية بالهيكل التنظيمي و ملاحظة واقعيته و ملاءمته لطبيعة العمل على أن يكون هناك وضوح للمسؤوليات و الصلاحيات كي نبعد التجاوزات على الصلاحيات و الاختصاص ومن ثم مخالفة و اختراق الهيكل التنظيمي (2).
 - و في ضوء واقع الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري الجزائري ، و الذي رغم محاولات القيادات الإدارية لإصلاحه خلال السنوات الأخيرة ، إلا أنّها منيت تقريبا كلها بالفشل في الوقت الذي تكون فيه الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في الهياكل التنظيمية أمراً على غاية من الإلحاح ومن ثم يمكن تقديم اقتراحات عامة قد تساعد السلطات العمومية في هذا الشأن و هي:

(1) المرجع نفسه ، ص253

(2) د. مهدي حسن زويلف ، سليمان أحمد اللوزي ، المرجع السابق الذكر ، ص50

- ضرورة دراسة الأجهزة الإدارية لمعرفة ما إذا كانت تعمل ضمن هيكل تنظيمي واضح أم لا لأنّ عدم وضوح بعضها و تداخل العلاقات بين الوظائف ، من شأنه أن يفرز الكثير من الغموض و الفوضى ، ينعكس أثر ذلك سلبا على عمل المؤسسة ، فيؤدي بالتالي إلى فقدان التوازن المطلوب ، و غياب التدرج التنظيمي الأساسي لنجاح المؤسسة في أداء واجباتها.
- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي ، على نحو يجعله متفقا مع التنظيم الذي يقتضيه التغيير الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في المجتمع.
- لا بد أيضا على القيادات الإدارية الجزائرية الاهتمام بطرائق العمل و أساليبه كون إنجاز الأعمال في أغلب الأوقات يتم بكثير من الإسراف في الجهد و التضییع في الوقت و بمستوى منخفض من الكفاية.
- ضرورة العمل على تبسيط الملفات الإدارية ، و تسهيل الحصول على الوثائق الإدارية و تقليص مهل تسليم بضعا من تلك الوثائق ، و إلغاء بعض الإجراءات الإدارية المعقدة و كذا التزام الإدارات المختلفة بالردّ على مطالب المواطنين . ضف إلى ذلك ، ضرورة إبقاء الإدارات التي لها علاقات مكثفة مع الجمهور كالبريد و المواصلات ، البلديات ، الضمان الاجتماعي ، المستشفيات ... الخ ، مفتوحة إلى ساعات متأخرة ، حتى يتمكن المواطنين من قضاء حاجاتهم بعد غلق المعامل و مختلف الهيئات الأخرى ، و ذلك منعا للموظفين من التفكير في : الغياب لقضاء ذلك ، أو حتى التفكير في القيام بعمل إضافي ، لما ينتج عن القيام به من نتائج كارثية على الأداء الحكومي.
- ضرورة تركيز القيادات الإدارية على قضايا التخطيط و التنظيم و التوجيه ، و ترك قضايا التنفيذ و الإجراء إلى مرؤوسيهم ، كما ينبغي على القائد الإداري العمل على تشجيع عملية تفويض السلطة ، لما لهذه الأخيرة من دور كبير في القضاء على روح الاتكالية لدى الموظفين على رؤسائهم .⁽¹⁾
- إعادة النظر في نظام التعيين و الترقيّة و إنهاء الخدمة ، إذ لا بد أن يتم كل ذلك بناء على أسس موضوعية علمية دقيقة ، عوضا على الأسس الشخصية المتحكمة حاليا في كل ذلك سواء

(1) نصير سمارة ، المرجع السابق الذكر ، ص144

عند التعيين أو الترقية أو التقاعد . و في هذا الصدد نذكر " إبراهيم شحاته " الذي يرى أنّ الجمود الشديد في نظام تعيين و ترقية و إنهاء خدمة الموظفين، و إخضاع ذلك لأهواء الرئيس الإداري أدّى إلى صعود الكثير من العاملين إلى المناصب العليا من غير كفاءة ، مع صعوبة أو استحالة التخلص منهم ، الأمر الذي حرم العديد من الأجهزة الإدارية من الاستفادة من خبرات القيادات الشابة.

- و أخيرا على القيادات الإدارية العمل على تطوير أنظمة الرقابة على نحو يجعل هدفها الأساسي هو تحقيق كفاءة و فاعلية الإدارات العمومية ، لا وسيلة للتحكم و استظهار السلطة وتأكيد أهميتها في التنظيم أمام مرؤوسيهـم.

إنّ تبني مثل هذه الاقتراحات من قبل القيادات الإدارية الجزائرية ، كفيل هياكلنا الإدارية

تتصف كما يقول "قويليرمو هارو بيلشي

بالبساطة و الوضوح بدلا من اتصافها بالتعقيد و الثقل و هذا شأنه التقليل من استتراء الفساد الإداري في الهياكل التنظيمية مستقبلا. (1)

و ضرورة وضوح التعليمات و القواعد و بيان كيفية تطبيقها بوجود أدلة للعمل يجب إتباعها ، وبذلك فقط نبعد الاجتهاد الذاتي و التفسير الشخصي لها ، أو خلق قواعد عمل قد تستخدم لتبرير انحراف إداري أو ضياع لمسؤولية أو ضعف للرقابة. (2)

إنّ الحاجة إذا إلى السهولة و البساطة و الوضوح ، هي حاجة أكيدة و خاصة بصدد النماذج المستخدمة لتأدية العمل ، إنّ النموذج المصمم بطريقة سليمة يعتبر من أحسن أدوات الإدارة لأنّه من الممكن كتابة البيانات المطلوبة في شكل نمطي و بحد أدنى من الكلمات المطلوبة.

و لعل من أهم شروط النماذج السهلة ، أن يتفهمها و يستوعبها المواطن العادي، و أن تخضع للمراجعة المستمرة عندما يثبت أنّ بعضها عديم الجدوى ، كما أنّ عدم توحيد النماذج المستخدمة من حيث حجمها أو أسلوبها يخلق الكثير من الصعوبات و يخفض من سرعة تداولها و قد يتعود الموظف العام نتيجة ذلك على مثل هذه النماذج، حتى أنّه قد ينسي معناها أو الهدف منها . و

(1)Guillemo HARO Bélchez , " **La Fonction publique de carrière** " , Revue française d'administration publique , N° 19 Avril – Juin 2000 , p 207

(2) مهدي حسن زويلف ، سليمان أحمد اللوزي ، المرجع السابق الذكر ، ص 50

النتيجة هي طبعا استمرار استخدامها رغم أنها أصبحت بالية و تتضمن بعض البيانات التي لن يستفيد منها أحد.

و لا يعتبر هذا ضياعا في الجهد أو الوقت فحسب ، بل يوضح أيضا مدى الحاجة إلى المراجعة المستمرة لهذه النماذج أو استبعاد بعض بياناتها غير الضرورية ، إضافة إلى ضرورة تماشيه مع العمل الذي يستخدم فيه ، و أن يكون نمطيا و مكتوبا بأسلوب سهل .

- إتصاف الإدارة بالنزاهة و الاستقامة و الأمانة و الانتماء و الولاء للمنظمة و المصلحة العامة حيث تعتبر قيادة التنظيم المثل الأعلى لجميع العاملين سواء باحترامهم القوانين أو الالتزام بقواعد العمل أو تعاملهم النزيه مع المواطنين .⁽¹⁾

و الاستقامة في الإدارة هي أن يكون الموظف العام متمسكا بمبادئ الدين و الأخلاق و لا يحدد عن الحق و لا يخشى في الحق لومة لائم.

فمتى توافرت الاستقامة في إنسان لا تتركه لأنه يجد فيها قيمته البشرية و قوة أخلاقه ، و صلابه مبادئه ، و بالتالي نجد أن الأنماط السلوكية التي يتبعها دائما واضحة لا تشوبها شائبة ، و ليس في إنجازاته ما يعيبه ، أو يفنيه عن الاستمرار في هذه الاستقامة الخلقية .

أما الانتماء فمعناه أن يشعر الإنسان بأن هناك صلة قوية تربطه بهذا الوطن و هو مدين له بالكثير الذي يجب أن يعطيه.⁽²⁾

و هذا الانتماء لا يظهر إلا في المواقف الهامة و الحساسة و الحرجة فمثلا لو تعرضت البلاد لغزو خارجي ، فالشعور بالانتماء يدفع المواطنين للخوض و الدفاع عن وطنهم تحت شعور قوي بأنّ الخطر الذي يهدد هذا الوطن هو خطر عليهم و على أولادهم و أسرهم.⁽³⁾

و الموظف العام عندما يؤدي عمله فهو في الواقع بانتمائه لهذا الوطن لا يبخل عليه بعرقه وجهده .

(1) محمد محمود عبد الوهاب ، البيروقراطية في الإدارة المحلية ، الأزيطة : دار الجامعة الجديدة ، 2004 ، ص59

(2) مهدي حسن زويلف ، سليمان أحمد اللوزي ، المرجع السابق الذكر ، ص50

(3) محمد المصري ، مفاهيم الإدارة بالدول العربية ، الإسكندرية : مطابع رويد ، 1993 ، ص249

ضرورة توصيف الوظائف و تسطير مستلزمات الوظيفة حتى أخلاقياتها مع ضرورة وضع المعايير الخاصة بالجدارة سواء في التعيين أو الترقية كون التعااضي عن الأهلية سواء في التعيين و الاختيار أو الترفيع يمثل شكل من أشكال الفساد الإداري.

إنّ تحقيق ذلك يتوقف في نظرنا على اتخاذ إجراءات تسعى من خلالها القيادات إلى خلق حوافز مادية و تشجيعية للموظفين في العمل ، و من أهم تلك الإجراءات نجد:

- إضفاء الطابع الشوري و الديمقراطي على الإدارة من خلال فسح المجال أمام الموظفين للمشاركة في إدارة شؤون المنظمة بالطرق المناسبة لإبداء آرائهم و تقديم اقتراحات تساعد في عملية اتخاذ القرارات السليمة.

- ضرورة مراجعة القانون الأساسي المطبق عليهم و تحديثه ، و ذلك على ضوء التغيرات الاجتماعية و السياسية و الفنية ، لتحسين العمل بشكل يخدم أهداف التنمية الإدارية.

- توفير الحوافز المادية و المعنوية و مراجعة سلم الأجور حسب التغيرات و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد .(1)

- تدريب و تكوين الموظفين لتزويدهم بالمهارات الفنية و الإدارية العالية و المعارف العلمية و العملية الحديثة ، التي أصبحت ضرورة ملحة ، تقتضيها ظروف المرحلة الراهنة التي شهدت إصلاحات على المستويين السياسي و الاقتصادي . و التكوين في الحقيقة يعتبر من أهم وسائل إحداث التغييرات في ثقافة الوظيف العمومي و مواقف المسيرين ، كونه يحوّل الموظفين من مجرد منفذين للسياسات الحكومية إلى مسيرين حقيقيين مسؤولين يعملون بكفاية و فعالية ، و هما مفهومان مناقضين للفساد .(2)

- إقامة علاقات الاحترام و التعاون و التقدير بين الموظفين و القيادة وبين المسؤولين والمواطنين.

- إدماج العناصر الشابة المتخصصة في المجال الإداري للإسهام في الدور القيادي للإدارة

- تنمية أخلاق الموظفين من خلال:

• جعل الموظف يلتزم بتغليب المصلحة العامة المصلحة على الخاصة.

(1) أعثامنة جياذ ، المرجع السابق الذكر ، ص 231

(2) نصير سمارة ، المرجع السابق الذكر ، ص 147

- تقريب عمل الإدارة من المواطنين بالإصغاء إليهم ، و تقديم أحسن الخدمات لهم.
 - ضبط السلوك المهني و الشخصي بما ينسجم و مقتضيات ممارسة الوظيفة العمومية وتفهمهم لواجباتهم في إطار أخلاقية المهنة.
 - إزالة الطابع التسلطي الذي يمكن أن يتصف به بعض الموظفين.
 - فهم الواجبات المهنية ، و التذكير بالجزاءات الإيجابية و السلبية .
- تحسين دوافع العمل لدى الموظفين : من خلال إشباع رغباتهم و حاجاتهم المختلفة، عن طريق زيادة أجورهم تماشياً مع تكاليف المعيشة ، و تخفيض نسب الضرائب المقطوعة من أجورهم ، مع إمكانية تحميلها على قطاعات أخرى ، و توسيع نطاق الضمان الاجتماعي لهم ، ذلك أنّ القضاء على ظاهرة الفساد يبدو أنه مستحيل في ضوء انخفاض الأجور ، هذا بالإضافة إلى ضرورة إشباع حاجاتهم المعنوية و التي نعني بها هنا حاجات " التقدير الشخصي العالي " التي بإمكانها التقليل من ظاهرة الفساد كونها تخلق لديهم الشعور بالرضا و من أدوات التحفيز المعنوية مثلاً : كتب الشكر و التقدير الأوسمة و الميداليات ، لقب الموظف المبدع ، اختيار الموظف للوظائف الإشرافية أو الرئاسية أو القيادية . (1)
- ضرورة تلاؤم الإدارة مع البيئة الخارجية ، كون التنظيم في الحقيقة ليس إلا نتاج البيئة التي يوجد فيها ، و لذا لا بد أن يتأثر ذلك التنظيم بالاعتبارات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والثقافية المتوارثة عن الأجيال في هذا المجتمع ، و عليه التنظيم الجيد هو الذي يكون بمقدوره التفاعل و التجاوب مع تلك الاعتبارات.
- و في هذا الإطار نجد الأستاذ " أرورا الذي ألح على أنّ الدراسات الإدارية المختلفة للدولة يجب أن تركز على التفاعلات بين أي نظام إداري و البيئة الخارجية ، و أن تدرس ديناميكيات التغيرات الإدارية و الاجتماعية في البيئة التي تجرى فيها التفاعلات.
- والإدارة في أي مجتمع كان ، في إطار خطتها لمكافحة الفساد ، هي مطالبة بأنّ تغير في أساليبها و تنظيمها وفق المتغيرات البيئية المختلفة من اقتصادية و سياسية و اجتماعية وثقافية .

(1) المرجع نفسه ، ص149

كما يجب أن تفهم حقيقة المجتمع الذي تعمل فيه و تنتهي إليه ، و أن تعي تلك التغيرات التي تطرأ على العوامل البيئية المحيطة بها .⁽²⁾

2- المعالجة الاقتصادية و الاجتماعية

2-1- المعالجة الاقتصادية

و يمكن تبيانها من خلال النقاط التالية:

- ضرورة إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال تحريره باستخدام مختلف الطرق ، كإلغاء القيود و التنظيمات الحكومية ، و تحديد السياسات و فتح الأسواق الداخلية على الخارج من خلال تخفيض القيود التعريفية و غير التعريفية ، و إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي في المعاملات الخارجية.⁽¹⁾

- ضرورة العمل على تنويع الاستثمار في قطاعات مختلفة ، أي خارج قطاع المحروقات لأن ذلك يشجع أكثر على المنافسة الاقتصادية و يفسح المجال للعمل و الإنتاج... الخ ، و بذلك نقل بروز العديد من المشاكل التي تتراكم نتيجة انتشار البطالة ، و قلة الرواتب و انخفاض الناتج القومي... الخ ، لتكوّن في النهاية أسبابا لانتشار الفساد الإداري و المالي في البلاد.

و المشكل في نظرنا لا يتعلق بقلة أو انعدام الإمكانيات التي تسمح بتطوير اقتصاد متنوع في بلادنا ، فكل الإمكانيات متوفرة بشهادة الجميع . فالأمر إذا ، يرجع في الأساس إلى عدم حسن استغلال الإمكانيات ، و هذا الأمر تأكده نسبة الصادرات التي وصلت منذ 1999 إلى مليار دولار أمريكي خارج قطاع المحروقات .⁽²⁾

- إصلاح اختلالات المالية العامة و تحسين إدارة الموازنة العامة ، و يتم ذلك من خلال إصلاح الإيرادات و النفقات العامة و الموازنة.

⁽²⁾ عبد القادر الشخفي ، المرجع السابق الذكر ، ص 80

⁽¹⁾ أعتامنة جباد ، المرجع السابق الذكر ، ص 233

⁽²⁾ يوسف شلبي ، المرجع السابق الذكر ، ص 3

ففي إطار الإيرادات العامة ، ضرورة تفعيل جباية الضرائب و إلغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية و توسيع الوعاء الضريبي ، و في جانب النفقات العامة ، من الضروري العمل على تقليص الدعم خصوصا ذلك الذي لا يصل إلى مستحقيه ، و استخدام المعايير الكمية الملائمة للأداء بالنسبة للإتفاق العام و تحسين إدارة مراقبة النفقات العامة.

أما بالنسبة للموازنة فينبغي الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة ، و الحد من الموازنات المستقلة أو الملحقة بقدر الإمكان لتوفير الرقابة ، و خلق موثيق أو مبادئ للممارسات الجيدة في الإدارة المالية و النقدية تلتزم بها الدولة ، مع العمل على تحسين الأطر القانونية و المحاسبية والإحصائية في مجالات القوانين البنكية و الضريبية و الجمارك و الاحتكارات الطبيعية وغيرها بما يتفق مع المعايير الدولية . و في هذا الإطار ، من الأهمية بمكان دعم التعاون مع المنظمات المعنية بمكافحة الفساد خصوصا البنك الدولي ، و ذلك من أجل الاستخدام الأفضل للموارد العامة و دعم الشفافية و المسؤولية الحكومية⁽¹⁾

2-2- المعالجة الاجتماعية:

و تتمثل هذه المعالجة للفساد أساسا في معالجة الأسباب الاجتماعية السابق الحديث عنها في ثنايا هذا البحث ، كيف ذلك ؟.

بداية قلنا أنه من أسباب الانحراف عن قواعد العمل مثلا هو قلة الموارد و السلع و الخدمات وزيادة الطلب عليها مما يضطر الجمهور نتيجة ذلك إلى إتباع الإغراءات و التوسطات للحصول على نصيب أكبر من الغير ، و لذلك لا بد من أن تسعى الدولة إلى استخدام مواردها استخداما أمثل و العمل على زيادة قدرتها لتقديم الخدمات و السلع ليتقابل عرضها مع الطلب عليها.

- أيضا يتبين لنا أنه من أسباب الانحراف عن القواعد هو الضغط الاجتماعي ، و منه لا بد من خطوة جريئة نرفض بها الضغط الاجتماعي الذي يدفعنا للانصياع لمفاهيم تقليدية لعلاقات اجتماعية تتعارض مع الإدارة الحديثة و متطلباتها ، كون الوعي و الإيمان بالمصلحة العامة والرفض الجماعي للضغوط الاجتماعية من الأسباب النافعة في هذا المجال.

(1) المرسي السيد حجازي ، المرجع السابق الذكر، ص33

- ضرورة توعية الجمهور بالوظيفة الاجتماعية للجهاز الإداري ، و هي خدمة مصالح الجماهير ، و بذلك نبعد المواطن عن إتباع الأساليب الملتوية في الحصول على حاجاته ونشجعه على سلك الطريق الصواب للوصول إليها ، إلى جانب توعية الجماهير بأضرار الفساد الإداري في المجتمع ، و هذا الوعي يمكن أن ينشر عن طريق: (1)
- وسائل الإعلام ، حيث ينبغي أن يرسخ في أذهان المواطنين أنّ الفساد هو العائق الأساسي للنمو الاقتصادي و لرفع مستوى المعيشة.
- ضرورة تبني القيادات السياسية العليا في المجتمع و ممثلي الشعب مكافحة الفساد ضمن مبادئ المسؤولية و الشفافية و النزاهة ، و أن تقتنع هذه القيادات بأنّ وسائل مكافحة يمكن أن تُؤتي ثمارها.
- و لعل ممارسة الديمقراطية التي سبق الحديث عنها تعد وسيلة جيدة لنشر الوعي بتكلفة الفساد الاجتماعية.
- إنّ عنصر خلق الوعي لدى الجمهور من الأهمية بمكان في مكافحة الفساد لأنّه من دون مساندة الجمهور لجهود مكافحة لن يتحقق الإصلاح المنشود.
- إذا ينبغي أن يدرك الجمهور أنّ الفساد العام هو من أشد معوقات النمو الاقتصادي لتأثيره السلبي في الاستثمار و في استراتيجيات التنمية الاقتصادية ، و حتى بالنسبة للدول التي حققت نموا اقتصاديا مع وجود الفساد فإنّها ستدفع ثمنا باهضا مستقبلا لأنّ الفساد يغذي نفسه و من ثم سيولد سلسلة أطول من المكافآت و العوائد غير القانونية الأمر الذي سيقوض التنمية والتقدم لا محالة.
- و أخيرا ضرورة العمل على تشجيع الرقابة الجماهيرية : إنّ الرقابة الشعبية للإدارة العامة أصبحت تقليدا ينتهجه المواطنون في الغالب من الدول النامية ، و هي كأن يكتب المواطن لممثليه في مجالس الشعب أو يقدم شكوى للإدارات مباشرة . إن هذه الرقابة قد تحث العاملين على الالتزام بقواعد العمل إذا ما تأكدوا أنّ تلك الشكاوى ستأخذ طريقها إلى الجهات العليا على أن يصحب

(1) د . مهدي حسن زويلف ، سليمان أحمد اللوزي ، المرجع السابق الذكر ، ص48

ذلك تعريف المواطن و حثه على ضرورة الابتعاد عن الادعاءات الملفقة وأعمال الكيد و الانتقام لغرض شخصي⁽²⁾ .

خلاصة و استنتاجات:

و مما تقدم نستخلص أنّ نجاح أي خطة لمكافحة الفساد في أي بلد تتوقف في الأساس على ضرورة توفير الشروط الرئيسية المتمثلة في الشفافية و المساءلة و حسن الحكم ، و ليس هذا فحسب بل لا بد أيضا من خلق أو إيجاد الآليات التي ستتولى تجسيد ذلك على أرض الواقع وهي كثيرة و متنوعة (محلية ، إقليمية ، و دولية).

و نتيجة ذلك التعدد ، اختلفت و تنوعت أيضا طرق مواجهة الفساد و محاربتة ، ففي الوقت الذي تحاول فيه الليبرالية الغربية تطويق الأفراد بحزمة كثيفة من القوانين الرادعة في إطار من إجراءات رقابية و محاسبية دقيقة ، يلجأ الإسلام كمنهج حياة إلى تعبئة الفرد بمنظومة أخلاقية مركزة و مرتكزة على نظام محاسبة داخل نطاق الضمير يطلق عليه " التقوى " ، جاعلا الأفضلية بالمجتمع لأولئك الذين تردعهم تقواهم عن كسر أحد مفردات هذه المنظومة و لا يكتفي بذلك فقط ، بل يضع الردع القانوني في المرتبة الثانية لأولئك الذين لم يجدي معهم ردع الضمير.

(2) المرجع نفسه ، ص50

1. سعد حقي توفيق ، الإستراتيجية النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة ، الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008 .
2. عبد الحفيظ الجباري، بداية استشراف المستقبل في الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة القافلة، السعودية ، العدد 03 ، 1993.
- عبد السلام رضوان ، جيران في عالم واحد ، الكويت : عالم المعرفة ، سبتمبر 1995.
- عبد العزيز كامل ، المؤشرات الدولية للتراجع الأمريكي ، مجلة البيان ، التقرير الاستراتيجي الخامس.
3. عبد العزيز كامل، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي الخامس.
4. عبد العزيز كامل، المؤشرات للتراجع الأمريكي، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي الخامس.
5. عبد العلي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية ، الأردن : الأكاديميون لنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012.
6. عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، لبنان : الدر العربية للعلوم، ط 1 ، 2005.
7. عبد القادر مخادمي، القواعد العسكرية الأمريكية الروسية، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص ص 161 - 162 .
8. عبد الهادي العشري، التدخل الدولي من أجل الديمقراطية، ب ب ن، جامعة المنوفية، 2005
9. عبد الهادي العشري، التدخل من أجل الديمقراطية، ب ب ن، ب د ن، 2005،
10. عبد علي كاظم المعموري ، انهيار الإمبراطورية الأمريكية ، الأردن : الأكاديميون للنشر و التوزيع،، ط1 ، 2012.
11. علاء عبد الحفيظ محمد، الموائمة بين اعتبارات الامن والممارسة الديمقراطية، ابو ظبي : مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2004.
12. علي الدين هلال ، حال الأمة العربية 2014 - 2015، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2015.

13. ليث محمود المبيضين، الاحتلال الأمريكي للعراق، الأردن : دار الحامد، ط1، 2012.
14. ناظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الحلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية
15. إدوارد ميديرل وآخرون، رواد الإستراتيجية الحديثة، تر:محمد عبد الفتاح ابراهيم ، ج2، ب ب ن ، مؤسسة فرانكلين لطباعة والنشر، ب س ن .
16. تيري دي مونديال، جان كيلين، موسوعة الإستراتيجية، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2011.
17. تيري دي مونديال، جان كيلين، موسوعة الإستراتيجية، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2011.
18. جون جي، ميرشايمر، ستيفن إم والت، أمريكا المختطفة، اللوبي الاسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الامريكية،تر: فاضل جتكر، الرياض : مكتبة العبيكان، ط1، 2006.
19. جون جي، ميرشايمر، ستيفن إم والت، أمريكا المختطفة، اللوبي الاسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الامريكية،تر: فاضل جتكر، الرياض : مكتبة العبيكان، ط1، 2006
20. جيمس دورتي، وروبرت بالاستغراف،النظريات المتقاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، ، كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.
21. حسين خليل وعبيد حسين، الإستراتيجية، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1، 2013.
22. سعد بن علي الشهراني، ط1 الرياض، 2005، جامعة للعالولايات المتحدة الامريكية لأمنية .
23. عام حسن فياض، علي عباس مراد، مدخل الفكر السياسي العديم والوسيط، بنغازي: منشورات جامعة قازيونس، 2004، ط1.
24. عامر مصباح، اتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

25. عباس عميد زنجاني، الفكر السياسي في الإسلام، المبادئ والأطر العامة، تر: ضياء الدين الخزرجي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2010 .
26. كريستيان رويس، سميث، نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014،
27. محسن بن العجمي بن عيسى، الامن والتنمية ، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط2011، 1.
28. محسن بن العجمي بن عيسى، الامن والتنمية ، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط2011، 1.
29. محمد خلف الساعدي، النظام السياسي لولايات المتحدة الامريكية، مجلة آفاق عربية، بغداد : دار الشؤون الثقافية، العدد 5، 1978.
30. محمد خلف الساعدي، النظام السياسي لولايات المتحدة الامريكية، مجلة آفاق عربية، بغداد : دار الشؤون الثقافية، العدد 5، 1978.
31. محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية والاستراتيجية القومية، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2007.
32. محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية والاستراتيجية القومية، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2007.
33. منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008.
34. نعيم إبراهيم الطاهر، الإدارة الإستراتيجية : مفهوم، أهمية، تحديات، 2009، عمان جدار الكتاب العالمي لنشور والتوزيع، ط 1
35. Howard h.lentner, public policy and for eign policy : diver gences, intersections , exchange ,review of policy research, volume 23, numder 2006 .
36. Vertzber Ger, yaacov.I, the world in their minds : information processing, cognition , and perception in foreign policy decission making, california m stand ford university press, stand ford , 1990
37. sanders, irene , srtategicthinking and new science, new york : the free press, 1998..
38. Amin saikla . albrechtI schnzbe. Democrzatization in the middle east . the united nation university . new yourk . usa .2008 .

39. Christophe hill, the changing politics of foreign policy, london, palgrave macmillan, 2003 .
40. Diana priest , cia holds terror suspects in secret prisons, washington post ,2 novembre 2005.
41. Dorothee schmid, europeens et amiricains : face aux crisesio moyent orient , entre impuissance et reaction ifri , paris, 2006 .
42. Hansj ,Morgen Thau ,Politics Among Nation , New York : Knopf ,4Th Ed , 1967
43. James morrison , nato expansion and alternative future security alignments, washing dc , institute for national strategic studies mc , nair paper , april 1995 .
44. Jay ogilvy, future stadies and the human seuces : the case for normative scenarios, futures research quarterly, 1992.
45. Jean Jaquesroche ,Theory Des Relatiointernationals ,Paris, Montchrestie, 5 Edition , 2004
46. Jeannie shawl , europe rights body endorses rendition report as officials call for le gal safeguards , jurist , 27 june 2006.
47. Ken eth, waltz, theory of international politics , addison- wesley publishing can pany, 1979.
48. Keneth waltz ,structural realism after the cold war, international security vol .25,no.01,2000 .
49. Marlène laruelle . lretour de larussie . politique international reveue n 115 .2007.
50. Poll Frederick,Thinking About the future, the futurist, september-october 1996 .
51. Robert o.keohane, afret hegemony : cooperation and discord in the world political Economy princen university press, 1984.
52. sanders, irene , srtategicthinking and new science, (new york : the free press, 1998).
53. Vertzber Ger, yaacov.I, the world in their minds : information processing, cognition , and perception in foreign policy decission making, california m stand ford university press, stand ford , 1990,
54. Volker rittoerger,approaches to the study of roreign policy ,tubinger politik ,working paper, nr 46
55. Zibginiew brezezeniski.the future of yalta .foreign afairs . vol .63 . no.2 .1994 .
56. ابراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى :دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، ليبيا : دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط2، 2009، ص 83.

57. ابراهيم اسعدي، الناتو وحسابات التدخل في سوريا، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 فيفري 2014 .
58. إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، القاهرة : معهد التخطيط القومي، سبتمبر 2000 .
59. ابراهيم توفيق ، صناعة الكراهية في العلاقات العربية –الأمريكية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
60. أحمد إبراهيم محمود، المسلمون بين أزمة سبتمبر والتحوت الإقليمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 292 ، جوان 2003.
61. أحمد البراء الأميري، فن التفكير ، الرياض : العبيكان لنشر، ط3 ، 2008 .
62. أحمد جلال عز الدين، التخطيط الأمني، الرياض، المركز العربي لدراسات الأمنية والتدريب، 1993.
63. أحمد حسن العسيري، في الإستراتيجية، مجلة الدفاع الجوي، العدد 12، الرياض، ديسمبر 2012.
64. أحمد قاسم حسين، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، سياسات عربية، العدد 20، ماي 2016.
65. أحمد قاسم حسين، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، سياسات عربية، العدد 20، ماي 2016.
66. أحمد ناصيف، فن الحرب، ط1، ، دمشق : دار الكتاب العربي ، 2010 .
67. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2011،
68. إدريس لكريني ، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك مقومات الريادة و إكراهات التراجع ، المستقبل العربي ، العدد 291 ، ماي 2003 .
69. إدريس لكريني ، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن ، مجلة المستقبل العربي .
- التسلح و نزع السلاحو الامن الدولي، تر: عمر سعيد ايوبي و امين سعيد ايوبي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2012 .

70. إدوار ميدابلر وآخرون، رواد الإستراتيجية الحديثة، ج1، ، تر: محمد عبد الفتاح ابراهيم 1943 .
71. إدوارد بونستين، النقاش الدائر حول الدورة، التمويل والتنمية ، المجلد 37، العدد 02، مارس 2000 .
72. إدوارد ميدابلر وآخرون، رواد الاستراتيجية الحديثة : الفكر العسكري من ميكافيلي إلى هتلر، تر: محمد عبد الفتاح ابراهيم .
73. إدوارد ميدابلر وآخرون، رواد الإستراتيجية الحديثة، تر: محمد عبد الفتاح ابراهيم ، ج2، ب ب ن ، مؤسسة فرانكلين لطباعة والنشر، ب س ن.
74. أرتيوم لوكين ، روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا ، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1، 2014.
75. أرشد مزاحم مجبل الغريبي، الإتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية، الأردن : مركز الكتاب الأكاديمي، ط1.
76. اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية، الأصول النظرية والتطبيقات العملية ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية، ط1، 2013 .
77. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، 1984.
78. إلياس طاهر محمد أمين ، مستقبل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية- الأوروبية ، السليمانية : مركز كردستان لدراسات الإستراتيجية، 2011
79. أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014 .
80. إيان شابيرو ، نظرية الإحتواء ماوراء الحرب على الإرهاب ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ط1 ، 2012.
81. باسم خفاجي، قراءة للواقع الداخلي الأمريكي ، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي الخامس.
82. باسم راشد ، تهديد جيوسراتيجي ، حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية ، السياسة الدولية ، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2014.

83. بشير عبد الفتاح ، القوة العسكرية و حسم الصراعات : الو م ا نموذجاً ، سلسلة رؤى معاصرة ، القاهرة : المركز العربي لدراسات الانسانية ، العدد 6 ، اوت 2008 .
84. التسليح و نزع السلاحو الامن الدولي، تر: عمر سعيد ايوبي و امين سعيد ايوبي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2013.
85. توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة ،تر:ليلي زيدان ، القاهرة ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ،2000 .
86. توماس فولجي، زلانكو سابيتش وآخرون، مستقبل النظام العالمي الجديد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2001 .
87. توماس ميدقتيز، مراكز الأبحاث في أمريكا، تر: نشوى ماهر كرم الله، ، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015.
88. توني بلير ، المحافظون الجدد ، تر: فاضل جكتر ، الرياض: مكتبة العبيكان ، ط1 ، 2005 .
89. تيم دان، ميليا كوركي، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016 .
90. تيودور لووي، بنيامين جينسبرج، الحكومة الأمريكية، الحرية والسلطة، الجزء2، ط1، تر: عبد السميع عمر زين الدين، رباب عبد السميع زين الدين، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
91. تيودور لووي، بنيامين جينسبرج، الحكومة الأمريكية، الحرية والسلطة، الجزء2، ط1، تر: عبد السميع عمر زين الدين، رباب عبد السميع زين الدين، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية .
92. ثائر خليل حمد ، الامن القومي الامريكي و التغبر في المنطقة العربية ، عمان : دار حامد لنشر و التوزيع ، ط1 ، 2016 .
93. جاد عماد ،الجدل حول المفهوم الجديد للحلف الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 136.
94. جاسم سلطان، التفكير الإستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط2، 2010، المنصورة .

95. جرايمي هيرد ، القوى العظمى و الإستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين ، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1، 2013.
96. جمال عبد الملك، الموسوعة السياسية العالمية، السياسة والإستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، بيروت: دار الجيل، ط1، 1988 .
97. جمال عبد الملك، الموسوعة السياسية العالمية، السياسة والإستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، بيروت: دار الجيل، ط1، 1988.
98. جميل جليل نعمة المعلة و اخرون ، الفكر السياسي الامريكي المعاصر ، لبنان : دار الروافد الثقافية ، ط1 ، 2016 .
99. جهاد عودة، العلاقات الدولية : مدارس ونظريات، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط2، 2015.
100. جواد كاضم البكري ، فح الإقتصاد الأمريكي ، الأزمة المالية ، لبنان : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ط 1 ، 2011.
101. جواد كاظم البكري ، فح الإقتصاد الامريكي ، بيروت : مركز حمورابي للبحوث و الدراسات استراتجية ، ط1 ، 2011 .
102. جوانيتا إلياس، بيتريتش، أساسيات العلاقات الدولية، ط1، تر: محي الدين حميدي، سورية دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2016 .
103. جون جي ، مير شايمر ، ستيفن م-والت ، اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية ، تر : أنطوان باسيل ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط2 ، 2009.
104. جون جي ميرشايمر ، أمريكا المختطفة اللوبي الإسرائيلي و سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، تر : فاضل جتكر، الرياض : مكتبة العبيكان ، ط1 ، 2006 .
105. جيرمي سكاهيل، حروب قذرة، تر: سعيد محمد الحسينة، بيروت : شركة المطبوعات لنشر والتوزيع، ط1، 2016 .
106. جيريمي سكاهيل، بلاكووتر أخطر منظمو سرية في العالم، تر: فؤاد زعيتر، لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، 2010 .

107. حسام مطر، السياسة الخارجية الأمريكية: ضرورة الانكفاء، مجلة حمورابي لدراسات، بغداد ، العدد 4 ، ديسمبر 2012.
108. حسن اسماعيل ، النظام السياسي الامريكى و انجلترا ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1978 .
109. حسن الحاج علي احمد، خصخصة الأمن :الدور المتنامي لشركات العسكرية والأمنية الخاصة، أبو ظبي : مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2007.
110. حسن سيد أحمد اسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة وانجلترا، القاهرة: دار النهضة، 1976 .
111. حسن سيد أحمد اسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة وانجلترا، القاهرة: دار النهضة، 1976 .
112. حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف القرن ، الكويت : عالم المعرفة ، 2002 .
113. حسين فوزي النجار، الفكر السياسي الحديث، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967 .
114. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، بغداد: دار الكتب العلمية، ط1، 2013 .
115. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، بغداد : دار الكتب العالمية لنشر والتوزيع، ط1، 2013 .
116. خالد حسين حسون ،الولايات المتحدة الامريكية ومشروعها الشرق الاوسطى الكبير، قضايا السياسية، العراق، العدد 23-24، 2011.
117. خضر عباس عطوان، سياسات القوة الأمريكية، رؤية مستقبلية، مجلة قضايا سياسية، بغداد، المجلد الثالث، العدد11، خريف 2006.
118. خليل حسين، حسين عبيد، الإستراتيجيات، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1، 2013
119. خليل لحديثي ، النظام الدولي الجديد و إصلاح الأمم المتحدة ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد 12 ، جويلية 1994 .

120. خه جاو وو، بوجين جي وآخرون، تالايخ تطور الفكر الصيني، ط1، 2004، تر: جابر عصفور، القاهرة: المجلس الأعلى لثقافة.
121. خير الدين عبد الرحمن، تصدعات في القلعة الأمريكية، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2006 .
122. دانيال وارنر، السياسة الخارجية الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة، أبوظبي : مركز الإمارات لدراسات الإستراتيجية .
123. رفيق حبيب ،حروب الديمقراطية ،معارك الاصلاح والهيمنة، ط1، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2006.
124. رمزي الميناوي، الفوضى الخلاقة : الربيع العربي بين الثورة والفوضى ؟ دمشق : دار الكتاب العربي، ط1، 2012.
125. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، سلوك الانسان في عالم عابر بالدول، تر: فاضل جتكر، الرياض: دارالعبيكان، ط1، 2003 .
126. روجي غارودي، ناعوم تشومسكي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر، القاهرة : مكتبة الشروق، ج2، ط1، 2001 .
127. ريا قحطان الحمداني ، الإسلاموفوبيا ، جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ، ، ط1، 2011 .
128. ريا قحطان الحمداني، الإسلاموفوبيا، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط2011، 1 .
129. زيغينو بريجنسكي ، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ؟ تر: عمر الأيوبي بيروت : دار الكتاب العربي ، 2004 ، ص 141 .
130. زيغينو بريجنسكي ، رؤية استراتيجية ، تر: فاضل جتكر، بيروت : دار الكتاب العربي ، 2012 .
131. زيغينو بريجنسكي، أجندة جديدة للناو، نحو شبكة أمن عالمية، تر :سلسلة ترجمات الزيتونة، مجلة الشؤون الخارجية، العدد 9- 10، 2009.
132. ستار جبار الجابري ، موقف دول الإتحاد الأوروبي إتجاه الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، دراسات دولية ، العدد 36 ، ص ص 45.46 .

133. ستيفن بوشيه، مارتين رويو، مراكز الفكر، أدمغة حرب الافكار، تر: ماجد كنج ، لبنان: دار الفرابي، ط1، 2009 .
134. سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، ط1، 2005، الرياض: جامعة نايف العربية للعولويات المتحدة الامريكية لأمنية .
135. سعد شاكر شلبي ، الاستراتيجية الامريكية اتجاه الشرق الاوسط ، الاردن : دار حامد لنشر و التوزيع ، ط1، 2013 .
136. سعيد اللاوندي ، وفاة الأمم المتحدة : أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية ، القاهرة : نهضة مصر للنشر و التوزيع ، ط 2 ، أكتوبر 2005 .
137. سعيد عكاشة ، سياسة الإتحاد الأوروبي حيال الشرق الأوسط ، مجلة السياسية الدولية ، مؤسسة الأهرام، أبريل 2002 ، ص 05.
138. سكود هيبارد ، السياسة الدينية و الدول العلمانية ، تر : الامير سامح الكريم ، الكويت : عالم المعرفة ، 2014 .
139. سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص 30 .
140. سمير مرقص ، الامبراطورية الامريكية ثلاثية الثروة الدين القوة ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2003 .
141. سمير مرقص ، رسالة في الاصولية البروتستانتية ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2003 ،
142. السيد أبو الخير، إستراتيجية فرض العولمة الآليات وسائل الحماية، القاهرة : دار السلام الحديثة، ط1، 2008 .
143. السيد ولد اباه ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2011 ، بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، ط 1 ، 2004 .
144. سيف الهرمزي ، مقتربات القوة الذكية الامريكية كالية من اليات التغيير الدولي ، بيروت : المركز العربي لابعث و دراسة السياسات ، نوفمبر 2016 .
145. شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، تر: محمد حلمي عبد الخالق، عمان : الأهلية للنشر، 1994 .

146. صالح زهر الدين ، الاقتصاد و السلاح و المافيا الامريكية ، بيروت : المركز الثقافي اللبناني ، ط 1، 2004.
147. صالح زهر الدين، المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية، ط1، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004.
148. صالح زهر الدين، اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004 .
149. صالح زهر الدين، دور المخابرات الأمريكية في حرب افغانستان والعراق، ج2، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ط1، 2003.
150. صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية،
151. ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية ، القاهرة : مركز الكتاب لنشر، ط 1 ، 2004 .
152. طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، عمان : دار اليازوري ، ط 1 ، 2008.
153. طارق عزيزة ، إستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في آسيا في ظل النهوض الصيني ، قطر : مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، فيفري 2017 ، ص 21 .
154. طارق محمد دنون الطائي ، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة ، بيروت : مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط 1 ، نوفمبر 2012
155. طالب حسين حافظ، الادوار الجديدة لحلف الناتو بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد 46، ب ت ن .
156. طالب حسين حافظ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في العراق 2003- 2007 ، دراسات دولية ، بغداد ، العدد 39
157. طاهر علاء، حرب القضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، ط1، مصر: :الصلاح لدراسات الإستراتيجية ونتاج اعلامي، 1991.
158. عام حسن فياض، علي عباس مراد، مدخل الفكر السياسي العديم والوسيط، بنغازي: منشورات جامعة قازيونس، 2004، ط1، ص89.

159. عامر مصباح، معجم مفاهيم العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، ط1، 2005 .
160. عامر هشام عواد ، القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، بغداد : مركزالدراسات الدولية ، العدد 114 ، جانفي 2011 .
161. عباس فاضل البياتي ، عبد الحميد العيد موساوي ، مراجعة الإلتزامات في الاستراتيجية الأمريكية في العراق ، دراسات دولية، بغداد ، العدد 39 .
162. عبد الرحمن عيه، دور الدولار الأمريكي في التأثير على الإقتصاد العالمي ،المؤتمر العلمي العاشر حول الإقتصادات العربية وتطورات مابعد الأزمة الإقتصادية العالمية، 19-20 ديسمبر 2009، لبنان .
163. عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور،الجزائر: ابن النديم لنشر والتوزيع، ط1، 2015 .
164. عبد الصمد سعدون عبد الله،انخفاض القيمة السوقية لعملة الدولار الأمريكي، قضايا سياسية، مجلد الرابع، العدد 14، ربيع 2008 .
165. عبد العزيز صقر، التحليل السياسي ومفهوم الإستراتيجية، مجلة البيان، الرياض،
166. عدنان السيد حسين، التوسع الأطلسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009 .
167. عدنان مهنا ، مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط ، بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي , ط1 ، 2014 .
168. عصام فاهم العامري، المازق العالمي لديمقراطية، بيروت : مركزالعربي لابحاث ودراسات السياسات، 2016 .
169. عطارذ عوض الشريفي ، الولايات المتحدة الامريكية هدر الفرصة السانحة ، الاردن : الاكاديميون لنشر و التوزيع ، 2019 .
170. عطارذ عوض عبد الحميد الشريفي ، الولايات المتحدة الامريكية هدر الفرصة السانحة ، عمان : دار الاكاديميون لنشر و التوزيع ، ط1 .
171. علاء عبد الحفيظ محمد ، تأثيرات الصعود الصيني و الروسي في هيكل النظام الدولي ، المجلة العربية للعلوم السياسية .

172. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد : جامعة بغداد ، 1975
173. فالي نصر، النتائج المترتبة على إحياء النفوذ الشيعي في العراق، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي السنوي ، رياض ، العدد 3، 2006، ص 480.
174. فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب، أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014
175. فراس الياس، التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن 21، مجلة شؤون الأوساط ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية، ربيع 2016، ص37.
176. فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، عمان : الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 23.
177. فوزي حسن حسين ،التخطيط الإستراتيجي لسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي لدول: الولايات المتحدة الامريكية نموذجا ، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2013.
178. كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، تر: أكرم ديربي، الهيثم أيوبي، ط2، 1988، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
179. كاظم هاشم نعمة ، روسيا و الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، فرص وتحديات بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط 1 ، 2016 .
180. كريم المفتي ، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط ، مجلة العربية للعلوم السياسية ،
181. كريم حجاج ، ملامح الإستراتيجية الأمريكية في القرن ، محلية السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 127، 1997.
182. لطيف كريم محمد العبيدي، الوسائل السياسية بين الإستراتيجية والدبلوماسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 1، 2009.
183. لمى مضر الأمانة ، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و إنعكاساتها على المنطقة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2009 .

184. ليث محمد المبيضين ، الاحتلال الأمريكي للعراق من منظور الأزمة الدولية ، عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2012 .
185. مايكل دي سوين ، التقييم الإستراتيجي ، تر : زلمي خليل زاد ، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1، العدد 5 ، 1997 ، ص ص 210 - 211.
186. محسن خضر، كيف نستشرف المستقبل العربي، مجلة العربي، العدد 489، الكويت : وزارة الإعلام، 1999
187. محسن صالح ، دور الإتحاد الأوروبي في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، 2010 .
188. محمد أبو النصر، مقومات التخطيط الإستراتيجي المتميز، القاهرة: المجموعة العربية لتدريب والنشر، 2009 .
189. محمد الأطرس وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
190. محمد الأطرش، إبراهيم أبراش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
191. محمد المحمدي الماضي، استراتيجية التغيير التنظيمي مدخل اسلامي مقارن، مصر: دار النشر للجامعات، ط1، 2000 .
192. محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت : سلسلة كتب ثقافية شهرية، 1978.
193. محمد فتح الله الخطيب، مبادئ العلوم السياسية، تطور الفكر السياسي، القاهرة: 1998. دار الفكر العربي.
194. محمد هشام ، محمد جهمي ، تقرير اداء الاقتصاد العالمي النصف الاول من سنة 2017، لندن
195. محمد يونس ، اتجاهات التسلح و الانفاق العسكري في الشرق الاوسط 2017 ، تقرير المستقبل ، مركز المستقبل لبحاث و الدراسات المتقدمة ، العدد 20 ، مارس- افريل 2017.

196. محمود حمدي أبو القاسم ، عوامل القوة والضعف في الإستراتيجية الأمريكية اتجاه إيران ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية .
197. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الإقتصادية الشرق الأوسطية، مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 179، 1994، ص 131.
198. محمود محارب ، سياسة إسرائيل النووية ، بيروت : المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ، ط1 ، 2013 ، ص ص 42 - 44.
199. مخلد عبيد المبيضين ، الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة ، الأردن : الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012 ، ص 224.
200. مدحت قريشي، تطور الفكر الإقتصادي، الأردن: دار وائل النشر والتوزيع، ط1، 2008،
201. مدحت محمد أبو النصر، مقومات التخطيط الاستراتيجي والتفكير الاستراتيجي المتميز، القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2012.
202. مصطفى علوي ، السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 153 ، جويلية 2003 .
203. ممدوح الولي ، مستقبل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية ، مجلة البيان ، التقرير الإستراتيجي الخامس ، العدد 3 ، 2006 .
204. منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ط 1 ، 2008، ص 107.
205. منعم عمار ، أوروبا بين حسابات التوحد ومخاطر الإنجرار وراء الهيمنة الأمريكية ، قراءات إستراتيجية ، ، بغداد : مركز الدراسات الدولية ، العدد 25 ، 2002 ، ص 67.
206. مها ذيب حميد، العلاقات البنوية والوظيفية بين الجيوبوليتيك والاستراتيجية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 17، 2006.
207. ميشال بينيون مردان ، أمريكا المستبدة ، تر: حامد فرزات ، دمشق : اتحاد الكتاب العربي ، 2002.
208. ميشال بينيون مردان، أمريكا المستبدة : الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم، تر:حامد فرزات، دمشق :اتحاد كتاب العرب.

209. ميكال هيربرج ، مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية : الصين و الهند و الولايات المتحدة الامريكية ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1، 2008 .
210. نادية العارف، التخطيط الاستراتيجي والعولمة، الاسكندرية : الدار الجامعية ،2003،
211. نادية محمود مصطفى ، السياسة الامريمية و الثورة المصرية ، مصر: دار البشير لثقافة و العلوم ، ط1 ، 2014 .
212. ناصر التميمي ، صعود الصين : المصالح الجوهريه لبكين والتداعيات المحتملة عربيا ، مجلة المستقبل العربي .
213. ناظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية -الأوربية على قضايا الأمة العربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2007 .
214. ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، عمان : دار المجدلاوي، ط1،2004،.
215. نبيهة الأصفهاني ، مستقبل التعاون الروسي-الإيراني ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 144 ، أبريل 2001.
216. نسيم بهلول، في الإستراتيجية، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر: 2010 .
217. نصير مطر الزبيدي، دور الأجهزة الإستخبارية الأمريكية في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي، ط1، عمان : دار الجنان لنشر والتوزيع، 2013 .
218. نعمة عباس الخفاجي ، الفكر الإستراتيجي : قراءات معاصرة، الأردن : دار الثقافة للنمشر والتوزيع، ط1، 2008 .
219. نعمة كاظم هاشم، نظرية العلاقات الدولية، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999، ص 13.
220. نعوم تشومسكي ، الدول الفاشلة ، تر : سامي الكعكي ، بيروت: دار الكتاب العربي ،2007،
221. نعوم تشومسكي ،إعاقه الديمقراطية :الولايات المتحدة الامريكيةو الديمقراطية، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،1998، ص ص 288 - 289 .

222. نعوم تشومسكي، الليبرالية الجديدة والنظام العولمي، تر: مازن الحسيني، فلسطين : دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، ط1، 2000، ص 100 .
223. نيكولاس غابات ، قرن امريكي اخر ؟ ، تر: رياض حسن ، بيروت:دار الفرابي ، ط1، 2003.
224. هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية، بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 38.¹
225. هاري آرياغر، الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي، تر:محرز علي راجح، أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2011.
226. هاني عبد الرحيم العزيزي، معجم المصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية، عمان، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
227. هشام القروي، مراكز البحوث الأمريكية ودراسات الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1 ، 2013
228. هيرفريد مونكلر، الإمبراطوريات: منطق الهيئة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أبو ظبي :مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.